

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع  
*Human and Community Studies Journal*



مجلة علمية محكمة تصد دوريا عن  
مركز العلوم والتقنية للبحوث و الدراسات



العدد الثالث سبتمبر 2017

[www.stc-rs.com.ly](http://www.stc-rs.com.ly)

# مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

مجلة علمية مُحكّمة

دورية تختص بنشر الدراسات والبحوث في كافة مجالات وفروع  
العلوم

الإنسانية والاجتماعية تصدر عن :

مركز العلوم والتقنية للبحوث و الدراسات

بموجب قرار مدير ادارة المطبوعات و المصنفات الفنية بوزارة  
الثقافة و المجتمع المدني رقم ( 12 ) لسنة 2016 م.

توجه كافة المراسلات : باسم رئيس تحرير مجلة دراسات الانسان  
والمجتمع

مركز العلوم والتقنية للبحوث و الدراسات

[info.hcsj@gmail.com](mailto:info.hcsj@gmail.com) - [www.stc-rs.com.ly](http://www.stc-rs.com.ly)

00218913545302 - 00218919677499

## هيئة التحرير

د. أحمد الصغير جاب الله رئيس هيئة التحرير

أستاذ مساعد

في مجال الهندسة الميكانيكية وعلوم  
المواد

من جامعة بودابست التقنية دولة المجر

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

Human and Community Studies Journal

أ. عبد الحميد الطاهر  
زنبيل  
محاضر تخطيط موارد بشرية  
المعهد التخطيط للدراسات العليا

أ. البشير محمد بشينة  
استاذ القانون المقارن

م. ناجي اب ا رهم المبروك  
مهندس : تقنية ونظم المعلومات

## قواعد النشر بمجلة الإنسان والمجتمع :

- ❖ أصالة افكار البحوث والدارسات المقدمة للنشر وموضوعاته، كونه لم يسبق نشره.
- ❖ سلامة المنهج العلمي، وفق القواعد المتعارف عليها في كتابة البحوث والدارسات العلمية.
- ❖ لغة كتابة البحوث او الدارسات (العربية او الانجليزية) مع ملخص باللغتين لا يتجاوز 250 كلمة.
- ❖ يجب الا تتجاوز صفحات البحث او الدارسة 15 صفحة من صفحات المجلة.
- ❖ استخدام محرر النصوص ( MS WORD - Sakkal Majalla ) للغة العربية حجم الخط 14 ، و ( Times New Roman ) للغة الانجليزية حجم الخط 12
- ❖ تكون هوامش الصفحات ( 3.5 يمين ، 2.5 يسار وأسفل وأعلى ) ، والمسافة بين السطور 1.15.
- ❖ الالتزام بشروط النشر بالمجلة كما هو موضح بموقع مركز العلوم والتقنية للدارسات والبحوث.
- ❖ إرسال القيمة المالية مقابل التحكيم ثم النشر للمجلة في المواعيد المحددة.
- ❖ لا تعبر الآراء التي تنشر في هذه المجلة إلا عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر هيئة تحرير المجلة.
- ❖ حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز العلوم والتقنية، ولا يسمح بإعادة طبع او نسخ اي جزء من المجلة بأي شكل او وسيلة.

## كلمة العدد :

مع اصدار العدد الثالث من مجلة دراسات الانسان و المجتمع نبتهل الى الله ان يجعل هذا العمل مصدر علم و معرفة للبحاث و الدارسين في مجال العلوم الانسانية و الاجتماعية.

اصدار مجلة دراسات الانسان و المجتمع الى الوجود تعد خطوة جديدة نحو التميز والانتاج العلمي والاكاديمي وارساء قواعد صحيحة لشق مسار مميز في ظروف صعبة، لكن الامل نحو غد اكثر اشراقا وتميز، شعارنا في ذلك هو بدل المزيد من الجهد والعطاء .

وشعورا منا بأهمية توجيه الدراسات التي تخدم الانسان و المجتمع قام مركز العلوم والتقنية بما يلزم من اجراءات قانونية وادارية وعلمية لإصدار العدد الثالث من المجلة ... نسأل الله التوفيق .

ننتظر الدعم والرأي والمشورة والنقد البناء من كل البحات والمهتمين بالشأن الاكاديمي .

هيئة التحرير

## جدول المحتويات

رقم الصفحة	المؤلفين	عنوان الورقة	ت
7	عبد اللطيف الهادي امجد أحمد	دور السلم في التنمية الريفية في ليبيا	1
28	طارق علي العجيلي تنتوش خالد احمد مودة نورالدين رحومة محمد الديب	إطار مقترح لتأثير جاهزية المصارف التجارية الليبية على مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية	2
54	المصطفى كبوس	تأثير ابن رشد في اليهودية من خلال ابن ميمون	3
77	عبد اللطيف الهادي امجد أحمد د المبروك محمد امطير الشيباني	دور المبادئ الاساسية للايسكو في تنظيم التعامل بالأوراق المالية في الأسواق المالية	4
107	محمد الطاهر علي سعد فوزي محمود اللافي الحسومي	نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان	5
128	أ. عصام كريم اللافي ضو	تقييم أداء العاملين - دراسة تطبيقية بشركة ليبيا للتأمين فرع الزاوية	6

## دور السلم في التنمية الريفية في ليبيا

عبد اللطيف الهادي محمد أحمد

مساعد محاضر

المعهد العالي للعلوم والتقنية صرمان

E-mail: aalhadi114@gmail.com

### المستخلص

تبين هذه الورقة بيع عقد السلم الذي يستهدف تمويل الإنتاج مع العديد من الآراء الفقهية المتجددة و التي تشير الى عقد السلم وإمكانيته في دفع رأس المال عينا والاستبدال فيه وكلها مؤشرات جيدة بهذه الصيغة لتكون الأنسب للتمويل وتحقيق التنمية الريفية المستدامة من خلال توفير التمويل لفئات متعددة من المجتمع ليصبح هو الأداة الأفضل على مستوى محاربة الفقر من ثم يتوفر التمويل المناسب للزراع والرعاة وصاندي الأسماك وغيرهم يعتبر عقد السلم من أدوات التمويل ذات الكفاءة العالية لما يتسم به من مرونة من خلاله تقديم التمويل بأنواعه المختلفة؛ القصير والمتوسط وطويل الأجل وكذلك يقدم حولا مقبولة لمشاكل التمويل المختلفة التي تواجه بعض القطاعات الإنتاجية وتهدف الورقة في تقديم دور عقد السلم في تمويل التنمية الريفية للمنتجين لذلك تتبع أهمية التمويل بالسلم في دعم وتطوير قدرات المنتجين في تحقيق التنمية الريفية المستدامة ،ومن ثم تعتبر هذه الصيغة أداة أساسية من الأدوات الإنمائية بالنسبة للدولة.

## Abstract

This paper shows the sale of the salam contract, which aims to finance production with many new doctrinal views that refer to the salam contract and its ability to pay the capital in kind and replace it, all good indicators in this formula to be the most appropriate

To finance and achieve sustainable rural development by providing funding to various sectors of society to become the best tool for combating poverty and thus providing appropriate financing for farmers, pastoralists, fishermen and others.

The Salam Decade is a highly efficient financing instrument for its flexibility in providing financing of various types; short, medium and long term. It also provides acceptable solutions to the various financing problems facing some productive sectors. The aim of the paper is to provide a framework for financing the rural development of producers. The importance of salam financing stems from supporting and developing the capacity of producers to achieve sustainable rural development and is therefore an essential tool of development for their countries.

## المقدمة

يعد بيع السلم من التطبيقات التي حظيت باهتمام متزايد في أوساط التمويل الإسلامي خاصة وهو يمثل نموذجا يهدف الى توفير التمويل المناسب في مجالات الإنتاج بصفة خاصة وذلك لماله في إمكانية من دعم قطاعات الإنتاج كافة بالموارد المالية الضرورية ولقد حث الإسلام على حفظ المال وتنميته واستثماره بأفضل وأكفأ الوسائل والأساليب المشروعة , ومن أجل ذلك فقد وضع العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن إدارة المال واستثماره , ومن ذلك مشروعية البيع والتجارة وحرمة الربا والاكتناز والاحتكار وكافة أشكال المقامرات والمراهنات التي تتضمن

أكل أموال الناس بالباطل ، وانطلاقاً من هذا تعتبر السوق المالية الإسلامية فرصة هامة جداً لكل مستثمر مسلم حيث يتمكن من تقليل خسائره ومخاطرة وزيادة عائداته ، وذلك من خلال تنويع محفظته المالية واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاح ومشروعية . كما تمثل الصيرفة الإسلامية محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج في المجتمع في مفاهيم بيع السلم ومشروعيته وأهميته.

### أهمية البحث

تتمثل أهمية عقد السلم في الإستثمار والتمويل الإسلامي بدراسة التجارب العملية وتقييمها وتطويرها والاستفادة منها.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع  
Human and Community Studies Journal

### مشكلة البحث

تركز الدراسة على الإجابة على السؤال التالي :-

هل يؤثر بيع عقد السلم اقتصادياً على المناطق الريفية ؟

### اهداف البحث

1- معرفة مدى كفاءة عقد السلم لتمويلها في المناطق الريفية ومعرفة آثارها في الصيرفة الإسلامية في ليبيا .

2- التعرف على شروط وضوابط السلم حتى لا يقع الإنسان في المحرم أثناء تعامله بهذا العقد.

3- التعرف على الفرق بين السلم وبيع المعدوم.

## تساؤلات البحث

1- هل تنفيذ صيغة السلم لها اثار اقتصادية ؟

2- ما هي أثاره الحقيقة في ليبيا؟

## منهجية البحث

المنهجية المتبعة في الدراسة تتمثل في المنهج الوصفي التحليلي لتبيان كفاءة التمويل بالصيرفة الاسلامية ، وهو منهج يبين واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول الى استنتاجات مفيدة.

اولا : تعريف السلم لغة واصطلاح

## 1- تعريف البيع في اللغة: مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

يعرف البيع لغة بأنه مصدر مشتق من (باع) وهو مبادلة مال بمال تملكاً واشتقاقه من الباع ، لأن كل واحد من المبايعين يمد باعه للأخذ والإعطاء ويحتمل أن كل واحد منهما يبايع صاحبه أي يضافحه عند البيع ولذلك سمي البيع صفقة ويقال بعث الشيء بمعنى شريته ، وشريت الشيء بمعنى شريته وبعته ، لذلك فهو من الأضداد ومنه قول الحق جل وعلا (وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) من سورة يوسف الداية 20 أي باعوه ، ويسمى كل واحد من المتعاقدين بائعاً أو بيعاً ، إلا أن العرف قد جرى على أن البائع هو من يبذل سلعته للمشتري . وقيل أن لغة قریش استعمال باع لمن أخرج من ملكه شيء ، وابتاع لمن أدخل فيه ، وهي أفصح وقد اصطلح عليها العلماء للفهم (3).

## 2- في الإصطلاح :

يعرف البيع في الإصطلاح بأنه مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملك وهو تعريف الحنابلة ، أما الحنفية فقد عرفوا البيع بأنه مبادلة شيء مرغوب بشيء مرغوب سواء كان بالقول أو بالفعل ، وعرفه المالكية بأنه عقد معارضة على غير منافع ولا متعة لذة ، أما الشافعية فقد قالوا أن البيع هو مبادلة مال بمال على وجه مخصوص (4).

### تعريف بيع السلم:

السلم هو أن يسلم عوضاً حاضراً ، في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ، ويسمى سلماً ، وسلف ، ويقال أسلم ، وأسلف ، وسلف . وهو نوع من البيع ينعقد بما ينعقد به البيع (5) ، ويلفظ السلم والسلف ، ويعتبر فيه من الشروط ما يعتبر في البيع وهو بذل المال عاجلاً على أن يتم السداد في الأجل بأوصاف محددة وضوابط معينة وعرفه الشافعية والحنابلة بقولهم : هو عقد على موصوف بذمة مؤجل بثمن مقبوض بمجلس عقد ، وعرفه المالكية بأنه بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر المسلم لأجل (6).

### ثانيا - مشروعية السلم واهميتها:

#### 1- مشروعيته

بيع السلم جائز ومشروع في الكتاب والسنة والإجماع على النحو الآتي:-  
مشروعية بيع السلم في الكتاب : فقد فسرت به آية الدين : وهي قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ) الآية 282 من سورة البقرة قال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير هذه الآية : أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ هذه الآية ، أما من السنة فما روى ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله عليه وسلم قدم

المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث ، فقال ( : من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ) ، وفي الإجماع قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز ولأن بالناس حاجة إليه لأن أرباب الزروع والثمار والتجار يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم أو على الزروع ونحوها حتى تتضح فجوز لهم السلم للحاجة ، وقد استثنى عقد السلم من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم لما فيه من تحقيق مصلحة اقتصادية ترخيصاً للناس وتيسيراً عليهم<sup>(7)</sup> .

## 2- أهمية السلم :<sup>(8)</sup>

1. التعرف على هذا العقد من جهة إمكانية توظيفه في الاستثمارات والتنمية .
2. التعرف على شروط وضوابط السلم لئلا يقع الإنسان في المحرم أثناء تعامله به العقد.
3. ربط كون السلف ببيع السلم يساعد الشباب في طموحة ، مع قفل أبواب التمويل الربوي ، فأكبر مشكلة يعاني منها الشباب في تأسيس مشروعاتهم هو عدم وجود رأس المال إلا بقرض ربوي ، فيأتي عقد السلم لحل هذه الإشكالية ، فيأخذ الشاب ثمن الآلة و ثمن المواد الأولية ، في حالة كونه بائعاً لإنتاجها لمن أعطاه هذا المال بسعر معتدل ، فهذا تيسير وتسهيل للمؤمنين في تعاملهم مع بعضهم البعض.

## ثالثاً:- أركان السلم وشروطه وأنواعه:

### 1- أركان السلم:

أركان السلم هي الإيجاب والقبول ، والإيجاب عند الحنفية والمالكية والحنابلة هو لفظ السلم والسلف والبيع ، بأن يقول رب السلم : أسلمت إليك في كذا أو أسلفت ، وقال الآخر : قبلت أو يقول المسلم إليه : بعث منك كذا وذكر شرائط السلم ، فقال

رب السلم : قبلت ، وقال زفر والشافعية : لا ينعقد السلم إلا بلفظ السلم أو السلف ، لأن القياس ألا ينعقد أصلاً ، لأنه بيع المعدوم ، إلا أن الشرع ورد بجوازه بهذين اللفظين ، وفي لفظ البيع وجهان عند الشافعية بعضهم قال لا ينعقد السلم بلفظ البيع وإلا كان بيعاً لأن السلم غير البيع فلا ينعقد بلفظه ، وبعضهم الآخر قال ينعقد لأنه نوع بيع يقتضي القبض في المجلس فانعقد بلفظ البيع كالصرف ويسمى المشتري (رب السلم) أو (المسلم) والبائع يسمى (المسلم إليه) والمبيع (المسلم فيه) والثمن (رأس مال السلم)<sup>(9)</sup>.

أركان عقد السلم عند غير الحنفية ثلاثة وهي عاقد ويشمل رب السلم والمسلم إليه ، ومعقود عليه ويشمل رأس مال السلم والمسلم فيه أما الركن الثالث فهو الصيغة.

## 2 - شروط السلم:

يشترط في بيع السلم ما يلي: *مجلة دراسات الإنسان و المجتمع*  
*Human and Community Studies Journal*  
يشترط في المبيع أن يكون معلوم القدر لأن جهالة المبيع التي تقضي إلى المنازعات في سائر عقود المعاوضات تفسد العقد<sup>(10)</sup>.

يشترط في المبيع أن يكون مما ينضبط بالصفات على وجه لا يبقى فيه بعد الوصف إلا تفاوت يسير ، فإن كان مما لا يمكن أن تنضبط صفاته فلا يجوز السلم فيه لما في ذلك من جهالة مفضية إلى المنازعات. يشترط في المبيع أن يكون مقدوراً على تسليمه عند حلول أجله ، وذلك بأن يغلب على الظن وجوده عند التسليم ، فإن لم يكن كذلك لم يصح السلم. يجوز أن يسلم في شيء واحد على أن يقبضه في أوقات متفرقة أجزاء معلومة. يشترط في المبيع أن يكون ديناً في الذمة، فيكون البائع مطالباً بتسليم المبيع عند حلول الأجل على الصفات المشروطة في العقد دون التقييد بأن تكون من إنتاج مصنعه أو مزرعته الخاصة أو من غيرها لا

يجوز السلم في سلعة قائمة بعينها إلى أجل محدد لأنه لا يؤمن تلفها وهلاكها قبل الأجل ، فيتعذر تسليمها ويكون في ذلك مخاطرة و غرر .

لا يجوز السلم في الأراضي والعقارات لأن وصفها يقتضي بيان موضعها ، وإذا ذكر موضعها ، تعينت ، وهذا يتناقض مع ما اتفق عليه الفقهاء من كون المسلم فيه ديناً في الذمة .

ويجوز لسلم في المبيع المضاف إلى موضوع معين إذا تحقق عدم إنقطاعه في هذا الموضوع ، وذلك لأن المبيع لا ينفد فيها إلا على سبيل الندرة والنادر ملحق بعدم .

يشترط في رأس مال السلم أن يكون معلوماً وأن يعجل تسليمه للبائع في مجلس العقد .

يشترط في السلم أن يكون الأجل معلوماً وذلك منعاً للجهالة المفضية إلى التنازع . ويشترط بيان مكان تسليم المبيع إذا كان يحتاج إلى حمل ومصاريف نقل .

يجوز أخذ الرهن والكفيل بدين السلم من أجل ضمان وفاء البائع (المسلم إليه) بالتزامه وتسليمه السلعة المبيعة التي في ذمته في الأجل المحدد لا يجوز بيع المشتري بضاعة السلم قبل استلامها لأن ذلك من قبيل بيع الدين قبل قبضه المنهي عنه ، ومن المعلوم أن المبيع في السلم هو دين ثابت في ذمة البائع وليس سلعة معينة بذاتها ، وعرفه المالكية بأنه عقد معارضة على غير منافع ولا متعة لذة ، أما الشافعية فقد قالوا أن البيع هو مبادلة مال بمال على وجه مخصوص وبناءً على هذه التعريفات الشاملة تم تقسيم البيع إلى عدة أقسام .

### 3-أنواع البيع:

ينقسم البيع باعتبارات مختلفة إلى عدة أنواع تتمثل هذه الاعتبارات في تأجيل أحد العوضين ، كون أحد العوضين ذهباً أو فضة ، ورؤية المبيع ، وهذه الأنواع كما يلي<sup>(11)</sup>:

أ. من حيث تأجيل أحد العوضين أو كليهما ، فيشمل الحالات التالية:

- حالة تعجيل العوضين معاً فيكون بيع النقد .
- حالة تعجيل المبيع وتأجيل الثمن فهو البيع إلى أجل .
- حالة تعجيل الثمن وتأجيل المبيع فهو السلم .
- حالة تأجيل العوضين ابتداءً فهو بيع الدين بالدين .

ب. من حيث كون عوضا البيع ذهباً أو فضة فهو إما بيع عين بعين أو عين بعرض أو عرض بعرض . فإذا كان بيع عين بعين فإن اختلفت العين ( بيع ذهب بفضة مثلاً ) فهو الصرف ، أما إذا اتحدت العين ( بيع ذهب بذهب ) ، فإن كان البيع بالوزن فهو المراطلة ، وإن كان بالعدد فهو المبادلة .

ج. من جهة رؤية المبيع فينقسم البيع إلى بيع حاضر إذا كان المبيع حاضراً مرئياً أو في حكم المرئي ، أو بيع غائب إذا كان موجوداً وتعذرت رؤيته ، أو في حكم الموجود ( كأن كان في المخزن أو البيت وتعذرت رؤيته لسبب من الأسباب).

وينقسم البيع أيضاً بالنظر إلى الثمن إلى أربعة أنواع :

1. بيع المرابحة : وهو مبادلة المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معين .

2-بيع التولية : وهو المبادلة بمثل الثمن الأول ( أي برأس المال ) من غير زيادة

ولا نقصان .

3-بيع الوضيعة : وهو المبادلة بمثل الثمن الأول مع نقصان شيء منه أي البيع بخسارة معينة.

4-بيع المساومة : وهو مبادلة المبيع بما يتراضى عليه العاقدين لأن البائع يرغب عادة بكتمان رأس المال وهو البيع الشائع الآن.

#### رابعا : تمويل السلم المعاصر

السلم يلبي الاحتياجات العاجلة للسيولة كما يعطي المسلم إليه ( البائع ) مرونة في استخدام الثمن وفرصة لتدبير المقابل ( المسلم فيه ) وتسليمه عند اجله للمسلم. وبالتالي فإن السلم هو من العقود الاستثمارية والصيغ التمويلية يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم<sup>(12)</sup>.

والأصل في السلم وجد لتمويل المنتوجات الزراعية للدورة واحدة والتي لا تقل عن سنة، أي أنه يجري في الثمار لكونها واردة في الأحاديث النبوية الشريفة لكن الفقهاء توسعوا في مجال تطبيقه ، وطبقوه أيضا ما كان يحدد في أزمانهم وعصورهم وهذا كان السلم يستخدم غالبا في مجالات الزراعة فإن مشروعيته ليست مقتصرة عليها فقط إذ يجوز استخدامه في مجالات الاستثمار الأخرى كالصناعة والتجارة. وهذا ملا يمكن أن تمارسه المصارف الإسلامية خاصة في مجال صيغة التمويل القصيرة الأجل لكون أن الأصل وجدا لتمويل المنتوجات الزراعية للدورة واحدة وذلك بشراء المحصول الزراعي قبل موسم الحصاد وبالتالي يكون ممكنا في الصناعي بتوفير المواد الأولية على سبيل المثال للمصانع مقابل الحصول على جزء من المنتجات النهائية ثم بيعها بهامش ربح مناسب.

كما يمكن تطبيقه في تمويل الحرفيين والمنتجين عن طريق مدهم بمستلزمات الإنتاج في شكل معدات وآلات أو مواد أولية رأس مال مقابل الحصول على بعض منتجاتها وإعادة تسويقها.

وبالمقابل يمكن استعمال السلم لتمويل المشروعات الطويلة الأجل مثلما يراها الدكتور محمد عبد الحليم عمر أنه يمكن استعمال السلم أيضا كصيغة تمويل طويلة الأجل" حيث تقوم البنوك الإسلامية عن طريق السلم ، كأسلوب بديل للتأجير التمويلي ، حيث يقوم البنك الإسلامي بتوفير الأصول الثابتة اللازمة لقيام المصانع أو إحلالها في المصانع القديمة، بتقديم هذه الأصول كرأس مال السلم مقابل الحصول على جزء من المنتجات هذه المصانع على دفعات وفي آجال مناسبة (13).

إن التطرق للتطبيقات المعاصرة للسلم لابد من التطرق إلى عقد السلم الموازي وهو على النحو التالي :

### 1- السلم المتوازي

أما السلم الموازي فهو استخدام صفقتي سلم مترافقتين دون ربط بينهما إذ إن المشتري يبيع في السلم الأول سلعة للمشتري في السلم الثاني بالمواصفات نفسها والمقدار نفسه ، وإلى نفس الأجل الذي سيتسلم فيه السلعة التي أسلم فيها وبهذه الطريقة يستطيع رب السلم الأول، وهو البنك في حالتنا هذه، تجنب تقلبات أسعار السلعة عند حلول الأجل ، ويلتزم في ذات الوقت بعدم بيع سلعة السلم قبل قبضها (14).

وهذا القول بعة الربا في السلم المتوازي يقع فقط فيما إذا كان البيع إلى الشخص نفسه الذي اشترى منه السلعة بأكثر من الثمن الذي اشترىها به ، حسب رأي المالكية ، بالإضافة إلى ذلك لا يعدلون الطعام بغيره من السلع وتفسيرهم لكلام ابن

عباس أن الربا يقع فقط في حالة البيع بأكثر من ثمن الشراء الأول للشخص نفسه (15).

جاء في الموطأ بشرح الزرقاني ما نصه "عن القاسم بن محمد أنه قال :سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب ، فأراد بيعها قبل أن يقبضها، فقال ابن عباس : تلك الورق بالورق، ذلك .قال مالك :وذلك فيما نرى- والله أعلم -أنه إنما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به" .

## 2- السيولة لدى المصارف الإسلامية في تمويل صيغة السلم

السيولة لهذه الصيغة التمويلية لغرض إخراجها من عدم المبالاة إلى الجدارة الائتمانية التي تتمتع بها هذه الصيغة ، وهي من المواضيع المهمة في المصارف التجارية والاحتفاظ بكميات كبيرة منها يشكل عاملا من العوامل المقللة من ربحية المصرف التي تؤدي إلى خسارة متعاطليه ، كما أنه يعطي مؤشر سلبي على عدم قدرة المصرف على استثمار الفائض لديه . لذا نشأ مصطلح جديد أطلق عليه (مخاطر السيولة ) ، وهو كما يعرفه مجلس الخدمات المالية الإسلامية كتعرض مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية لخسارة محتملة تنشأ عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة ونتيجة لهذه المخاطر نشأ مصطلح آخر سمي ب( إدارة مخاطر السيولة )، وقد عرفته لجنة بازل بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية ، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع ، أو هي مدى توافر أصول سريعة

التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير .

وتعرف السيولة بأنها القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات وإن السلم هو من أكثر صيغ التمويل مرونة إذ يوفر السيولة النقدية التي ينشدها أكثر عملاء المصارف عند طلب التمويل.

#### خامسا : الفرق بين عقد السلم وبين بيع المعدوم .

وقد يصف بعض الناس الشريعة الإسلامية بالتناقض وعدم الانسجام والتغام بين أحكامها من حيث أنها حرمت بيع الغرر ، ومنه بيع الشيء المعدوم وقت التعاقد ، في حين أنها أباحت بيع السلم ، وهو بيع يتم فيه التعاقد على شيء غير موجود وقت العقد ، لذلك ومن باب إزالة الإشكال والغموض كان لابد من التفرقة بين بيع السلم ، وبيع المعدوم . وهي على النحو التالي (16) :

أ- بيع السلم لا ينصب على شيء معين ، بل على شيء موصوف في الذمة فيقوم بعضه مقام بعض ، فمن تعاقد على تسليم سلعة ذات مواصفات تنفي الجهالة عنها وقت التسليم يمكنه أن يسلم هذه السلعة بصفتها عند الأجل من أي جهة ، من مزرعته أو من مزرعة أخرى .

ب- فيما لم يتم التسليم عند الأجل المتفق عليه بين البائع والمشتري يخير المشتري فيه بين أن يفسخ العقد ويأخذ الثمن ، وبين أن يضرب له أجل جديد ، وبين أن يأخذ شيئاً مساوياً له في القيمة ، وكل هذه الأمور تجعل الفرد في السلم ضئيلاً ، وإن كان وارداً على المعدوم وقت التعاقد .

وأما بيع المعدوم المنهي عنه شرعا فهو على النحو الآتي :

أ- هذا البيع وارد على معدوم مجهول الوجود ، كمن يتعاقد على ما ينتجه بستان بعينه أو أرض بعينها ، فقد تنتج وقد لا تنتج ، وإذا أنتجت فهو مجهول المقدار والصفة.

ب- بمجرد العقد يدخل المبيع في ضمان المشتري ، فإذا لم يوجد لا يلتزم البائع بتسليم شيء ، أو رد الثمن ، وإذا وجد المبيع بقدر أقل من المتعاقد عليه فليس من حق المشتري أن يطلب الباقي، وإذا وجد بأزيد فليس من حق البائع أخذ شيء من المشتري فالغرر في بيع المعدوم واضح وفاحش بخلاف بيع السلم المنضبط شرعاً والذي يشترط فيه تعجيل الثمن عند العقد قال ابن القيم " :وأما قياس السلم على بيع العين المعدومة التي لا يدري أيقدر على تحصيلها أم لا ويدرك الفرق بين بيع الإنسان ما لا يملكه ولا هو مقدور له ، وبين السلم إليه في محل مضمون في ذمته مقدور في العادة على تسليمه ، فالجمع بينهما كالجمع بين الميتة والمذكي ، والربا والبيع (17).

#### سادسا : أهداف التنمية الريفية وتحديات الفقر في ليبيا

إذا كان الهدف التقليدي للتنمية الريفية هو استغلال الأراضي ذات الموارد الطبيعية ، إلا أن التغيير الذي حدث في أنماط الإنتاج العالمي وما صاحبه من تغيرات ، أدى إلى ضرورة الالتزام بمجموعه أوسع من الأهداف التنموية ، ومن أهم هذه الأهداف إيجاد أهم السبل لتحسين الحياة الريفية ، بمشاركة سكان الريف أنفسهم ، وذلك لإشباع حاجات سكان المناطق الريفية ، ورفع مستوى المعيشة لسكان الريف، والعمل على التقليل من حدة الفقر في الأرياف وتوفير الخدمات

الأساسية في الريف ، والعمل على القضاء التدريجي على الأمية بين سكان الريف<sup>(18)</sup>.

### سابعا : مفهوم الريف والتنمية الريفية وأركانها :

الريف :- هو كل مكان يوجد به سكان قليلون يعتمدون على الزراعة او الرعي وبعدين عن مركز القرار ، ويفتقد بعض البنيات الاساسية مثل توفر ماء الشرب او العلاج او التعليم او المواصلات وغيرها من المراكز الخدمية وغالب اهله من محدودي التعليم والدخل ويعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين ، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية" ، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستويات وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

التنمية الريفية :- تشكل التنمية الريفية مسلسلا شمولياً ، ومستمرًا يستوعب جميع التحولات الهيكلية التي يعرفها العالم الريفي ، ويترجم هذا المسلسل من خلال تطور مستوى نتائج النشاط الزراعي، واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتنويع الأسس الاقتصادية للسكان القرويين وتحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تعمل على الرفع من جاذبية الحياة والعمل في الأرياف سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

ويشير الخبراء إلى أن للتنمية الريفية أركان أساسيه هي:

أ- الزيادة المضطردة في الإنتاج أي الناتج المحلي الإجمالي وكذلك زيادة متوسط إنتاج الفرد الواحد أو الدخل السنوي الحقيقي للفرد.

ب- تكوين القدرات البشرية من تعليم وصحة والقضاء على سوء التغذية وخاصة بين الأطفال دون الخامسة وذلك في إطار من التوازن الاجتماعي في توفير الخدمات للفرد في الريف الاجتماعي والمشاركة الشعبية الفعالة في اتخاذ وتنفيذ قرارات التنمية ومنها عمليات تنمية المجتمع المحلي.

ج- الاعتماد على دراسات ميدانية ثم تسجيل البيانات دوريا لقياس التغيرات التي تحدث على فترات زمنية وذلك للتأكد من سير عملية التنمية في الاتجاه المنشود ووفق ما ورد حول مفاهيم التنمية الريفية وأهمية اعتماده نموذج بيع السلم بحسبان أنه أداة مناسبة لتحقيق التنمية الشاملة المرجوة نجد أن أسلوب التمويل بالسلم وخاصة هو يأتي معززا بالعديد من الأحكام الفقهية والتشريعات الإسلامية المتجددة ، ويعتبر الفقر مشكلة ريفية بالدرجة الأولى ، وأغلبية فقراء ليبيا يعيشون في المناطق الريفية ويكون دور التمويل الأصغر ضمن إطار المالية الإسلامية في الحد من ظاهرة الفقر في هذه المناطق ، مع بيان أهم معوقات التمويل الريفي وسبل تجاوزها ، مستشارين في ذلك إلى تجارب دولية ناجحة في هذا الإطار .

#### ثامنا : مفهوم الفقر ومؤشراته :

الفقر : هو عدم الكفاية في الدخل، أو هو عدم القدرة في الوصول إلى الحد الأدنى من الاحتياجات المادية الأساسية كالمأكل والمشرب والملبس والسكن والمياه النقية الصالحة للشرب والتعليم والصحة وغير المادية كحق المشاركة في النشاطات الاجتماعية والثقافية والحرية الإنسانية وحرية التعبير عن الرأي وغيرها من الحقوق،

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة أو إنفاقها مقياسين ملائمين للدلالة على مستوى الفقر أو مستوى المعيشة (19).

مؤشرات الفقر البشري جامعاً لثلاث مؤشرات أساسيه للحرمان هي :

أ- مؤشر للحرمان من حياة طويلة وبصحة جيدة .

ب- مؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية .

ج- درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق .

وهذا راجع الى هيمنة الدولة والقطاع العام على النشاط الاقتصادي وانحسار دور القطاع الخاص ويواجه الفقراء والشركات الصغيرة في المناطق الريفية لاسيما في الدول الإسلامية العديد من الحواجز المعيقة للقدرة في الحصول على الخدمات المالية ، ومنها : البعد عن الخدمات المالية ، وعدم القدرة على تقديم وثائق رسمية عند اللزوم ، والتكلفة الباهظة جدا والافتقار إلى الضمانات المصرفية التقليدية ، وقد نتج عن ذلك افتقار المشاريع الريفية لإمكانات الحصول على الخدمات المالية الرسمية ، والندرة في المعطيات المالية الملائمة والمؤسسات التمويلية السليمة والمستدامة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية لتقديم هذه الخدمات ، ويتفاقم هذا الوضع على وجه الخصوص بسبب اشتداد وتعدد المخاطر في المشاريع الريفية لاسيما الزراعة دون وجود آليات ملائمة لإدارة هذه المخاطر والحد منها (20).

وفي ظل هذه الظروف وما يتميز به سكان الريف يمكن للسلم في ظل أطر المالية الإسلامية توفير الفرص في المناطق الريفية للخلاص من الفقر، من خلال اعتماد السياسات الصحيحة المراعية للكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الشريعة الإسلامية السمة وتشجيع الاستثمارات المساندة على الصعيد المحلي والوطني ، إذ أن أهمية بيع السلم في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تعني ضرورة بقاءه أولويةً عاليةً بالنسبة لجهات المانحة خاصة بالنسبة للأسرة الريفية توسعها في المناطق الريفية و يشير مفهوم التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة ، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة.

كذلك يمكن أن تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة ، من بينها رأس المال والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابة ، فضلاً عن غيرها من المجالات الأخرى.

### النتائج:

توصل البحث إلى عدة نتائج نجملها في الآتي:

1- سهولة عقد السلم يمكن تطبيقه في المصارف

2- أن كثير من العملاء يفضلون التمويل بصيغة السلم على الصيغ الأخرى لسهولةها وتوفيرها للتمويل النقدي.

3- السلم لة دور لحل مشاكل الفقر لحاجات بائع السلعة ومشتريها في أية صفقة فالبايع إما منتج له أو تاجر متخصص فيها وحاجته هي التمويل الذي ينفقه على نشاطه أما المشتري فإذا كان مستهلكاً فحاجته للحصول على السلم اللازمة له بسعر رخيص وفي الوقت المناسب وان كان تاجر متخصصاً في السلعة أو صانعاً ليشتري المواد الخام لصناعته فالسلم يحقق له هذه الحاجة.

### التوصيات

- 1- تفضل توظيف الصيغ الاستثمارية عامة وبيع السلم خاصة ضمن إجراءات السياسات الاقتصادية النقدية
- 2- يفضل الاهتمام بالصيغ الاسلامية وفتح الاقسام العلمية المتخصصة في هذا المجال وتشجيع الموضوعات التي تعالج قضايا الصيغ الشرعية. *Human and Community Studies Journal*
- 3- يجب الاهتمام بتفعيل البحوث العلمية في مجال الاقتصاد الإسلامي بمتابعة التطبيق لها في مختلف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

### المراجع

1. ابن منظور، لسان العرب، دار الطباعة والنشر بيروت.
2. عائشة الشراوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان الأولى، 1985 .
3. علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، مطبعة الدقي، القاهرة، 1991 .

4. موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الحنبلي، المغني، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلوة، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع الرياض، الجزء السادس، 1994 .
5. وهبة الزحيلي، موسوعة الفقه الإسلامي والقضايا المعاصرة، دار الفكر، دمشق، الجزء الرابع، 2007 .
6. حسن صلاح الصغير، احكام التمويل والاستثمار ببيع السلم في الفقه الإسلامي دراسة فقهية بقرارات المجامع الفقهية وبعض التطبيقات المعاصرة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2001 .
7. راجع عبد الرحمن بن محمد عوض الجزيري، الفقه عن المذاهب الاربعية، دار الهيثم للطباعة، القاهرة، 2004. **مجلة دراسات الإنسان و المجتمع**
8. احمد سفر ، الموسوعة المصرفية ومبادئ النظام المصرفي الاسلامى ، من إصدارات الاتحاد العام للغرف العربية، بيروت لبنان، 1998 .
9. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر دمشق، 2012 .
10. عبد المالك عبد العلي كأموي، السلم في الشريعة والتطبيق المصرفي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد 1 ، بغداد العراق ، 2005 .
11. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب مصر، الإسكندرية ، 2001 .
12. عزالدين محمد خوجة، أدوات الإستثمار الإسلامي، مراجعة : د .عبد الستار أبوغدة ، مجموعة دلة البركة للطباعة، طرابلس ليبيا 2001 .

13. علي أحمد السالوس ، فقه البيع والستيثاق والتطبيق المعاصر ط ، مؤسسة الريان، دار الثقافة ، قطر، مكتبة دار الفرقان بمصر ، 2004 .
14. علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي ، بدائع الصنائع في 1814 م ، الجزء الثاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط2 ، 2004 .
15. د حسين عباس حسين الشمري ، مشكلة الفقر في الدول النامية وعلاقة المؤسسات المالية الدولية بذلك ، دار الرياض للنشر . 2006 .
16. أبن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، البحر الرائق شرح كنز، 1881 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2007 .
17. مصطفى عبد الله الهمزي ، الأعمال المصرفية والإسلام ، دار المعرفة القاهرة ، 2005 .
- 18 حسب الرسول يوسف التوم ومصطفى أحمد منصور ، وحسن الصادق محمد حمد الله ، مخاطر تطبيق صيغ التمويل في الإسلام ، مجلة العلوم والبحوث الإسلامية ، العدد الخامس أغسطس 2012 .
- 19 د محمد روا قلعة ، د .حامد صادق قنيبي ، معجم لغة الفقهاء ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان الطبعة الاولى 1985 :م الطبعة الثانية :1988 م .
- 20 د .هيل عجمي جميل ، أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980 - 2001 ، مركز الاردن للدراسات.

## إطار مقترح لتأثير جاهزية المصارف التجارية الليبية على مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية

1 - طارق علي العجيلي  
تنتوش

المعهد العالي للعلوم والتقنية  
العزيرية

[nouraldenaldeb@gmail.com](mailto:nouraldenaldeb@gmail.com)

المعهد العالي للعلوم والتقنية  
العزيرية

[tark.tantosh@yahoo.com](mailto:tark.tantosh@yahoo.com)

### الملخص:

سعت هذه الدراسة في تحديد مدى تأثير المتغيرات التنظيمية والبيئية على مستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف محل الدراسة، حيث تم إجراء الدراسة على المصارف التجارية الليبية العامة، واعتمدت الدراسة على البيانات التي امكن الحصول عليها من مجتمع الدراسة والبالغ عددهم 324 مدير ورئيس قسم بالمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، وقد تم توزيع استمارة الاستبيان على كافة أعضاء مجتمع الدراسة حيث تم إجراء الدراسة بطريقة الحصر الشامل، واستخدام الاستبيان الذي تم إعداده بغرض جمع البيانات عن متغيرات الدراسة.

### Abstract:

The study aimed to determine the impact of regulatory and environmental variables on the levels of applying e-banking in Libyan banks. The study was performed on the Libyan public commercial banks. The questionnaire was used to collect study data from 324 member of population, as the study was carried out in a manner of comprehensive enumeration.

## Hypotheses of the study

A) There is no significant relationship between regulatory and environmental variables and levels of applying e-banking systems.

B) There is no significant effect of regulatory and environmental variables on levels of applying e-banking systems.

**The study methodology:** two methods were used correlation analysis and regression analysis.

**Result of the study:**There is positive significant relationship between regulatory and environmental variables and levels of applying e-banking systems.

## Recommendations:

a) Take care of human element in the banking business in training on e-business as well as how to deal with others.

b) Importance of having a strong structure of electronic equipment suitable for applying e-banking services.

c) The need for an integrated scheme with senior management for applying e-banking at the bank level.

## أولاً: تمهيد

تخلق الصيرفة الإلكترونية فرصا غير مسبوقه للبنوك في طريقة تنظيم تطوير وتقديم المنتجات المالية وكذلك التسويق عبر الإنترنت، وقد ارتفعت سرعة وحجم هذه التحديات بسرعة مع انتشار الإنترنت واتساع نطاق اقتصاد المعلومات (Holland & Westwood, 2001)، فاستخدام تقنيات الصيرفة الإلكترونية مثل ماكينات الصراف الآلي والصيرفة الهاتفية والخدمات المصرفية المنزلية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية أصبحت على نحو متزايد جانبا أساسيا من النظم المصرفية المعاصرة (Mols, 1998). في حين قدمت الصيرفة الإلكترونية فرصا جديدة فهي تقرض أيضا العديد من التحديات مثل ابتكار تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وعدم وضوح

حدود السوق واختراق الحواجز الصناعية ودخول منافسين جدد وكذلك ظهور نماذج أعمال جديدة (Liao & Cheung, 2003)، ويجب على البنوك باستمرار تكوين أو تجديد أو اكتساب قدرات وموارد تنظيمية لتلبية مطالب البيئة المتغيرة (Wu et al., 2006).

### ثانياً: مشكلة الدراسة

للتعرف على مشكلة الدراسة قام الباحثون بدراسة استطلاعية على مجموعة من المدراء ورؤساء الأقسام في المصارف التجارية الليبية في الفترة من 15 ديسمبر 2012 الى 17 فبراير 2013، وقد اسفرت الدراسة الاستطلاعية عن مجموع من الظواهر تؤكد الحاجة الى إطار يدرس لتقييم جاهزية المصارف التجارية الليبية لتطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية، كما أظهرت الدراسات السابقة بأن هناك مجموعة من المعوقات الإدارية والتنظيمية والتكنولوجية التي يجب التغلب عليها لتحقيق التطبيق الفعال للصيرفة الإلكترونية بالمصارف الليبية.

### ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:-

- 1- تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات التنظيمية والبيئية (والمتمثلة في الموارد البشرية، العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية، درجة توافر الموارد التكنولوجية، درجة توافر البنية التحتية) ومستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف محل الدراسة.
- 2- تحديد المتغيرات التي تميز بين مستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف محل الدراسة.
- 3- وضع توصيات تساهم في وضع تصور لرفع مستوى تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية.

#### رابعاً: فروض الدراسة

اعتماداً على مشكلة الدراسة والأهداف السابق تحديدها يمكن صياغة الفرض الرئيسي على النحو التالي:- (لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات التنظيمية والبيئية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية) ويتفرع منه فروض فرعية:-

1. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة توافر الموارد التكنولوجية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الموارد البشرية المؤهلة ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية لدرجة توافر البنية التحتية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية.

#### خامساً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من إنها تتناول مستويات تطبيق المصارف التجارية الليبية لنظم الصيرفة الإلكترونية من خلال بحث العلاقة بين المتغيرات التنظيمية والبيئية والتي لم تبحث مجتمعه من قبل في هذا المجال. وتتمثل أهمية الدراسة في:-

- 1- تساعد هذه الدراسة مديرو المصارف الليبية في معرفة المتغيرات التي تؤثر على مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية في المصارف الليبية.
- 2- أن ارتفاع مستوى تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية في المصارف الليبية سيسهل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة حجم الودائع الأجنبية في المصارف الليبية.

## سادساً: الإطار النظري

### أ- ماهية الصيرفة الإلكترونية:

تتشابه البنوك الإلكترونية مع نظيرتها من البنوك التقليدية في العديد من الجوانب حيث تشترك جميعها في تقديم الخدمة والمنتج المالي للجمهور، وبالرغم من هذا التشابه إلا أنه يوجد العديد من الاختلافات بين هذين النوعين من البنوك، حيث يكمن الاختلاف الجوهري والأساسي في مفهوم التوزيع لكلا البنكين، حيث يعد التوزيع هو أحد العناصر الرئيسية للمزيج التسويقي، والركن الأهم في التسويق، وقد عرف التوزيع بناءً على النظرة التقليدية بأنه مجموعة من الأفراد والمنظمات التي تشرف وتقوم بالتوزيع المباشر للمنتجات من المنتج حتى المستهلك بالوقت والمكان والكمية المناسبة وبما يحقق رضاه.

ويتضح الاختلاف الرئيسي بين البنوك الإلكترونية والبنوك التقليدية في كيفية إنشاء وتشغيل منافذ التوزيع، حيث يلعب العنصر البشري الدور الأكبر في مهمة التوزيع لدى البنوك التقليدية بينما تمثل الأدوات والوسائل التكنولوجية والإلكترونية الطريقة الأساسية في توزيع خدمات ومنتجات البنوك الإلكترونية (الأعرج، 2013). وقد ذكر Nupur (2010) مفهوم الصيرفة الإلكترونية أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت كما عرفها (Pikkarainen et al, 2004) بأنها بوابة الإنترنت التي يمكن للعملاء من خلالها استخدام أنواع مختلفة من الخدمات المصرفية بدءاً من دفع فواتير إلى القيام باستثمارات، وباستثناء السحوبات النقدية تتيح الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء الوصول تقريبا لأي نوع من المعاملات المصرفية بنقرة على فأرة الحاسوب.

ويعرف Nwobodo (2011) الصيرفة الإلكترونية بأنها التسليم الآلي للمنتجات والخدمات المصرفية الجديدة والتقليدية مباشرة إلى العملاء من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية التفاعلية.

كما يرى Vyas (2006) أن خدمات الصيرفة الإلكترونية تعني أن أي مستخدم يمتلك جهاز كمبيوتر شخصي ومتصفح يمكنه أن يكون على اتصال بالموقع الإلكتروني لمصرفه لأداء أي من المهام المصرفية الافتراضية، في نظام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت يمتلك البنك قاعدة بيانات مركزية مدعومة بشبكة الإنترنت، يتم عرض كافة الخدمات التي يسمح بها البنك على شبكة الإنترنت في قائمة عرض، بمجرد ربط المكاتب الفرعية للبنك من خلال وصلات أرضية أو فضائية لن يكون هناك أي هوية مادية لأي فرع بل سيكون هناك كيانا بلا حدود متاح في أي وقت وفي أي مكان وعلى أي شكل مصرفي. بينما يرى Chibueze, et al (2013) أن الصيرفة الإلكترونية هي تسيير الأعمال المصرفية إلكترونياً ويتضمن ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوجيه العمل المصرفي نحو تحقيق الأهداف الحالية والمستقبلية.

كما أوضح Ndlovu & Sigola (2013) أن الصيرفة الإلكترونية تشير إلى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية صغيرة قيمة من خلال القنوات الإلكترونية، حيث تعد الصيرفة الإلكترونية بمثابة توفير الخدمات والأسواق المالية باستخدام الاتصالات والحساب الإلكتروني. وتشتمل أعمال الصيرفة الإلكترونية على النظم التي تمكن عملاء المؤسسات المالية سواء من الأفراد أو الشركات الوصول إلى حسابات، والقيام بالأعمال التجارية أو الحصول على معلومات عن المنتجات والخدمات المالية من خلال شبكة عامة أو خاصة بما في ذلك الإنترنت. (Shannak, 2013).

## ب- واقع المصارف الإلكترونية الليبية :

يعمل النظام المصرفي الليبي على أساس أنه نظام مصرفي مملوك للقطاع العام، مع قلة من المصارف تعمل بصفقتها مصارف خاصة وفي نطاق أنشطة محدودة مثل التعامل في مجال الادخار ومنح القروض للزبائن. ويعد مصرف التجارة والتنمية هو احد المصارف الخاصة والذي خطط له في عام 2005 ليكون المصرف الرائد في ليبيا ليستهل بداية العمل كمصرف من خلال شبكة الانترنت، ولكن المصارف الالكترونية في ليبيا لديها استخدامات محدودة في النظام المصرفي بشكل عام ما عدا القليل من المصارف الخاصة التي بدأت تبني ذلك النظام في الآونة الأخيرة، وقد تم تأسيس المصرف البريطاني العربي للتجارة في يونيو 1972 بالعاصمة البريطانية لندن، وقد أمد النظام المصرفي الليبي بشبكة واسعة من مكاتب مجموعة HSBC و مؤسسات التراسل في كل المراكز المالية الرئيسية SWEFT فإن باستطاعته تقديم خدمات مصرفية الكترونية منافسة إلي زبائنه (سويسي، 2005).

وفي سبيل إقامة نظام للصيرفة الالكترونية هناك حاجة لإتباع مجموعة من القواعد الخاصة والواجب اتباعها عند تطبيق العمل الالكتروني وتتمثل فيما يلي:

- 1- وجود شبكة عريضة تضم كل الجهات ذات الصلة وترتبط بالانترنت وفقا للأسس القياسية مع مراعاة التأمين في تصميم هذه الشبكة.
- 2- وضع خطط للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية، بداية من وضع استراتيجية على مستوى البنك المركزي أو البلد أو التحالفات الدولية.
- 3- وضع تنظيمات قياسية تسمح بالربط بين مختلف الجهات والعالم ككل.
- 4- إعداد خطة لترتيب الموارد البشرية.

5- العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتعاقدة (رضوان، 2004).

ولكن تطبيق الصيرفة الإلكترونية لا يخلو من المعوقات والتحديات التي تواجه أي سوق ناشئ يسعى إلى التحول نحو العمل الإلكتروني وليست بالضرورة تمثل مساوئ للصيرفة الإلكترونية ولكنها في الغالب تعبر عن متطلبات أساسية لا مفر منها للنجاح في تطبيق الصيرفة الإلكترونية وتتمثل هذه التحديات كما أشار رضوان (1999) فيما يلي:

- 1- البنية التحتية التقنية.
- 2- التطوير والاستمرارية.
- 3- الرقابة والسرية المعلوماتية.
- 4- الكفاءة الأدائية من قبل الموارد البشرية.
- 5- توفير مستوى مناسب من التمويل.
- 6- تطبيق المعايير والأعراف الدولية.
- 7- التفاعل مع المتغيرات والاستراتيجيات الفنية والإدارية والمالية.
- 8- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية.
- 9- المنافسة العالية.

#### سابعاً: منهجية الدراسة

في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر هذا المنهج هو الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات الإنسانية وإن لم يكن الأسلوب الأكثر شيوعاً فيها، كما أن هذا الوصف لا يقف عند وصف الظاهرة موضوع الدراسة، فحسب بل يركز في جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كما ونوعاً، بغرض دراسة العلاقات بين المتغيرات والوصول إلى نتائج يمكن أن تساهم في معالجة مشكلة الدراسة.

## أ- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مديرو الإدارة العليا ورؤساء الاقسام في الادارات العامة للمصارف الرئيسية في ليبيا والبالغ عددهم 324، وموزعين على 5 إدارات عامة للبنوك المحلية، وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لإختيار عينة الدراسة، وتوزيع جميع الإستبانات على مجتمع الدراسة، وتم الحصول على 207 إستبانة صالحة لأغراض التحليل، وبذلك تكون نسبة الإستبانات المستردة الكلية تصل الى 64% تقريبا.

## ب- الأسلوب الإحصائي المستخدم

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) The Statistical Package for Social Sciences وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

- 1- تم ترميز وإدخال الى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 معارض بشدة، 2 معارض، 3 محايد، 4 موافق، 5 موافق بشدة) لأداة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي (Mean) وذلك لمعرفة مدى إرتفاع أو إنخفاض إستجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية.
- 3- تم استخدام الإنحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى إنحراف إستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة أو عنصر من عناصر متغيرات الدراسة، ويلاحظ أن الإنحراف المعياري يوضح التشتت في إستجابات أفراد الدراسة لكل عنصر من عناصر متغيرات الدراسة.
- 4- إختبار حساب معامل إرتباط سبيرمان بين متوسط اراء عينة الدراسة.

### ثامناً: نتائج الدراسة الميدانية

بعد تفرغ البيانات التي تم الحصول عليها ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS) Statistical Package for Social Science، فقد تم الحصول على النتائج التالية:

#### 1- وصف عينة الدراسة:

يعرض جدول رقم (1) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموجرافية والتنظيمية لعينة الدراسة، ويتضح من الجدول ان نسبة 47.8% من أجمالي أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة ، ونسبة 46.4% من أجمالي العينة من الحاصلين على درجة البكالوريوس، ونسبة 37.2% من أجمالي العينة لديهم سنوات خبرة 5 سنوات إلى أقل 10 من سنوات، ونسبة 84.1% من أجمالي العينة يعملون في مصرف محلي، ونسبه 37.7% من أجمالي العينة دخلهم الشهري يتراوح ما بين 1000، 1500 دل. ، ونسبة 34.8% من أجمالي العينة يعملون في ادارة الائتمان.

#### جدول رقم (1) توزيع عينة الدراسة

النسبة %	التكرار		
23.2	48	أقل من 30 سنة	العمر
47.8	99	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	
21.7	45	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	
5.8	12	من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة	
1.4	3	60 سنة فأكثر	
7.2	15	أقل من دبلوم فني	المستوى التعليمي
40.1	83	دبلوم عالي	
46.4	96	بكالوريوس	
6.3	13	ماجستير فأكثر	الخبرة
19.8	41	أقل من 5 سنوات	

37.2	77	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	الوظيفية
25.6	53	من 10 سنوات إلى أقل من 20 سنة	
17.4	36	20 سنة فأكثر	
84.1	174	محلي	نوع المصرف الذي ينتمون اليه
5.3	11	اجنبي	
10.6	22	مشترك	
2.4	5	أقل من 750 د. ل	الدخل الشهري
32.9	68	من 750 إلى أقل من 1000	
37.7	78	من 1000 إلى أقل من 1500	
19.8	41	من 1500 إلى أقل من 2500	
4.3	9	من 2500 إلى أقل من 5000	
2.9	6	5000 د. ل فأكثر	
34.8	72	إئتمان	القسم الذي تعمل به
27.1	56	إستثمار	
29.0	60	خدمة عملاء	
9.2	19	الصيرفة	

## 2-الإحصاء الوصفي لأسئلة الدراسة:

يعرض جدول رقم (2) الاحصاء الوصفي " لدرجة توافر الموارد الالكترونية"، وتوضح النتائج ارتفاع متوسط اراء عينة الدراسة بشأن " حصول تطبيق التكنولوجيا الحديثة على قبول العملاء" بمتوسط (3.50) وانحراف معياري (1.019) مما يدل على ان معظم آراء مفردات العينة تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى الموافقة، وبلغ متوسط اراء العينة حول "يتم فحص النظم الإلكترونية باستمرار لضمان عدم اختراقها" (3.31) بانحراف معياري (1.120) مما يدل على ان معظم آراء عينة الدراسة تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى "عدم المعرفة"، ويتضح من الجدول انخفاض متوسط آراء العينة حول عنصر "الدينا

بنية قوية من المعدات الإلكترونية تصلح لتطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية" بمتوسط (2.88) وانحراف معياري (1.149) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "غير موافق" و "لا أعرف" وتميل الى "عدم المعرفة".

جدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لدرجة توافر الموارد الإلكترونية

العناصر	وسط حسابي	انحراف معياري
لا تقف تكلفة البنية التحتية عائقا أمام تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية.	2.93	1.241
لدينا بنية قوية من المعدات الإلكترونية تصلح لتطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية.	2.88	1.149
يملك البنك تقنية حديثة تمكنه من تطبيق الصيرفة الإلكترونية.	3.07	1.088
تتوافر الحماية المادية للأجهزة والشبكات مثل الحراس وكاميرات المراقبة .	3.26	1.152
يجد تطبيق التكنولوجيا الحديثة قبولا من العملاء .	3.50	1.019
يتم فحص نظم الإلكترونية باستمرار لضمان عدم اختراقها .	3.31	1.120
لدينا مجموعة من البرامج التفاعلية مع العملاء تضمن استمرار وصلاحية النظام	3.15	1.095

يعرض جدول رقم (3) نتائج الإحصاء الوصفي للبنية التحتية، وتوضح النتائج إرتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول "قيام مصرف ليبيا المركزي بممارسة سلطاته في الإشراف وإصدار التشريعات الإلكترونية" بمتوسط (3.83) وانحراف معياري (1.036) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى الموافقة، ويتضح من الجدول انخفاض متوسط آراء العينة حول العنصر "المتعلقة بوجود تشريعات قانونية للتجارة الإلكترونية تشجع على تطبيق خدمات

الصيرفة الالكترونية. " بمتوسط (3.36) وانحراف معياري (0.954) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى عدم المعرفة.

انحراف معياري	وسط حسابي	العناصر
1.036	3.83	يمارس مصرف ليبيا المركزي سلطاته في الإشراف وإصدار التشريعات الإلكترونية .
.970	3.49	تحصل المصارف على تصريح إجراء اي تعديل في البنية الإلكترونية بها .
.954	3.36	لدينا تشريعات قانونية للتجارة الإلكترونية تشجع على تطبيق خدمات الصيرفة الالكترونية.
1.028	3.47	لدينا تشريعات حكومية تنظم الأعمال الإلكترونية بالبنك وتعمل على تشجيع وضمان سريتها.
.984	3.46	وجود تشريعات وقرارات حكومية تشجع المصارف على تبني الصيرفة الإلكترونية.

يعرض جدول رقم (4) نتائج الإحصاء الوصفي الخاص بمحور "الموارد البشرية"، وتوضح النتائج إرتفاع متوسط اراء عينة الدراسة حول "قيام إدارة البنك بتوفير دورات تدريبية لموظفيها عند إدخال خدمات جديدة" بمتوسط (3.63) وانحراف معياري (1.009) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى الموافقة، ويتضح من الجدول انخفاض متوسط أراء العينة حول العنصر "المتعلقة بمنح الإدارة مرتبات ومكافآت خاصة لتشجيع العاملين على قبول الصيرفة الالكترونية بمتوسط (3.14) وانحراف معياري (1.154) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى عدم المعرفة".

جدول رقم (4) نتائج الإحصاء الوصفي للموارد البشرية بالمصارف موضوع الدراسة

انحراف معياري	وسط حسابي	العناصر
1.110	3.50	تضع الإدارة معايير ومؤهلات خاصة للعاملين في الخدمات الإلكترونية
1.132	3.37	تعمل الإدارة على استقطاب أفضل العناصر للعمل في تقديم الخدمات الإلكترونية.
1.035	3.62	يتوفر لدينا الكوادر البشرية القادرة على تقديم الخدمات الإلكترونية .
1.009	3.36	يتوفر إمام لدى العاملين بالتطورات التكنولوجية للصيرفة الجديدة
1.006	3.63	توفر إدارة البنك دورات تدريبية لموظفيها عند إدخال خدمات جديدة.
.932	3.62	يشارك موظفي تكنولوجيا المعلومات في برامج التدريب المتعلقة بالمصرفية الإلكترونية
.989	3.55	يتم أعداد وتجهيز وتدريب كوادر بشرية التي تقوم بتشغيل نظم الصيرفة الإلكترونية.
1.089	3.27	يتم أخذ ردود أفعال العملاء وشكاويهم من أوجه القصور لدى الموظفين في الاعتبار .
1.154	3.14	تقدم الإدارة مرتبات ومكافآت خاصة لتشجيع العاملين على قبول الصيرفة الإلكترونية.

يعرض جدول رقم (5) الإحصاء الوصفي للمحور الخاص بـ "العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"، وتوضح نتائج الدراسة إرتفاع متوسط آراء العينة حول العنصر "المتعلق برؤية إدارة المصرف أن دور خدمات الصيرفة الإلكترونية في التقليل من أعباء إستخدام المستندات الورقية" بمتوسط (3.78) وانحراف معياري (0.973) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق وتميل

الى "الموافقة"، ويتضح من الجدول ارتفاع متوسط آراء العينة حول العنصر "يرى المصرف أن المنافع المحققة من تطبيق الصيرفة الإلكترونية تفوق تكاليف تطبيقها" بمتوسط (3.56) وانحراف معياري (0.833) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "لا أعرف" و "موافق" وتميل الى "الموافقة".

جدول رقم (5) نتائج الإحصاء الوصفي للعائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية

انحراف معياري	وسط حسابي	العناصر
.833	3.56	يرى المصرف أن المنافع المحققة من تطبيق الصيرفة الإلكترونية تفوق تكاليف تطبيقها.
.853	3.60	ارتفاع عدد العملاء منذ تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية.
.973	3.78	يقلل تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية من أعباء استخدام المستندات الورقية.
.945	3.59	ترتفع إنتاجية البنك منذ استخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية.
.908	3.70	استخدام الصيرفة الإلكترونية يزيد من عوائد البنك من خلال إنتاجية الموظف.
.922	3.61	يمكن أن تساعد الصيرفة الإلكترونية البنك في تقديم خدمات مصرفية أكثر تعقيدا بجودة ملائمة من انخفاض التكاليف لمزيد من العملاء المحتملين.
.845	3.75	زيادة سرعة الأداء في البنوك مع إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية.
.869	3.60	يتم تقييم الخدمات الإلكترونية من خلال حساب المنافع والتكاليف لكل خدمة قبل تقديمها.

يعرض جدول رقم (6) الاحصاء الوصفي لمستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية.

ارتفاع متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر المتعلق "باستخدام المصرف للإنترنت في العمليات المصرفية" بمتوسط (4.11) وانحراف معياري (0.897) مما يدل على ان معظم الآراء تتراوح ما بين "موافق" و "موافق تماما" وتميل الى

"الموافقة"، وتوضح نتائج الجدول إنخفاض متوسط آراء عينة الدراسة حول العنصر المتعلق "باستخدام المصرف للإنترنت دون وجود موقع إلكتروني" بمتوسط (2.41) وانحراف معياري (1.141) مما يدل على ان معظم آراء عينة الدراسة تتراوح مابين غير "موافق و "لا أعرف" وتميل الى "عدم الموافقة"، ويمكن ترتيب أهم العناصر كما يلي:-

- استخدام المصرف للإنترنت في العمليات المصرفية.
- يتم إجراء معظم العمليات المصرفية من خلال الموقع الإلكتروني للمصرف.
- يحدد البنك مبلغ المال الذي يمكن العملاء (سحبه- دفعه ) عند استخدام خدمات المصرفية الإلكترونية .
- يمتلك عملاء البنوك القدرة على معرفة المبالغ المالية الموجودة في حساباتهم في اي لحظة.
- يمكن تطبيق الصيرفة الإلكترونية الإدارة من وضع برنامج أو إجراء لدعم العملاء .

جدول رقم (7) نتائج الإحصاء الوصفي لمستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية

العناصر	وسط حسابي	انحراف معياري
المصرف يستخدم الإنترنت.	4.11	.897
المصرف يستخدم الإنترنت ولكن ليس لديه موقع إلكتروني.	2.41	1.141
للمصرف موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر معلومات عن المصرف دون وجود أي اتصال مباشر مع العملاء	3.43	1.163
للمصرف موقع إلكتروني يتم من خلاله نشر معلومات عن المصرف مع وجود اتصال مباشر مع العملاء	3.32	1.104
يتم إجراء معظم العمليات المصرفية من خلال الموقع الإلكتروني	2.68	1.197

		للمصرف .
1.004	3.36	يوفر البنك إمكانية لاستعادة كلمات السر بدلا من إنشاء حساب جديد إذا ما فقدت .
1.056	3.05	توفر القدرة على تغيير أي معلومات شخصية يمكن الوصول إليه بسهولة للعملاء دون المرور عبر عملية التسجيل.
1.045	3.35	يحصل العملاء على مراجعة كاملة وشفافة عن التكلفة المرتبطة باستخدام نظام الدفع.
1.037	3.64	يملك عملاء البنوك القدرة على معرفة في اي لحظة المبالغ المالية الموجودة في حساباتهم.
1.123	3.50	يمكن لعملاء البنوك الوصول في أي وقت إلي الخدمات المتوفرة في حسابهم.
.993	3.68	يحدد البنك مبلغ المال الذي يمكن العملاء (سحبه- دفعه ) عند استخدام خدمات المصرفية الإلكترونية.
.914	3.63	تطبيق الصيرفة الإلكترونية يمكن الإدارة من وضع برنامج أو إجراء لدعم العملاء .
1.014	3.33	عند استخدام وسيلة إلكترونية للدفع يقدم البنك وظيفة إرفاق الفواتير .
1.100	3.39	يقدم البنك كتيبات أو دليل تعليمات في كيفية استخدام الخدمات لمساعدة عملائها .
1.004	3.40	يتم التركيز على نوعية معينة من الخدمات التي يمكن ان تقدم إلكترونيا .
1.153	3.36	إمكانية إجراء التحويلات المالية إلكترونيا بين الحسابات المختلفة للتعامل بالبنك أو إلى حسابات أخرى زادت من المرونة في التعامل.

3-إختبار الفروض: (لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المتغيرات التنظيمية والبيئية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية) ويتفرع منه فروض فرعية:-  
الفرض الفرعي الأول من الفرض الأول: "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة توافر الموارد التكنولوجية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

ولاختبار هذا الفرض تم حساب معامل ارتباط سبيرمان بين متوسط اراء العاملين حول درجة توافر الموارد التكنولوجية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية، يعرض جدول رقم (8) معاملات الارتباط بين متوسط اراء العاملين حول درجة توافر الموارد التكنولوجية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية ، يتضح من الجدول ارتفاع معامل الارتباط بين "قيام البنك بفحص النظم الإلكترونية باستمرار لضمان عدم اختراقها" ومتوسط الآراء حول "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.636) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، ويوجد ارتباط طردي قوى بين "وجود مجموعة من البرامج التفاعلية مع العملاء تضمن استمرار وصلاحيه النظام" وبين "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.614) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط (0.466) بين "عدم وقوف تكلفة البنية التحتية عائقاً أمام تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية". وبين مستويات "تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.

اما بالنسبة لباقي العناصر الخاصة بتوافر الموارد التكنولوجية وعلاقتها بمستويات تطبيق الصيرفة فأنها كانت أيضاً معنوية بمستويات مختلفة كما هو مبين بالجدول.

جدول رقم (8) نتائج معاملات ارتباط سبيرمان بين درجة توافر الموارد التكنولوجية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية

الموارد التكنولوجية	مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية
لا تقف تكلفة البنية التحتية عائقاً أمام تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية.	.466**
لدينا بنية قوية من المعدات الإلكترونية تصلح لتطبيق خدمات	.591**

	الصيرفة الإلكترونية.
.503**	يمتلك البنك تقنية حديثة تمكنه من تطبيق الصيرفة الإلكترونية.
.519**	تتوافر الحماية المادية للأجهزة والشبكات مثل الحراس وكاميرات المراقبة.
.510**	يجد تطبيق التكنولوجيا الحديثة قبولا من العملاء .
.636**	يتم فحص النظم الإلكترونية باستمرار لضمان عدم اختراقها .
.614**	لدينا مجموعة من البرامج التفاعلية مع العملاء تضمن استمرار وصلاحية النظام .

\*\* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الأول من الفرض الأول وصحة الفرض البديل:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة توافر الموارد التكنولوجية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" مجلة دراسات الإنسان و المجتمع  
Human and Community Studies Journal  
الفرض الفرعي الثاني من الفرض الأول: كما سبق أن أشرنا في الفصل الخاص بمنهجية البحث فإن فرض الدراسة الثاني ينص علي أنه : "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الموارد البشرية المؤهلة ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

لاختبار هذا الفرض تم حساب معامل ارتباط سبيرمانبين "متوسط آراء العاملين" حول "توافر الموارد البشرية المؤهلة" و"مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"، يعرض جدول رقم (9) معاملات الارتباط بين متوسط آراء العاملين حول الموارد البشرية المؤهلة ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية . ويتضح من الجدول ارتفاع معامل الارتباط بين "قيام الإدارة بالعمل على استقطاب أفضل العناصر للعمل في تقديم الخدمات الإلكترونية" ومتوسط الآراء حول "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.608) مما

يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط (0.495) بين "توافر إمام لدى العاملين بالتطورات التكنولوجية للصيرفة الجديدة" و"بين مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%.

اما بالنسبة لباقي العناصر الخاصة بتوافر الموارد البشرية وعلاقتها بمستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف الليبية فكانت معنوية بمستويات مختلفة على النحو المبين بالجدول.

جدول رقم (9) نتائج معاملات ارتباط سبيرمان بين "توافر الموارد البشرية المؤهلة" و "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

الموارد البشرية	مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية
تضع الإدارة معايير ومؤشرات خاصة للعاملين في الخدمات الإلكترونية	.598**
تعمل الإدارة على استقطاب أفضل العناصر للعمل في تقديم الخدمات الإلكترونية.	.608**
يتوفر لدينا الكوادر البشرية القادرة على تقديم الخدمات الإلكترونية .	.555**
يتوفر إمام لدى العاملين بالتطورات التكنولوجية للصيرفة الجديدة	.495**
توفر إدارة البنك دورات تدريبية لموظفيها عند إدخال خدمات جديدة.	.519**
يشارك موظفي تكنولوجيا المعلومات في برامج التدريب المتعلقة بالمصرفية الإلكترونية	.533**
يتم أعداد وتجهيز وتدريب كوادر بشرية التي تقوم بتشغيل نظم الصيرفة الإلكترونية.	.498**
يتم أخذ ردود أفعال العملاء وشكاويهم من أوجه القصور لدى الموظفين في الاعتبار .	.582**
تقدم الإدارة مرتبات ومكافآت خاصة لتشجيع العاملين على قبول الصيرفة الإلكترونية.	.567**

\*\* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثاني من الفرض الأول وصحة الفرض البديل:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الموارد البشرية المؤهلة ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

الفرض الفرعي الثالث من الفرض الأول: كما سبق أن أشرنا في الفصل الخاص بمنهجية البحث فإن فرض الفرعي الثالث ينص على: "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

ولاختبار هذا الفرض تم "حساب معامل ارتباط سبيرمان بين متوسط اراء العاملين حول العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية، يعرض جدول رقم (10) معاملات الارتباط بين متوسط اراء العاملين حول " العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية " و"مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"، يتضح من الجدول ارتفاع معامل الارتباط بين " ارتفاع عدد العملاء منذ تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية" ومتوسط الآراء حول "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.615) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط (0.426) بين " زيادة سرعة الأداء في البنوك مع إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية " وبين "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%. اما بالنسبة لباقي العناصر الخاصة بالعائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية وعلاقتها بمستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف الليبية فكانت معنوية بمستويات مختلفة على النحو المبين بالجدول.

جدول رقم (10) نتائج معاملات ارتباط سبيرمان بين "العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

العائد المتوقع	مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية
يرى المصرف أن المنافع المحققة من تطبيق الصيرفة الإلكترونية تفوق تكاليف تطبيقها.	.527**
ارتفاع عدد العملاء منذ تقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية.	.615**
يقلل تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية من أعباء استخدام المستندات الورقية.	.461**
ترتفع إنتاجية البنك منذ استخدام خدمات الصيرفة الإلكترونية.	.559**
استخدام الصيرفة الإلكترونية يزيد من عوائد البنك من خلال إنتاجية الموظف.	.560**
يمكن أن تساعد الصيرفة الإلكترونية البنك في تقديم خدمات مصرفية أكثر تعقيدا بجودة ملائمة من انخفاض التكاليف لمزيد من العملاء المحتملين.	.558**
زيادة سرعة الأداء في البنوك مع إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية.	.426**
يتم تقييم الخدمات الإلكترونية من خلال حساب المنافع والتكاليف لكل خدمة قبل تقديمها.	.531**

\*\* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثالث من الفرض الأول وصحة الفرض البديل:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد المتوقع من تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

الفرض الفرعي الرابع من الفرض الأول: كما سبق أن أشرنا في الفصل الخاص بمنهجية البحث فإن فرض الفرعي الرابع ينص على: "لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة توافر البنية التحتية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" ولاختبار هذا الفرض تم "حساب معامل ارتباط سبيرمان بين متوسط آراء العاملين

حول "درجة توافر البنية التحتية" و"مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"، يعرض جدول رقم (11) معاملات الارتباط بين متوسط آراء العاملين حول "درجة توافر البنية التحتية" و"مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"، يتضح من الجدول ارتفاع معامل الارتباط بين "وجود تشريعات حكومية تنظم الأعمال الإلكترونية بالبنك وتعمل على تشجيع وضمان سريتها". ومتوسط الآراء حول "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.608) مما يدل على وجود علاقة طردية قوية بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط (0.376) بين "يمارس مصرف ليبيا المركزي سلطاته في في الإشراف وإصدار التشريعات الإلكترونية" وبين "مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية" مما يدل على وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين ومعنوية عند مستوى معنوية 1%. اما بالنسبة لباقي العناصر الخاصة بدرجة توافر البنية التحتية وعلاقتها بمستويات تطبيق الصيرفة الإلكترونية بالمصارف الليبية فكانت معنوية بمستويات مختلفة على النحو المبين بالجدول.

جدول رقم (11) نتائج معاملات ارتباط سبيرمان بين "درجة توافر البنية التحتية" و"مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية"

مستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية	البنية التحتية
.376**	يمارس مصرف ليبيا المركزي سلطاته في في الإشراف وإصدار التشريعات الإلكترونية .
.420**	تحصل المصارف على تصريح إجراء اي تعديل في البنية الإلكترونية بها.
.527**	لدينا تشريعات قانونية للتجارة الإلكترونية تشجع على تطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية.
.608**	لدينا تشريعات حكومية تنظم الأعمال الإلكترونية بالبنك وتعمل على تشجيع وضمان سريتها.
.408**	وجود تشريعات وقرارات حكومية تشجع المصارف على تبني الصيرفة الإلكترونية.

\*\* معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعى الرابع من الفرض الأول وصحة الفرض البديل:

"توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة توافر البنية التحتية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية "

### تاسعاً: النتائج والتوصيات

يستعرض الباحثون أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة التي يؤمل من خلالها تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، وهو محاولة التعرف على أهم العوامل التي تؤثر في تطبيق الصيرفة الإلكترونية في ليبيا، كما سيتم إقتراح بعض التوصيات التي تساهم في حل هذه المشاكل.

#### 1-أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلي:

أنضح من خلال نتائج الفروض عن وجود علاقة معنوية طردية بين المتغيرات التنظيمية والبيئية ومستويات تطبيق نظم الصيرفة الإلكترونية.

#### 2-في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها هذه الدراسة، ونوصي بمايأتي:-

أ- الاهتمام بمستجدات التطبيقات التكنولوجية في مجال المصارف حيث تجد قبولا لدى العملاء.

ب- الاهتمام بالعنصر البشرى فى العمل المصرفى من تدريب على الاعمال الالكترونية وكذلك كيفية التعامل مع الآخرين.

ت- أهمية وجود بنية قوية من المعدات الإلكترونية تصلح لتطبيق خدمات الصيرفة الإلكترونية.

ث- ضرورة وجود مخطط متكامل لدى الإدارة العليا لتطبيق الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنك.

ج- التوسع في استخدام التكنولوجيا في المزيد من خدمات المصرفية، وليس بعض خدمات المصرف مما يلغى وبنسبة عالية إستخدام المستندات الورقية.

## المراجع

### 1-المراجع العربية

- الأعرج، طارق (2013)، العوامل المؤثرة في اختيار نوع الخدمات والنوافذ التي تقدمها البنوك الإلكترونية "دراسة تحليلية لآراء عينة من المتعاملين مع البنوك القطرية": كلية الإدارة والاقتصاد - الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- سويسي، أحمد (2005). "المصارف الإلكترونية: تبني المصارف الإلكترونية، ما هي العبر التي يمكن تعلمها لتطوير المصارف الإلكترونية في ليبيا من التطور الذي تم في الدول المتقدمة": رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، جامعة سالفورد.
- رضوان، رأفت عبد الباقي (2004)، الإدارة الإلكترونية والمتغيرات العالمية الجديدة - الملتقى الإداري الثاني، الرياض: الجمعية السعودية للإدارة.
- رضوان، رأفت (1999)، عالم التجارة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية: القاهرة.

### 2-المراجع الأجنبية

- Chibueze, A., Zeph, Maxwell, O., Onyemachi&Osondu, N., Michael (2013). "Electronic Banking and Bank Performance In Nigeria": West African Journal of Industrial & Academic Research, 6(1), 171-187.

- Holland, C. P. & Westwood, J. B. (2001). **"Product-Market and Technology Strategies in Banking"**: Communications of the ACM, 44(5), 53-57.
- Liao, Z. & Cheung, M. T. (2003). **"Challenges to Internet E-banking"**: Communications of the ACM, 46(12), 248-250.
- Mols, N. P. (1998). **"The Behavioral Consequences of PC Banking"**: International Journal of Bank Marketing, 16(5), 195-201.
- Ndlovu, Ian & Sigola, Mlungisi (2013). **"Benefits and Risks of E-Banking: Case of Commercial Banking in Zimbabwe"**: The International Journal of Engineering And Science (IJES), 2(4), 34-40.
- Nupur, J., Mawa (2010). **"E-Banking and Customers' Satisfaction in Bangladesh: An Analysis"**: International Review of Business Research Papers 6(4), 145 – 156.
- Nwobodo, J. Chimezie (2011). **"Internet Banking in Terms of Profitability: The Case of Northern Cyprus Banks"**: Eastern Mediterranean University, North Cyprus.
- Pikkarainen, T., Pikkarainen, K., Karjaluoto, H., & Pahlila, S. (2004). **"Consumer acceptance of online banking: An extension of the technology acceptance model"**: Internet Research, 14(3), 224–235.
- Shannak, O. Rifat (2013). **"Key Issues in E-Banking Strengths and Weaknesses: the Case of Two Jordanian Banks"**: European Scientific Journal, 9(7), 239-263.
- Vyas, Shilpan (2006). **"Impact of E-Banking on Traditional Banking Services"**: Singhania University, Rajasthan, India.
- Wu, J. H., Hsia, T. L. & Heng, M. S. H. (2006). **"Core Capabilities for Exploiting Electronic Banking"**: Journal of Electronic Commerce Research, 7(2), 111-122.

## تأثير ابن رشد في اليهودية من خلال ابن ميمون

للباحث / المصطفى كبوس

المملكة المغربية

### ملخص البحث:

يتناول البحث قضية أساسية تتمثل في التأثير بين الديانات المختلفة في بلاد الأندلس التي كانت قطرا تابعا للدولة الموحدية، وعاصمتها مراكش، وقد تعايش فيها المسلمون واليهود والنصارى جنبا إلى جنب، وساد بينهم "تسامح لا تكاد الأزمنة الحديثة تعرض مثيلا له علينا"<sup>1</sup>، وهذا الأمر يفيد في تقارب الثقافات، وامتزاج المعلومات، وأن تأخذ كل طائفة من الأخرى ما هو مفيد ونافع، وهو من أركان الحضارة والعمران. ويحدثنا ابن عذاري المراكشي، أن المجتمع عاش في كنف الموحدين حياة كريمة، تميزت بالعدل والطمأنينة، بسبب جهود خلفاء الموحدين، الذين كانوا يكتبون إلى ولاتهم وعمالهم، يوصونهم بالرعية خيرا، وبضرورة العدل، والحكم بالحق بين الناس، ومطاردة الظلمة<sup>2</sup>.

ففي هذا الوضع حصل التأثير والتأثر بين الديانات المتجاورة، ومن جملة هذا التأثير تأثير ابن رشد في اليهودية من خلال مؤلفات ابن ميمون وفي مقدمتها كتابه دلالة الحائرين، وقد جاءت هذه المداخلة وفق تمهيد، ومبحثين، فتناولت في التمهيد القواسم المشتركة بين الرجلين، والظروف التي أدت إلى تأثير ابن رشد في اليهودية،

1- رينان إرنست: ابن رشد والرشدية، ترجمة عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - 1957م، ص: 25.

2- ينظر ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - قسم الموحدين-، ت: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة: 1، (1406هـ، 1985م)، ص: 37-38.

وذكرت في المبحثين مظاهر هذا التأثير، فخصصت المبحث الأول لذكر أدلة وجود الله عند ابن ميمون، بينما المبحث الثاني تحدثت فيه عن الصفات الإلهية عند ابن ميمون.

#### تمهيد:

هناك صلة وثيقة بين ابن رشد (1126م - 1198م) وابن ميمون (1138م - 1204م)<sup>3</sup>، فهما معا من أبناء قرطبة، ونتاج لحضارة واحدة ومجتمع متساكن، ونموذج للتعايش والاندماج اليهودي في السياق العربي الإسلامي، وقد شكل هذا النمط من التسامح والتوافق والتعايش أرضية خصبة مكنت المفكرين اليهود من الإبداع والتألق في شتى المجالات العلمية والفكرية<sup>4</sup> فعرف النتاج الفكري اليهودي في هذه الحقبة أزهى عصوره. وتعد حياة هذين الرجلين متشابهة وتسير بخطى متوازية في كثير من القضايا، رغم أنهما لم يلتقيا قط، ورغم أن القدر لم يهيئ لهما أسباب اللقاء والتعارف، فكلاهما شغل منصب القضاء، واشتغلا بالطب والفلسفة، وتعرضا للمحنة من بني قومهما<sup>5</sup>، وابن رشد قمة ما وصل إليه النتاج الفكري عند المسلمين، وقد ترك أثرا واضحا على الفكر الإنساني سواء كان يهوديا أم مسيحيا، وأما ابن ميمون فيعتبر مصدرا أساسيا من مصادر الفكر اليهودي، وقد كان متشعبا بالثقافة

3- ينظر في ترجمته ابن أبي أصيبعة (ت: 668هـ): عيون الأنبياء في طبقات الأطباء، نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت ص: 582. وعنانا محمد عبد الله (ت: 1406هـ): دولة الإسلام في الأندلس، الثانية، 1411 هـ - 1990 م، مكتبة الخانجي، القاهرة. [723/4]. وإسرائيل ولفنسون: موسى ابن ميمون حياته ومصنفاته، تقديم مصطفى عبد الرزاق، (ط: 1- 1936)

4- رينان إرنست: ابن رشد والرشدية، مرجع سابق، ص: 25.

5- ينظر الزعفراني حاييم، جهود الأندلس والمغرب، ترجمة أحمد شحلان، مطبعة النجاح (2000)، 1/120-121

العربية الإسلامية حتى عده بعض الباحثين من الفلاسفة المسلمين<sup>6</sup>، وضاربا بجذوره في التراث الديني والفكري لليهود، وان الكتابة " دلالة الحائرين" لقرون طويلة لدى المشتغلين بالفلسفة من اليهود مكانة خاصة، حيث أن أثره في التاريخ الفكري والثقافي لدى اليهود كان كبير او لا يمكن لمن جاء بعده أن يُغفل أو يهمل ما طرحه فيه من إشكالات وأسئلة<sup>7</sup>. ولقد وجد ابن ميمون في التفكير الرشدي المستند على العقل قارب النجاة للاعتقاد والإيمان<sup>8</sup>، إيمان واعتقاد يجب حسب رأيه أن يتسق مع العقل ويستجيب له ويُفهم بشكل عقلاني، فهو يقبل المعتقد والإيمان الحاصل نتيجة النظر العقلي والتفكير كمعتقد صحيح، إذ أنه فقط عند اتساق اليقين الفلسفي مع الاعتقاد الإيماني وارتباطه به، يُدحض عندئذ نقيض الإيمان ويثبت الاعتقاد الصحيح لذلك كان الهم الأول لابن ميمون هو تنقية التصورات الدينية اليهودية من السمات الخرافية وصبغها بصبغة عقلانية. فهو يعترف لأحد تلامذته بأنه قرأ كتب ابن رشد كلها ما عدا كتاب "الحس والمحسوس"، كما يوصي تلامذته بقراءة شروح ابن رشد على أرسطو<sup>9</sup>. ويبدو أن تأثير ابن رشد في ابن ميمون، ودعوة هذا الأخير تلامذته إلى قراءة كتب ابن رشد، رغم اختلاف البنية الفكرية للرجلين، إنما مردها إلى التزام الرجل بالمنهج العلمي القائم على القول البرهاني، والملتزم

6- ينظر إسرائيل ولفنسون: موسى ابن ميمون حياته ومصنفاته، تقديم مصطفى عبد الرزاق، (ط: 1-1936)ص: و

7- ينظر أحمد شحلان: ابن رشد والفكر العبري الوسيط، (ط: 1-1999)، الوراقة الوطنية مراكش، 1/138-145.

8- ينظر أحمد شحلان: ابن رشد والفكر العبري الوسيط، مرجع سابق 1/214-215.

9- ينظر رينان إرنست: ابن رشد والرشدية، مرجع سابق، ص: 188-189.

بالفضيلة العلمية والممارسة النقدية المتسمة بالعقلانية الرصينة والمنتزعة، والدليل على تأثر ابن ميمون بالمنهج الرشدي أمور منها:

- إذا كان ابن رشد قد جمع أصول الإيمان في ( الإقرار بالله تبارك وتعالى، وبالنبوات، وبالسعادة الأخروية والشقاء الأخروي)<sup>10</sup>، فإن ابن ميمون قد حذا حذوه وسار على منواله فوضع للديانة اليهودية أصولاً اعتقادية يجب على كل يهودي الإيمان بها وأخذها تسليماً وتقليداً، غير أنه أوصل عددها إلى ثلاثة عشر أصلاً وهي: وجود الله، و وحدانيته، ونفي الجسمية عنه، وقدمه، وأنها لأحقب العبادة، والنبوة، وعلو نبوة موسى عليه السلام، والتوراة وحي من الله، ونفي نسخ التوراة، وعلم اللهب أفعال البشر، والله يثيب من ينفذ أوامر التوراة ويعاقب من يخالفها، وأيام المسيح، والبعث<sup>11</sup>.

- كما يمكن كذلك ملاحظة هذا التأثير من خلال كتابه "دلالة الحائرين"، وهو كتاب منسوج على طريقة علماء المسلمين، فقد كتبه على شكل رسالة موجهة إلى أحد تلامذته، وهو يوسف بن عقنين<sup>12</sup>، الذي سافر من سبته قاصداً ابن ميمون للتعلم على يديه<sup>13</sup>، والقارئ لمقدمة هذا الكتاب يشعر بالحضور الرشدي بقوة.

10- ابن رشد: فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، ت: محمد عبد الواحد العسري، إشراف د. محمد عابد الجابري، (ط: 5-2011م)، مركز دراسات الوحدة العربية. ص: 108.

11- ينظر أشرف حسن منصور، أثر الفارابي وابن رشد في صياغة موسى بن ميمون للأصول الثلاثة عشر للديانة اليهودية، مجلة الباب في الدراسات القرآنية، ع: 6-2015. ص: 89.

12- ينظر ابن ميمون: دلالة الحائرين، تحقيق حسين أتابي، مكتبة الثقافة الدينية، 3/1.

13- ينظر أحمد شحلان: ابن رشد والفكر العبري الوسيط، مرجع سابق 138/1.

ولقد كان من ضمن غايات ابن ميمون من تأليف كتابه 'دلالة الحائرين'<sup>14</sup>، بيان مقاصد أهل الكلام، والوقوف على مناهجهم، قصد تبينها وتمحيصها ليرى أهي برهانية أم ليست كذلك، ولا يخفى ما في هذا الأمر من التأثير بالمنهج الذي سلكه ابن رشد في نقده للمدارس الكلامية، يقول ابن ميمون: (وأن أخبرك بهذه مقاصد المتكلمين وطرائقهم. وهل تلك الطرق برهانية؟ وإن لم تكن، فمن أي صناعة هي؟)<sup>15</sup>.

فالرجل يرى أن المنهج الأساسي عند المتكلمين، هو اتباع الخيال الذي يسمى عقلا عندهم، ولا اعتبار لحال الوجود، لأن الوجود من قبيل الممكن الذي يمكن أن يكون على نقيض ما هو عليه الآن، أي أن الوجود تابع لآراء المتكلمين، وليس العكس، وفي هذا يقول: (فلما نظرت في كتب هؤلاء المتكلمين، حسب ما تيسر لي، كما نظرت في كتب الفلاسفة أيضا حسب طاقتي، فوجدت طريق المتكلمين كلهم طريقا واحدا بالنوع، وإن اختلفت أصنافه، ذلك أن قاعدة الكل أن لا اعتبار بما عليه الوجود، لأنه عادة يجوز في العقل خلافها، وهم أيضا في مواضع كثيرة يتبعون الخيال ويسمونهم عقلا، فإذا قدموا تلك المقدمات التي سنسمعك إياها، بتوا الحكم ببراهينهم: إن العالم محدث، فإذا ثبت أن العالم محدث، ثبت بلا شك أن له صانعا أحدثه، ثم يستدلون أن ذلك الصانع واحد، ثم يثبتون بكونه واحدا أنه ليس بجسم، هذا طريق كل متكلم من الإسلام في شيء من هذا الغرض)<sup>16</sup>.

14- الكتاب مطبوع ومتداول، ويقع في ثلاثة أجزاء، وقد كتب بلغة عربية بسيطة، لكنه يخرج أحيانا عن الأسلوب العربي المعروف فيستعمل الألفاظ العبرية أو الدرجة. ولذلك يجد القارئ بعض التراكيب الركيكة، لكونه يركب الجمل على منوال اللسان العبري. ينظر أحمد شعلان: ابن رشد والفكر العبري الوسيط، مرجع سابق 145/1.

<sup>15</sup>- ابن ميمون، دلالة الحائرين، مرجع سابق 4/1.

<sup>16</sup>- ابن ميمون: المصدر نفسه 182/1

ولا يقتصر هذا الأمر عند متكلمي المسلمين، بل يجد نفس الأمر لدى متكلمي اليهود، موضحاً أن كل الحجج التي يقدمها المتكلمون لإثبات حدوث العالم، هي حجج تلحقها الشكوك من كثير من الجهات، وهي لا تقبل إلا عند من لا يعرف الفرق بين البرهان والجدل: ( وكذلك المحاكون لهم من ملتنا الذين سلكوا طرقهم. أما وجوه استدلالاتهم ومقدماتهم في إثبات حدوث العالم أولاً، وبعدها يصح أن الإله موجود. فلما تأملت هذه الطريقة نفرت نفسي منها نفورا عظيما جدا، وحق لها أن تنفر، لأن كل ما يزعم أنه برهان على حدث تلحقه الشكوك، وليس ذلك برهانا قطعيا إلا عند من لا يعلم الفرق بين البرهان وبين الجدل وبين المغالطة. أما عند من يعلم هذه الصنائع، فالأمر بين واضح، أن تلك الأدلة كلها شكوك، واستعملت فيها مقدمات لم تتبرهن)<sup>17</sup>.

ومعنى هذا أن ابن ميمون يقرر أن ليس هناك إجابات قاطعة لمشكلة أصل العالم، والحجج التي يركز عليها وجود الله تعالى، عند المتكلمين تعتمد على أساس واه، يؤدي إلى الحيرة وكثرة الشكوك: ( وغاية قدرة المحقق عندي من المتشرعين أن يبطل أدلة الفلسفة على القدم، ما أجل هذا إذ قدر عليه وقد علم كل ناظر محقق لا يغالط نفسه أن هذه المسألة أعني قدم العالم أو حدوثه، لا يوصل إليها ببرهان قطعي وأنها موقف عقلي)<sup>18</sup>.

والمباحث الموالية تكشف لنا جانبا من جوانب التأثير الرشدي في فكر ابن ميمون، غير أن هذا لا يعني أن الرجل قد تأثر بفكر ابن رشد، ونقله إلى الفكر العبري، إلى

17- ابن ميمون: نفسه، 183/1

18- ابن ميمون: نفسه، 183/1

حد التقليد الأعمى بل استفاد من الرجل المنهج العام في تناول القضايا الفكرية، وبخاصة نزوعه إلى إضفاء الطابع العقلي على الدرس العقدي في الديانة اليهودية.

### المبحث الأول: أدلة وجود الله عند ابن ميمون

لم يخرج ابن ميمون في هذا المبحث عن المنهج العام الذي سلكه فلاسفة المسلمين، وبخاصة ابن رشد، من خلال نقده لأدلة المتكلمين المتمثلة في دليلي الحدوث والجواز<sup>19</sup>.

يستهل ابن ميمون هذا المبحث بنقده لدليل الحدوث الذي يعول عليه المتكلمون في إثبات الصانع، يقول: (ويكفيك من هذه المسألة أن فلاسفة الأعصار مختلفون فيها منذ ثلاثة آلاف سنة إلى زماننا هذا في ما نجد من تأليفهم وأخبارهم. فإذا كان الأمر في هذه المسألة هكذا، فكيف نتخذها مقدمة نبني وجود الله عليها، فيكون إذن وجود الإله مشكوكا فيه، إن كان العالم محدثا فتم إله، وإن كان هو قديما فلا إله. وإما هكذا، أو ندعي البرهان على حدث العالم ونضارب على ذلك بالسيف، حتى ندعي أننا علمنا الله بالبرهان، وهذا كله بعد عن الحق)<sup>20</sup>.

ومعنى هذا أن براهين إثبات وجود الله تعالى، إنما تصح عن طريق القول بقدوم العالم لا بحدوثه، وعلى هذا النحو يكون البرهان لديه صحيحا، فإن القول بقدوم العالم هو مقدمة لبرهان: إثبات وجود الله تعالى، ووحدانيتها، ونفى الجسمانية عنه: ( بل الوجه الصحيح عندي وهو الطريق البرهاني الذي لا ريب فيه، أن يثبت وجود الإله ووحدانيتها ونفى الجسمانية بطرق الفلاسفة التي تلك الطرق مبنية على قدم العالم،

19- ينظر ابن رشد، الكشف عن مناهج في عقائد الملة، ت: مصطفى حنفي، مدخل ومقدمة تحليلية، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة 2007م، ص: 105-118.

20- ابن ميمون: دلالة الحائرين، 1/183

ليس لأنني أعتقد قدم العالم، أو أسلم لهم ذلك، بل لأن بتلك الطريق يصح البرهان ويجعل اليقين التام بهذه الثلاثة أشياء أعني بوجود الإله وبأنه واحد وأنه غير جسم من غير التفات إلى بت الحكم في العالم هل هو قديم أم محدث<sup>21</sup>.

إن ابن ميمون، كما هو واضح، لا يعتقد سرمدية العالم، وإنما يريد أن يقدم برهاناً يقينياً على هذه المطالب الأساسية الثلاثة، فإذا ثبتت هذه الأمور الثلاثة أمكن الحديث عن حدوث العالم، فإذا كان الإنسان ممن يقنع بما قاله المتكلمون في حدوث العالم فلا ضير، وإن لم يتبرهن عنده، وأخذة تقليداً فلا ضير كذلك: (فإذا صحت لنا هذه الثلاثة مطالب الجليلة العظيمة بالبرهان الحقيقي، رجعنا بعد ذلك لحدث العالم، وقلنا فيه كل ما يمكن الاحتجاج به، فإن كنت ممن يقنع بما قاله المتكلمون وتعتقد أنه قد صح البرهان على حدوث العالم فيا حبذا، وإن لم يتبرهن عندك بل تأخذ كونه حادثاً من الأنبياء تقليداً فلا ضير<sup>22</sup>). وهنا نكون بصدد اعتقادين متضادين يؤديان إلى نفس النتيجة.

ويوضح ابن ميمون أن الأدلة التي استخدمها موسى عليه السلام، في إثبات وجود الله تعالى، تختلف عن الأدلة التي استخدمها الفلاسفة، فأدلة الفلاسفة تعتمد المقدمات التي تستنتج من العالم المحسوس، بينما أدلة موسى عليه السلام مختلفة عن ذلك تماماً، إذ هي تأتي من السماء، وبالتالي فهو لا يستخدم الحجج الفلسفية، غير أنه لم يذكر تلك الأدلة<sup>23</sup>.

21- ابن ميمون: دلالة الحائرين، 1/183-

22- ابن ميمون: المصدر نفسه، 1/184

23- ينظر ابن ميمون: المصدر نفسه، 1/184-185

ومعنى هذا أن الطريق الوحيد لإثبات وجود الله تعالى عند ابن ميمون، يبدأ برفض مقدمات المتكلمين، ويشير في كتابه "دلالة الحائرين" إلى اثنتي عشرة مقدمة ينطلق منها المتكلمون لإثبات حدوث العالم في الزمان، وإثبات وجود الله تعالى، ووحدانيته، ونفي الجسمية عنه<sup>24</sup>. كما يقدم في الفصل السابع والأربعين سبع حجج تستخدم لإثبات خلق العالم في الزمان<sup>25</sup>، وفي الفصل الخامس والسبعين يناقش خمس حجج لإثبات وحدانية الله تعالى<sup>26</sup>، وفي الفصل السادس والسبعين يناقش محاولات نفي الجسمية عن الله تعالى<sup>27</sup>.

وفي حكمه على المناهج الكلامية المستخدمة من قبل علماء الكلام، يخرج بنتيجة مؤداها: (أما دلائل المتكلمين فمأخوذة من مقدمات مخالفة لطبيعة الوجود المشاهدة، حتى إنهم يلتجئون لإثبات أن لا طبيعة لشيء بوجه... لأن الدليل الذي يستدل به بعض المتكلمين على حدث العالم، وهو أقوى دلائلهم الذي لا يستقر لهم، حتى أبطلوا طبيعة الوجود كله، وخالفوا كل ما بينته الفلاسفة، فإني أصل لمثل ذلك الدليل ولا أخالف طبيعة الموجود، ولا ألتجئ لمكابرة المحسوسات)<sup>28</sup>.

فإثبات وجود الله تعالى ووحدانيته ونفي الجسمية عنه، يجب أن يبدأ من طبيعة الوجود نفسه: (أما طريقي هذه فهي على ما أصف لك جملتها الآن، وذلك أنني أقول: العالم لا يخلو من أن يكون قديما أو محدثا. فإن كان محدثا فله محدث بلا شك، وهذا معقول أول، وإن الحادث لا يحدث نفسه، بل محدثه غيره، فمحدث العالم

<sup>24</sup>- ابن ميمون: المصدر نفسه، 198/1

<sup>25</sup>- ابن ميمون: المصدر نفسه، 214/1

<sup>26</sup>- ابن ميمون: نفسه، 221/1

<sup>27</sup>- ابن ميمون: نفسه، 225/1

<sup>28</sup>- ابن ميمون، نفسه 185/1

هو الإله وإن كان العالم قديما، فيلزم ضرورة بدليل كذا، ودليل كذا أن ثم موجودا غير أجسام العالم كلها، ليس هو جسما ولا قوة في جسم، وهو واحد دائم سرمدي، لا علة ولا يمكن تغييره فهو الإله فقد تبين لك أن دلائل وجود الإله ووحدانيته وكونه غير جسم، إنما ينبغي أن تؤخذ على وضع القديم، فيحصل البرهان كاملا، كان العالم قديما أو محدثا).<sup>29</sup>.

ومن الواضح أن هذا الأمر عند ابن ميمون ينطلق من افتراضين: إما: أن يكون العالم حادثا أو قديما، ويمحص ابن ميمون نتائج كل فرض. فإذا كان العالم محدثا، فله محدث خالق بلا شك، وهذا الخالق هو الله تعالى، وهذا الاستنتاج الذي ينتهي إليه من نوع الاقيسة الجدلية البسيطة، أما إذا كان العالم قديما فيستنتج هذا بالضرورة أن يكون هناك كائن غير كل أجسام العالم، لا يكون جسما ولا قوة في جسم، بل يكون واحدا دائما سرمديا لا علة له ولا يمكن تغييره، هذا الموجود هو الله، ويغترف هذا الاستنتاج من معين البراهين الفلسفية على وجود كائن بالضرورة، وسواء أخذ بهذا الفرض أم ذاك، فإنه يبرهن في الحالة الأولى على أن هناك خالقا، وفي الثانية على أن هناك موجودا بلا علة، أزلي لا يمكن تغييره. ومعنى هذا أن دلائل إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته ونفي الجسمانية عنه، لا بد أن (تؤخذ على وضع القديم، فيحصل البرهان كاملا، كان العالم قديما أو محدثا)<sup>30</sup>.

وليس معنى هذا أن ابن ميمون يقول بقدم العالم، وإنما يحاول أن يبرهن على حدوث العالم، وإثبات وجود الله تعالى عن طريق البرهان، لا عن طريق الجدل والمغالطة، أي أنه يريد أن يقيم مذهبه على دعائم قوية ينشد به التوفيق بين الفلسفة والديانة

<sup>29</sup>- ابن ميمون، نفسه 1/184

<sup>30</sup>- ابن ميمون، نفسه 1/184

اليهودية، من خلال البرهنة على هذه المطالب اعتمادا على أساس مختلف تماما عن الأساس الذي أقامه المتكلمون، وهو القول بحدوث العالم، مما أدى به إلى التسليم المؤقت بالقول بقدوم العالم ولذلك قال: (لذلك تجدني أبدا في ما ألفتة في كتب الفقه، إذا اتفق لي ذكر قواعد الشريعة، فأخذ في إثبات وجود الإله، فإنني أثبتته بأقوال تتحو نحو القدم، ليس ذلك لأنني معتقد القدم، لكنني أريد أن أثبت وجوده تعالى في اعتقادنا بطريق برهاني لا نزاع فيه بوجه، ولا نجعل هذا الرأي الصحيح العظيم الخطر مستندا لقاعدة كل أحد يهزها ويروم هدها، وآخر يزعم أنها لم تنبئ يوما قط، ولاسيما يكون تلك الدلائل الفلسفية على هذه الثلاثة مطالب مأخوذة من طبيعة الوجود المشاهدة، التي لا تتكرر إلا من أجل مراعاة آراء ما)<sup>31</sup>.

ومن هنا يأخذ ابن ميمون على عاتقه مهمة بيان المقدمات العامة التي يثبت بها المتكلمون حدوث العالم، وبالتالي إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته، ونفي الجسمية عنه، وبيان ما يلزم عن هذه المقدمات، دونما ذكر للأدلة التي يستخدمها المتكلمون لتصحيح هذه المقدمات؛ (إذ في ذلك فنيت أعمارهم، وتقنى أعمار من يأتي، وكثرت كتبهم؛ لأن كل مقدمة منها إلا اليسير يناقضها المشاهد من طبيعة الوجود، وتطراً عليها الشكوك، فيلتجئون لتأليف ومناظرات في إثبات تلك المقدمة، وحل الشكوك الطارئة عليها ودفع المشاهد المناقض لها، وإن لم يمكن في ذلك حيلة)<sup>32</sup>. وكذلك المقدمات الفلسفية لإثبات هذه المطالب الثلاثة، وهي على النقيض من المقدمات الكلامية، (أكثرها مقدمات يحصل لك بها اليقين من أول سماعها وفهم معناها،

<sup>31</sup>- ابن ميمون، نفسه 184/1-185.

<sup>32</sup>- ابن ميمون، نفسه، 185/1.

وبعضها هو يدلك على مواضع براهينها من الكتب الطبيعية أو ما بعد الطبيعة، فتقصد موضعه، وتصحح ما عساه يحتاج إلى تصحيح)<sup>33</sup>.

وهذا خلاف مقدمات المتكلمين التي تخالف قوانين العقل والسنن الكونية، فبالمقدمة الأولى: (إثبات الجوهر الفرد)<sup>34</sup>، (تبطل جميع براهين الهندسة كلها، وينقسم الأمر فيها قسمين: أما بعضها فيكون باطلا محضاً مثل خواص التباين والاشتراك في الخطوط والسطوح وكون خطوط منطقة وغير منطقة ... وبعضها تكون براهينه غير مطلقة كقولنا نريد أن نقسم خطاً بنصفين، لأنه إن كانت جواهره عددها فرد، فلا يمكن انقسامه بحسب وضعهم)<sup>35</sup>.

أما المقدمة الثانية، (وجود الخلاء)<sup>36</sup>، فإن الذي يلزم عنها (أعجب وأشنع، وما هذا الذي ذكرت لك من أمر الحركة أعظم شناعة من كون قطر المربع مساوياً لصلعه بحسب هذا الرأي، حتى قال بعضهم إن المربع شيء غير موجود)<sup>37</sup>. وبحسب المقدمة التي تقول إن (الزمان مكون من أنات)<sup>38</sup>، فقد لزمهم بقولهم إن الحركة هو انتقال جوهر فرد من تلك الأجزاء إلى جوهر فرد يليه، أن لا تكون حركة أسرع من حركة، وما يظن أنه متحرك حركة متصلة ليس كذلك، بل ذلك يعود إلى خطأ الحواس، إذ الحواس يفوتها كثير من مدركاتها)<sup>39</sup>.

<sup>33</sup>- ابن ميمون، نفسه، 1/186.

<sup>34</sup>- ابن ميمون، نفسه، 1/196.

<sup>35</sup>- ابن ميمون، نفسه، 1/199.

<sup>36</sup>- ابن ميمون، نفسه، 1/196.

<sup>37</sup>- ابن ميمون، نفسه، 1/199.

<sup>38</sup>- ابن ميمون، نفسه، 1/196.

<sup>39</sup>- ينظر ابن ميمون، نفسه، 1/198.

ويتصل الأمر في المقدمة العاشرة بنظام العالم الطبيعي فإن المتكلمين يرون أن لا رابطة بين العلة والمعلول، وأن الأسباب لا تفعل في مسبباتها، وإنما العادة هي التي أدت إلى ذلك الربط الضروري بين العلة والمعلول، ولكن الفاعل الحقيقي هو الله تعالى، فلا فاعلية تذكر للأسباب، وهو ما طوره الأشاعرة على وجه الخصوص على يد الغزالي في تهاافت الفلاسفة<sup>40</sup>، ولقد تناول ابن ميمون هذه النقطة بالنقد عند حديثه: ( أن الممكن لا يعتبر بمطابقة الواقع لهذا التصور)<sup>41</sup>، فالتجوز الذي يعتمد على علماء الكلام هو العمدة هاهنا، ومدلوله: (أن كل ما هو متخيل فهو جائز عند العقل، مثل أن تصير كرة الأرض فلكا دورا، ويصير الفلك كرة الأرض وجائز وقوعه باعتبار العقل... وعلى هذا النحو من التجوز يطرد العالم كله، وأي شيء فرضوه من هذا القبيل، قالوا يجوز أن يكون كذا، وممكن أن يكون كذا وكذا. وما كون الأمر الفلاني كذا بأولى من كونه كذا، من غير التقات لمطابقة الوجود لما يفرضونه، لأن هذا الموجود قالوا الذي له صورة معلومة، ومقادير محصورة، وحالات لازمة لا تتغير ولا تتبدل. إنما كون كذلك جرى عادة)<sup>42</sup>. مثل هذا التجوز يرتبط عند المتكلمين بتمايز الجواهر، (ونسبة كل جوهر منها إلى كل عرض نسبة واحدة، وما هذا الجوهر أولى بهذا العرض من هذا، وكما أن الجوهر الفرد ما هو بأن يتحرك أولى منه بأن يسكن، كذلك ما جوهر منها أولى بأن يقبل عرض الحياة أو عرض العقل أو عرض الحس من جوهر آخر، وكثرة الجواهر وقلتها لا تزيد في

40- ينظر أبو حامد الغزالي: تهاافت الفلاسفة، ت: سليمان دنيا، (ط:5)، دار المعارف مصر، 1392 هـ، ص 237.

41- ابن ميمون، دلالة الحائرين 1/196.

42- ابن ميمون، نفسه 1/207.

ذلك شيئاً، إذ العرض إنما وجوده في كل جوهر منها،... فيلزم بحسب هذه المقدمات كلها أن ما الإنسان أولى بأن يعقل من الخنفس)<sup>43</sup>.

وذلك على الرغم من أن المتكلمين يجمعون على أن اجتماع الضدين في آن واحد على محل واحد محال، لا يجوز في العقل، أي أنه ممتنع عقلاً، ويوافق ابن ميمون على أن الممتنع لا يمكن تصوره، على العكس من الممكن الذي يمكن تصوره، فالممتنع هو ما لا يمكن تخيله، والممكن ما يمكن تخيله، هذا الممكن هو ممكن في الخيال لا في العقل، (فأنتم تعتبرون الواجب والجائز والمستحيل تارة بالخيال لا بالعقل، وتارة ببادئ الرأي المشترك... فقد تبين أن المتخيل عندهم ممكن يطابقه الوجود أو لم يطابقه، وكل ما يتخيل فهو الممتنع)<sup>44</sup>.

ومعنى هذا أن ابن ميمون يرفض أن يكون الخيال أداة تؤسس من خلالها العلاقات بين الموجودات أو تستتبط بها البراهين الدالة على صحة المطلوب، فأداة المعرفة الجديرة بالاعتبار عند الإنسان هي العقل فحسب: (إن الخيال موجود لأكثر الحيوانات، أما الحيوان الكامل كله، أعني الذي له قلب، فإن وجود الخيال له بين، وأن الإنسان لم يتميز بالخيال ولا فعل الخيال، فعل العقل بل ضده، وذلك أن العقل يفعل المركبات ويميز أجزاءها ويجردها ويتصورها بحقيقتها وأسبابها، ويدرك من الشيء الواحد معاني كثيرة جداً متباينة عند العقل، كتبنا الشخصين من الناس عند الخيال في الوجود...)<sup>45</sup>، ومعنى هذا أن أحكام الواجب والجائز والممتنع، لا يستطع

<sup>43</sup> - ابن ميمون، نفسه 209/1.

<sup>44</sup> - ابن ميمون، نفسه 208/1.

<sup>45</sup> - ابن ميمون، دلالة الحائرين 209/1-210.

الخيال أن يدركها، بل العقل هو الذي يستطع أن يدرك هذه الأحكام، لأن الخيال وسيلة محدودة في إدراك هذه الموجودات.

وهنا يقدم ابن ميمون نقطة فارقة من ناحية المنهج بينه وبين المتكلمين، فالخيال لا يمكن أن يقدم شيئاً في مجال إثبات حدوث العالم، الذي ينبني عليه إثبات وجود الله تعالى عند المتكلمين، إن من يستطيع فعل ذلك هو العقل؛ لأنه من الممكن وجود ما لا يتخيل، (ولا يدركه الخيال، بل هو ممتع عنده، وكذلك تبرهن امتناع ما يوجب الخيال، وهو كون الله تعالى جسماً أو قوة في جسم، إذ لا موجود عند الخيال إلا جسم أو شيء في جسم)<sup>46</sup>.

أما المقدمة الثانية عشرة من المقدمات التي يثبت بها المتكلمون حدوث العالم، فتدور حول (أن الحواس تخطيء ويفوتها كثير من مدركاتها، فلذلك لا يدعي حكمها، ولا تؤخذ مطلقة مبادئ برهان)<sup>47</sup>، وهذه المقدمة ضرورية جداً بالنسبة للمتكلمين، (لأننا إذا أدركنا بحواسنا أموراً تناقض ما وضعوه، قالوا لا التفات إلى الحواس)<sup>48</sup>.

ويشير ابن ميمون على نحو مفصل إلى الطرق التي أثبت بها المتكلمون حدوث العالم، مبيناً أن هذه الطرق لا بد لها من استخدام إحدى هاتين المقدمتين أو كليتهما: المقدمة العاشرة، التجويز الذهني حتى يثبت المخصص. والمقدمة الحادية عشرة، وهي استحالة ما لا نهاية له على جهة التعاقب<sup>49</sup>، وهي مقدمات واهية تعتمد على قضايا وهمية غير موجودة، ولا تؤدي إلى البرهنة على حدوث العالم بقدر ما

<sup>46</sup>- ابن ميمون، نفسه 211/1.

<sup>47</sup>- المصدر نفسه 196/1.

<sup>48</sup>- نفسه 213/1.

<sup>49</sup>- نفسه 220/1.

تؤدي إلى إثارة الشكوك، إذ تعتمد على الجدل والمغالطات لا على البرهان، وعلى قلب النظام الذي أودعه الله تعالى في العالم، وبالجملة فإن أهل الكلام: لم يتركوا للوجود طبيعة مستقرة بوجه يستدل منها استدلالاً صحيحاً، ولا تركوا للعقل فطرة مستقيمة تنتج نتائج صحيحة، كل ذلك فعل بالقصد، حتى نفرض وجوداً نبرهن به ما لا يتبرهن، فأوجب ذلك أن قصرنا عن برهان ما يتبرهن، فلا شكية إلا لله ولذوي الإنصاف من أهل العقل<sup>50</sup>.

إن ابن ميمون يؤكد في أكثر من موضع أن مقدمات المتكلمين ليست برهانية، ولا تصح لإثبات المطلوب منها: (فتأمل يا أيها الناظر إن أثرت طلب الحق واطرحت الهوى والتقليد والجنوح لما اعتدت تعظيمه، ولا تغالط نفسك حال هؤلاء الناظرين وما جرى لهم، ومنهم فإنهم كالمستنفر من الرمضاء إلى النار. وذلك أنهم أبطلوا طبيعة الوجود، وغيروا فطرة السماوات والأرض، بزعم منهم أن بتلك المقدمات يتبرهن كون العالم محدثاً، فلا حدث العالم، برهنوا واتفقوا علينا براهين وجود الإله ووحدانيته ونفى الجسمانية، إذ البراهين التي يبين بها جميع ذلك، إنما تؤخذ من جملة طبيعة الوجود المستقرة المشاهدة المدركة بالحواس والعقل)<sup>51</sup>.

فالذي يستحوذ على اهتمام ابن ميمون هنا هو إثبات وجود الله تعالى ووحدانيته بطريق برهاني يختلف عن النسق الكلامي الذي قال به المتكلمون، ومن تم يخلص إلى إثبات وجود الله تعالى سواء كان العالم قديماً أم محدثاً.

<sup>50</sup>- ينظر ابن ميمون: نفسه 224/1

<sup>51</sup>- نفسه 228/1

### المبحث الثاني: الصفات الإلهية عند ابن ميمون

لقد تأثرت مسألة الصفات الإلهية في الديانة اليهودية بالجدل الكلامي الدائر بين الفرق الإسلامية، وهذا أمر ملاحظ عند ابن ميمون الذي ينفي تماما الصفات الذاتية لله تعالى، حيث يقول: (...فاعلم أنه لا صفة ذاتية له تعالى بوجه، ولا على حال من الأحوال، وأن كما امتنع كونه جسما، كذلك امتنع كونه ذا صفة ذاتية)<sup>52</sup> أما من يعتقد أنه واحد ذو صفات عديدة، فإنه يكون كمن يقول: (إنه واحد بلفظه واعتقد كثيرين بفكرته، وهذا شبه قول النصارى هو واحد لكنه ثلاثة والثلاثة واحد)<sup>53</sup>.

إن نفي الصفات الذاتية عن الله تعالى عند ابن ميمون مرده إلى فهمه لمضمون التوحيد المتمثل في قوله: (ولا وحدانية أصلا، إلا باعتقاد ذات واحدة بسيطة، لا تركيب فيها، ولا تكثير معاني، بل معنى واحد من أي الجهات لحظته وبأي الاعتبارات اعتبرت، تجده واحدا لا ينقسم لمعنيين بوجه، ولا سبب، ولا توجد فيه كثرة، لا خارج الذهن، ولا في الذهن)<sup>54</sup>. ونفي الصفات الذاتية عن الله تعالى يتقرر من خلال أن الصفة (إما أنها هي ذات الموصوف فتكون شرح اسم، ونحن لا نمنع ذلك في حق الله من هذه الجهة... أو تكون الصفة غير الموصوف، بل هي معنى زائد على الموصوف، وهذا يؤدي أن تكون تلك الصفة عرضا لتلك الذات، وليس بسلب اسمية العرض عن صفات الباري ينسلب معناه، لأن كل معنى زائد على الذات فهو لاحق لها، غير مكمل لحقيقتها، وهذا هو معنى العرض مضافا إلى ما

<sup>52</sup> - ابن ميمون، دلالة الحائرين/115/1.

<sup>53</sup> - ابن ميمون، المصدر السابق/115/1

<sup>54</sup> - نفسه/117/1

يلزم من كون أشياء كثيرة قديمة، إن كانت الصفات كثيرة<sup>55</sup>. أو تكون هي ذات الموصوف، فتكون الصفة (تكرارا في القول فقط كأنك قلت: الإنسان هو الإنسان، أو تكون شرح اسم كأنك قلت الإنسان هو الحيوان الناطق)<sup>56</sup>، ولا يرفض ابن ميمون من هذه الجهة أن تكون الصفة شرح اسم ولكنه يرفض ذلك من جهة أخرى، على أساس أن الله تعالى ليس له أسباب متقدمة هي سبب وجوده، فيجد بها<sup>57</sup>. ويذهب ابن ميمون إلى أن إثبات الصفات الذاتية لله تعالى هو ضرب من التجسيم (وذلك أن معتقد التجسيم لم يدعه لذلك نظر عقلي: بل تبع ظواهر نصوص الكتب، وكذلك الأمر في الصفات، لما وجدت كتب الأنبياء، وكتب التنزيل قد وصفته تعالى بأوصاف حمل الأمر على ظاهره، واعتقدوه ذا صفات، فكأنهم نزوه عن الجسمانية، ولم ينزوه عن حالات الجسمانية، وهي الأعراض، أعني الهيئات النفسانية التي هي كلها كيفيات، وكل صفة يزعم معتقد الصفات أنها ذاتية لله تعالى، فأنت تجد معناها معنى الكيفية، إن لم يصرحوا بذلك تشبيها بما عهدوه من حالات كل جسم ذي نفس حيوانية)<sup>58</sup>. فإثبات الصفات هو كيفية، والكيفية عرض من الأعراض، فيكون تعالى محلا للأعراض (وكفى بهذا بعدا عن حقيقة ذاته، أعني أن يكون ذا كيفية والعجب من قول الذين يقولون بالصفات ينفون عنه التشبيه والتكييف، وما معنى قولهم: لا يكيف إلا أنه ليس بذي كيفية، وكل صفة توجد لصفة ما إيجابا ذاتيا فهي إما مقدمة للذات وهي هي، أو كيفية لتلك الذات)<sup>59</sup>.

<sup>55</sup> - ابن ميمون: المصدر نفسه 116/1 - 117

<sup>56</sup> - نفسه 118/1

<sup>57</sup> - ينظر ابن ميمون: المصدر نفسه 118/1

<sup>58</sup> - نفسه 123/1.

<sup>59</sup> - نفسه، 124/1.

ويرفض ابن ميمون أن تكون الصفات معان زائدة على الذات، على النحو الذي قال به بعض المعتزلة، (فإذا كان هذا موجودا في ما يفعل بالطبع، فناهيك في حق الفاعل بإرادة، فناهيك في حقه تعالى الذي علا على كل وصف لما أدرنا منه نسب مختلفة المعاني، لأن معنى العلم غير معنى القدرة فينا، ومعنى القدرة غير معنى الإرادة، فكيف نلزم من ذلك أن تكون فيه معان مختلفة ذاتية له، حتى يكون فيه معنى به يعلم، ومعنى به يريد، ومعنى به يقدر؟ إذ هذا هو معنى الصفات التي يقولونها، فقد يصرح بعضهم بهذا ويعدد المعاني الزائدة على الذات، وبعضهم لا يصرح بذلك، لكن مصرح في الاعتقاد، وإن لم يعبر عنه بكلام مفهوم كقول بعضهم: قادر لذاته، عالم لذاته، حي لذاته، مرید لذاته)<sup>60</sup>.

فالصفات الذاتية عند هؤلاء ليست صفات أفعال، على الرغم من أن الذات الواحدة تفعل أفعالا مختلفة، بل هي معان متغايرة، وكمالات يستحيل أن يكون الإله عادما شيئا منها<sup>61</sup>. ويرفض ابن ميمون أن تكون هذه الصفات الذاتية باعتبار ذاته، بل (إن هذه الصفات باعتبار مخلوقاته)<sup>62</sup>، وذلك انطلاقا من القول بوحدة الذات الإلهية، (فلذلك نقول نحن معشر الموحدين بالتحقيق، كما أنا نقول إن في ذاته معنى زائدا به خلق السموات، ومعنى آخر به خلق الاستقسات، ومعنى ثالثا به خلق العقول، كذلك لا نقول إن فيه معنى زائدا به يقدر، ومعنى آخر به يريد، ومعنى ثالثا به يعلم مخلوقاته، بل ذاته واحدة بسيطة، لامعنى زائد عليها بوجه، تلك الذات خلقت

<sup>60</sup> - ابن ميمون: المصدر نفسه، 124/1.

<sup>61</sup> - نفسه، 134-132/1.

<sup>62</sup> - نفسه، 126-125/1.

كل ما خلقت وعلمت ما علمت، لا بمعنى زائدا أصلا.<sup>63</sup> فالصفات التي تنسب إلى الله تعالى صفات أفعال، أي الأفعال الصادرة منه تعالى، وهو ما حدث مع سيدنا موسى عليه السلام عندما طلب من الله تعالى مطلبين: الأول أن يعرفه ذاته وحقيقته، والثاني، أن يعرفه بصفاته، فعرفه الله تعالى صفاته كلها وأنها أفعاله، وأن تلك الأفعال هي صفاته التي يعرف بها، (فقد بان أن الطرق التي طلب معرفتها، فأعلم بها، هي الأفعال الصادرة منه تعالى والحكماء يسمونها خصائص،... فقد بان لك أن الطرق والخصائص واحد، وهي الأفعال الصادرة منه تعالى في العالم، فكما أدرك فعلا من أفعاله، وصف هو تعالى بالصفة التي يصدر عنها ذلك الفعل، وسمي بالاسم المشتق منه ذلك الفعل)<sup>64</sup>.

ويوجه ابن ميمون نقدا لادعاء لتكلمي المعتزلة والأشاعرة حيال موقفهم من الصفات الإلهية وعلاقتها بالذات، معتمدين على "الخيال" دون الفعل، وعلى الجدل دون البرهان، وعلى عدم التمييز بين عالمي الغيب والشهادة، يقول ابن ميمون: (وقد انتهى القول بقوم من أهل النظر أن قالوا: إن صفاته تعالى ليست هي ذاته ولا شيئا خارجا عن ذاته، وهذا مثل قول آخرين: الأحوال، يريدون بذلك المعاني الكلية ليست موجودة ولا معدومة، ويقول آخرون الجوهر الفرد ليس هو في مكان، لكنه يشغل الحيز، والإنسان ليس له فعل بوجه ولكن له الاكتساب، وهذه كلها أقاويل تقال فقط، فهي موجودة في الألفاظ لا في الأذهان. فناهيك أن يكون لها وجود خارج الذهن، لكنها كما علمت، وعلم كل من لا يغالط نفسه تحمي بكثرة الكلام وبمثليات مموهة، وتصحح بالصياح والتشنيعات، بضروب كثيرة مركبة من جدل وسفسطة. فإذا رجع

<sup>63</sup> - نفسه 1/125-126.

<sup>64</sup> - نفسه، 1/128.

قائلها ومثبتها بهذه الطرق مع نفسه لاعتقاده، لا يجد سوى الحيرة والقصور، لأنه يروم أن يوجد ما ليس بموجود، ويخلق واسطة بين ضدين لا واسطة بينهما، وهل بين الموجود ولا موجود واسطة؟ أو بين كون الشئيين أحدهما هو الآخر أو غيره واسطة؟ وإنما لجأ لذلك ما قلناه من مراعاة الخيالات، وكون المتصور دائماً من جميع الأجسام الموجودة، أنها ذوات ما، وكل ذات منها ذات صفات ضرورة، ولم نجد قط ذات جسم مجردة في وجودها دون صفة، فطرد هذا الخيال، وظن أنه تعالى كذلك مركب من معاني شتى ذاته، والمعاني الزائدة على الذات، فأقوام طردوا التشبيه واعتقدوه جسماً ذا صفات، وقوم ترفعوا عن هذا الدرك ونفوا الجسم وابقوا الصفات)<sup>65</sup>. ومن الواضح أن ابن ميمون يحاول أن يضيف شيئاً من العقلانية على العقائد اليهودية، وذلك بتفسيرها تفسيراً فلسفياً، يرتكز على البرهان لا على الجدل الكلامي الذي يعتمد على الخيال وإنكار خصائص الأشياء، ويورث الحيرة والشكوك، باعتماده على مقدمات غير مبرهنة ولا مستوفية لشروط البرهان الصحيح.

ومجمل القول إن ابن ميمون قد تأثر إلى حد كبير بفلاسفة المسلمين عموماً، وبالفكر الرشدي خاصة، ويمكن ملاحظة هذا الأمر في كثير من القضايا التي تناولها في كتابه "دلالة الحائرين"، وفي غيره من المؤلفات، ولا أدل على ذلك هذا المبحث الذي يرفض فيه ابن ميمون قياس الغائب على الشاهد، الذي اعتمده المتكلمون مع وجود الفرق الشاسع بين الخالق والمخلوق، وبين عالمي الغيب والشهادة.

<sup>65</sup>- ابن ميمون: نفسه، 1/117-118

## المصادر والمراجع:

- [1] ابن أبي أصيبعة: موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة بن يونس السعدي الخزرجي المعروف بابن أبي أصيبعة (ت668هـ) "عيون الأنباء في طبقات الأطباء"، ت: نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.
- [2] إسرائيل ولفنسون: موسى ابن ميمون حياته ومصنفاته، تقديم مصطفى عبد الرزاق، (ط: 1- 1936).
- [3] ابن رشد، فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال، ت: محمد عبد الواحد العسري، إشراف د. محمد عابد الجابري، (ط: 5- 2011م)، مركز دراسات الوحدة العربية.
- [4] ابن رشد، الكشف عن مناهج في عقائد الملة، ت: مصطفى حنفي، مدخل ومقدمة تحليلية، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة 2007م.
- [5] رينان إرنست: ابن رشد والرشدية، ترجمة عادل زعيتر، دار إحياء الكتب العربية القاهرة 1957.
- [6] الزعفراني حاييم، يهود الأندلس والمغرب، ترجمة أحمد شحلان، مطبعة النجاح (2000).
- [7] شحلان أحمد: ابن رشد والفكر العبري الوسيط، (ط: 1- 1999)، الوراثة الوطنية مراكش.
- [8] ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - قسم الموحدين - ، ت: محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة: 1، (1406هـ، 1985م).

[9] عنان محمد عبد الله (ت: 1406هـ): دولة الإسلام في الأندلس، الثانية، 1411 هـ - 1990 م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[10] الغزالي أبو حامد، تهافت الفلاسفة، ت: سليمان دنيا، (ط:5)، دار المعارف مصر، 1392هـ..

[11] ابن ميمون: دلالة الحائرين، تحقيق حسين أتابي، مكتبة الثقافة الدينية، (ط: بدون).

الدوريات:

[12] أشرف حسن منصور، أثر الفارابي وابن رشد في صياغة موسى بن ميمون للأصول الثلاثة عشر للديانة اليهودية، مجلة الباب في الدراسات القرآنية،

## دور المبادئ الاساسية للايسكو فى تنظيم التعامل بالأوراق المالية في الأسواق المالية

د المبروك محمد امطير الشيباني

كلية الاقتصاد جامعة الزاوية

m\_shibani2007@yahoo.com

عبد اللطيف الهادي احمد

المعهد العالي للعلوم والتقنية صرمان

aalhadi114@gmail.com

### المستخلص

المنظمة الدولية لهيئات الاسواق المالية (International Organization of Securities Commissions) تحدد الايسكو وهي المنظمة المعنية بوضع المعايير الدولية للجهات الرقابية على الأسواق المالية والمسئولة عن تنظيم التعامل بالأوراق المالية والتأكد من تطبيق القوانين ذات العلاقة والتي تضم (الأيسكو) حاليا هيئات رقابية من (109) دولة ثلاثة أهداف تعد الأساس الذي يستند إليه في تنظيم الأوراق المالية ولقد وضعت عدة مبادئ تصل إلى 30 مبدأ من أجل تحقيق الثلاثة اهدافها والتي ترتبط مع بعضها ارتباطا وثيقا وتتداخل مع بعضها في عدة نواحي، حيث أن كثيرا من المتطلبات التي تساعد على ضمان توافر أسواق عادلة وفعالة وشفافة أيضا تساهم في توفير حماية مباشرة للمستثمر في الأسواق المالية ، كما تساعد على تقليل المخاطر النظامية بالسوق ، وفي المقابل فإن العديد من التدابير التي تحد من المخاطر النظامية توفر الحماية للمستثمرين داخل السوق، ولعل وجود برامج مراقبة شاملة وفعالة والتعاون الوثيق بين الهيئات التنظيمية المختلفة له تأثير مباشر على هذه الأهداف.

## اهداف البحث

- 1- التعريف بالمنظمة الدولية الايسكو (EIOSCO).
- 2- توضيح المبادئ الاساسية للمنظمة الدولية للأسواق المالية (الايسكو).
- 3- التعرف على مدى اهتمام ادارة السوق المالي الليبي بتطبيق معايير المنظمة الدولية للأسواق المالية.

## اسئلة البحث

تركز الدراسة على الاجابة على السؤال التالي:

- هل تطبق السوق المال الليبي المبادئ الثلاثون للمنظمة الدولية للأسواق المالية؟

## اهمية البحث

تكمن اهمية الدراسة فى توضيح المبادئ الثلاثون الصادرة عن المنظمة الدولية للأسواق المالية للمنظمات والهيئات المهتمة بهذا الشأن.

## منهجية البحث:

المنهجية المتبعة فى الدراسة تتمثل فى المنهج الاستنباطي والاستقرائي لتبيان كفاءة المنظمة الدولية للأسواق المالية (الايسكو).

## حدود البحث:

اقتصرت الدراسة على المعايير الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الاسواق المالية الدولية (EIOSCO) .

## هيكل البحث :

تناول البحث المبادئ المنظمة لعمليات تداول الأوراق المالية والصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات الاسواق المالية (EIOSCO).

## الاطار النظري للورقة

### أهداف تنظيم الأوراق المالية:

هناك ثلاثة أهداف رئيسية وضعتها المنظمة العالمية لهيئات الأسواق المالية من

أجل تنظيم الأوراق المالية هي:

- حماية المستثمرين .
- ضمان أن الأسواق المالية تتصف بالعدالة والكفاءة والشفافية.
- الحد من المخاطر النظامية .

### اولا :حماية المستثمرين

أن الأهداف الثلاثة ترتبط مع بعضها ارتباطا وثيقا وتتداخل مع بعضها في عدة نواحي، حيث أن كثيرا من المتطلبات التي تساعد على ضمان توافر أسواق عادلة وفعالة وشفافة أيضا تساهم في توفير حماية مباشرة للمستثمر في الأسواق المالية، كما تساعد على تقليل المخاطر النظامية بالسوق، وفي المقابل فإن العديد من التدابير التي تحد من المخاطر النظامية توفر الحماية للمستثمرين داخل السوق، ولعل وجود برامج مراقبة شاملة وفعالة والتعاون الوثيق بين الهيئات التنظيمية المختلفة له تأثير مباشر على الأهداف المذكورة أعلاه.

وفي سياق حماية المستثمرين فإنه ينبغي حمايتهم من الممارسات المضللة ومن التلاعب والغش والتزوير وحمايتهم من العمليات التي تتم داخل السوق من حيث الاستخدام السيئ لأصولهم ، كما يجب على الهيئة المنظمة للسوق ضرورة الكشف الكامل عن المواد الإعلامية التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، وكذا توفير الإفصاح الكامل وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة ذات الجودة العالية والمقبولة دوليا حتى يتمكن المستثمرين من تقييم المخاطر المحتملة والعوائد عن

استثماراتهم، كما انه يجب أن يوفر لجمهور المستثمرين وسطاء السوق ومؤسسات التصنيف الائتماني لشركات الأوراق المالية المدرجة بالسوق، ووضع معايير للإشراف على الوسطاء والمشاركين في السوق من حيث قواعد السلوك المهني ووجود نظام شامل لبرامج التفتيش والمراقبة والامتثال يوفر العدالة في التعامل بين المستثمرين في السوق ويوفر لهم الحماية ضد أي مخاطر قد يتعرضون لها.

#### ثانياً: ضمان تحقيق فعالية الأسواق المالية وشفافيتها وعدالتها:

لتحقيق هذا الهدف فإنه يجب على الهيئة المشرفة عن السوق أن لا تجعل هياكل السوق موضوعة لخدمة طرف من المستثمرين على حساب الأطراف الأخرى كما أن عليها ردع ومعاينة المتلاعبين في السوق ومواجهة الممارسات التجارية غير الأخلاقية ، كما أن عليها القيام بضمان حصول المستثمرين على كافة الخدمات التي يقدمها السوق بشكل عادل وأن تتوفر المعلومات عن السوق لكافة المتعاملين فيه في الوقت المناسب وبعادلة حتى تضمن تحقيق مستوى الكفاءة للسوق وتحقيق مستوى عالي من الشفافية في التعامل داخل السوق<sup>(66)</sup>.

#### ثالثاً: الحد من المخاطر النظامية:

لتحقيق هذا الهدف يجب على الهيئة المشرفة على السوق وضع نظم تهدف إلى الحد من مخاطر الفشل التي قد تتعرض لها الشركات داخل السوق المالي مثل وضع معايير لرأس مال الشركات المدرجة بالسوق وكذا وضع معايير ومتطلبات للرقابة الداخلية وغيرها من المتطلبات التحوطية التي تحمي السوق من

(66) See IOSCO Public Document No. 98, Hedge Funds and Other Highly Leveraged Institutions, IOSCO Technical Committee, November 1999.

حدوث أي مخاطر نظامية داخلية ، بالإضافة إلى تشجيع القائمين على السوق على مواجهة هذه المخاطر ، والتحقق من الإفراط في خوض المجازفات وتقليص عمليات المقاصة والتسويات إلى الحدود الدنيا حتى يتم انجاز المعاملات بين الأطراف المختلفة داخل السوق في اقصر الأوقات وبما يتيح لإدارة السوق التقليل من مثل هذه المخاطر ، كما أن وضع الترتيبات الفعالة والأمنة من الناحية القانونية لمعالجة التقصير من شأنه أن يخفف المخاطر التي قد يتعرض لها المتعاملين داخل السوق<sup>(67)</sup>.

### 1- البيئة التنظيمية:

يعتبر التنظيم أمر ضروري لضمان تحقيق الأهداف الأساسية الثلاث المذكورة سلفا ، حيث إن التنظيم الغير مناسب يفرض عبئا لا مبرر له على السوق ويكبح نمو السوق والتممية. ويرى الباحث أنه من الممكن تحديد بعض السمات العامة التي تحقق النمو الاقتصادي السليم للسوق بالاتي:

أ. يجب أن لا تكون هناك حواجز غير ضرورية أمام عملية الدخول والخروج للسوق.

ب. يجب أن تكون أبواب السوق مفتوحة لكل المستثمرين الذين يستوفون معايير الدخول .

(67) See the Organization for Economic Cooperation and Development's OECD Principles of Corporate Governance at [http://www.oecd.org/pdf/M00008000/M00008\\_299.pdf](http://www.oecd.org/pdf/M00008000/M00008_299.pdf)

ج. على الهيئات التنظيمية عند وضع السياسة العامة للسوق النظر في أثر فرض شروط على الدخول للسوق.

د. ضرورة وضع أطر قانونية وضريبية ومحاسبية مناسبة تمكن السوق المالي من العمل في منظومة تبعده عن العزلة عن القوانين السائدة في الدولة.

**1.1 يجب أن يتوافر الوضوح في المسؤوليات الخاصة بالجهة المنظمة للسوق وذلك من خلال الاتي:**

- وضع تعريف واضح للمسؤوليات.
  - التعاون الوثيق بين السلطات المسئولة من خلال القنوات المناسبة.
  - توافر الحماية القانونية للموظفين للعمل على أداء أعمالهم بالصورة المطلوبة.
- 2.1 أن يتوافر للجهة المنظمة للسوق السلطة الكافية والموارد اللازمة بالإضافة إلى القدرة على أداء وظائفها وممارسة سلطاتها.**
- يرى الباحث في هذا الجانب أنه ينبغي تصميم التشريعات اللازمة لضمان تجنب أي تقسيم في المسؤولية يؤدي للوقوع في الثغرات.
- 3.1 يجب أن يتوافر للجهة المنظمة للسوق الاستقلالية في تنفيذ عملياتها و ممارسة سلطاتها والمسؤولية عن ممارستها لوظائفها وسلطاتها .**

ويتحقق ذلك للمنظمة من خلال النقاط التالية<sup>(68)</sup> :

- أن تعمل المنظمة بشكل يحقق لها الاستقلالية.
- ضرورة وضع برنامج للمساءلة العامة للمنظمة.

---

(68) See IOSCO Resolution No. 1: Resolution on the Regulation of Securities Markets (P.C.), April 1983.

- وجود نظام لمراجعة قرارات المنظمة من جانب الحكومة أو من جهات أخرى خارجية.
- وضع ضمانات لحماية معلومات المنظمة من الاستخدام غير المناسب.

#### 4.1 أن يتوافر للمنظمة السلطة الكافية والموارد اللازمة بالإضافة إلى القدرة

على أداء وظائفها وممارسة سلطاتها:

يجب أن يشمل ذلك كافة الصلاحيات والتراخيص بالإشراف والتفتيش والتحقق والتنفيذ ، فذلك يتطلب ضرورة توفر التمويل الكافي للمنظمة من أجل تمكينها من ممارسة مهامها والارتقاء بالموظفين من ذوي الخبرة والذين يتصفون بالمهارات وتدريبهم التدريب المطلوب.

5.1 يجب على الجهة المنظمة للسوق أن تتبنى إجراءات تنفيذية تتسم بالوضوح والتناسق فيما بينها.

ولتطبيق هذا المبدأ يرى الباحث ضرورة أن تتصف تلك الإجراءات بالاتي:

- ضرورة توفر صفة الاستمرارية لتلك الإجراءات.

6.1 يجب أن تقوم الجهة المنظمة للسوق أو تشارك في عمليات مراجعة وفحص

القواعد المنظمة للسوق ومؤشراتها من خلال:

- ضرورة الكشف عن سياسات المنظمة في مختلف المجالات التشغيلية.

- مراعاة تطبيق النزاهة الإجرائية.

7.1 ينبغي على الجهة المنظمة التأكد من تجنب شبهة تضارب المصالح والعمل

على الحد منها والإفصاح والكشف عنها، والعمل على إدارتها.

ويمكن تحقيق هذا المعيار من خلال تطبيق النقاط التالية<sup>(69)</sup>:

- تجنب تضارب المصالح (بما في ذلك الشروط التي بموجبها يمكن للموظفين التداول في الأوراق المالية).
- الاستخدام المناسب للمعلومات التي حصل عليها العاملين أثناء ممارسة أعمالهم.
- التقيد بأحكام السرية والتكتم وحماية البيانات الشخصية.
- احترام العدالة الإجرائية.

## 2 - المؤسسات ذاتية التنظيم:

يعتبر دور المؤسسات ذاتية التنظيم قيما ومكملا لدور المنظمة في تحقيق أهداف تنظيم الأوراق المالية، لذلك فإن على الجهة المنظمة للسوق الاستفادة من عمل هذه المؤسسات والتي تمارس مسؤوليات إشرافية مباشرة في المجالات الخاصة بها ، كما أن على المؤسسات ذاتية التنظيم إتباع معايير العدالة والسرية عند ممارسة صلاحيتها والمسؤوليات المنوطة بها<sup>(70)</sup>.

(69) See IOSCO Public Document No. 83, Securities Activity on the Internet, IOSCO Technical Committee, September 1998 (in particular, Key Recommendations 17 - 20 and text) and IOSCO Public Document No. 120, Securities Activity on the Internet II, IOSCO Technical Committee, June 2001.

(70) IOSCO Public Document No. 53, Legal and Regulatory Framework for Exchange Traded Derivatives, IOSCO Emerging Markets Committee, June 1996 at pp. 6-9 and Principles of Effective Market Oversight, Council of Securities Regulators of the Americas, May 1995 at <http://www.cvm.gov.br/ingl/inter/cosra/inter.asp>.

وهناك العديد من الفوائد التي توفرها هذه المؤسسات منها توفير عمق كبير للسوق وخبرات كبيرة بشأن عمليات السوق ، كما إنها لها القدرة على الاستجابة بسرعة ومرونة أكثر من سلطة الحكومة لظروف السوق المتغيرة.

### 3- المبادئ الخاصة بتطبيق القواعد التنظيمية للأوراق المالية:

إن الإشراف على تسيير وسطاء السوق من خلال عمليات التفتيش والمراقبة يساعد على ضمان المحافظة على المعايير العالية وحماية المستثمرين في السوق كما إن القيام بعمليات تفتيش للعمليات التجارية كلما كان ذلك لازما يعد من البرامج الوقائية اللازمة لإكمال برامج التحقيق والحماية<sup>(71)</sup>.

كما أن التدقيق في عمليات التداول في البورصة واستخدام التكنولوجيا تكون ضرورية للتنظيم الفعال في الأوراق المالية ، بما في ذلك التحقق من سلوك الوسطاء ولتنفيذ ذلك فإنه يجب أن يكون للجهة المنظمة للسوق الأتي<sup>(72)</sup>:

- يجب أن يكون للجهة المنظمة سلطات الفحص الشامل وإجراء التحقيقات وممارسة أعمال الرقابة.

(71) See generally, IOSCO Public Document No. 110, Model for Effective Self-Regulation, IOSCO SRO Consultative Committee, May 2000.

(72) Principles of Effective Market Oversight, Council of Securities Regulators of the Americas, May 1995 at <http://www.cvm.gov.br/ingl/inter/cosra/inter.asp>; IOSCO Public Document No. 119, Issues Paper on Exchange Demutualization, IOSCO Technical Committee, June 2001

- يجب أن تتمتع الجهة المنظمة للسوق بسلطات الإلزام الشامل بتطبيق القواعد التنظيمية للسوق.
  - يجب أن يتضمن النظام الرقابي التطبيق الفعال والصحيح لعمليات التفتيش والتحقق والرقابة وسلطات الإلزام بالتشريعات والتحقق من فاعلية برامج الالتزام والرقابة الداخلية.
  - ولتحقيق الأهداف المذكورة يرى الباحث انه يجب أن تتوفر للجهة المنظمة للسوق العوامل التالية:
  - وجود لوائح تنظيمية تساعد في الحصول على البيانات والمعلومات والوثائق والسجلات ذات الصلة بموضوع التحقيق.
  - القدرة على إصدار الأوامر لاتخاذ إجراءات الامتثال لهذه اللوائح.
  - القدرة على تنفيذ العقوبات الإدارية على المخالفين.
  - القدرة على إحالة القضايا للمحاكم الجنائية.
- 4- المبادئ الخاصة بالتعاون في تنظيم لوائح الأسواق المالية:**
- 1-4 يجب أن يكون للجهة المنظمة للسوق سلطة تبادل المعلومات العامة وغير العامة مع الجهات الأخرى المنظمة للأسواق سواء المحلية أو الأجنبية المماثلة لها<sup>(73)</sup>.

(73)See IOSCO Resolution No. 9: Resolution on Cooperation in Matters of Surveillance and Enforcement (P.C.) September 1987; IOSCO Resolution No. 39: Resolution on Enforcement Powers (P.C.), November 1997; and IOSCO Resolution No. 40: Resolution on Principles for Record Keeping, Collection of Information, Enforcement Powers and Mutual Cooperation to Improve the Enforcement of Securities and Futures Laws (P.C.), November 1997.

ويرى الباحث في هذا الصدد أن تبادل المعلومات سواء مع الجهات المحلية أو الأجنبية يعد أمر مهما في الأسواق المالية حيث إن مثل هذا الإجراء يقدم العديد من المنافع للسوق على سبيل المثال انه يمنع ظاهرة غسيل الأموال عن طريق الأسواق المالية حيث إن هناك العديد من العمليات والأنشطة التي تهدف إلى إخفاء مصادر الأموال التي قد يكون حصل عليها بطرق غير شرعية ومن ثم يخلق لها مظهر أنها نشأت من مصادر مشروعة و تبادل المعلومات بين الأسواق على مثل هكذا عمليات يساعد على إحباط مثل هذه العمليات والظواهر.

1-4 يجب أن تضع هيئة الرقابة على الأسواق المالية نظاما لتبادل المعلومات وتحدد وقت وكيفية تبادل المعلومات مع الجهات المحلية والأجنبية المماثلة لها.

يجب أن تتصف عملية نقل وتبادل المعلومات بالخصائص التالية:

- تحديد الظروف التي يمكن طلب المعلومات فيها.
  - التعريف بنوع المعلومات والمساعدة التي يمكن تقديمها.
  - أن يتم تبادل المعلومات بسرية تامة.
  - ضرورة تحديد ووصف المعلومات المسموح بتبادلها (74).
- كما أن آلية تبادل المعلومات يجب أن تنص على :
- كيفية تبادل المعلومات وفقا للقانون.
  - استخدام السرية والقيود المفروضة وفقا للقانون.

(74) Exchanges can play an important surveillance role. See IOSCO Public Document No. 103, Investigating and Prosecuting Market Manipulation, IOSCO Technical Committee, May 2000..

• شكل وتوقيت المساعدة في تبادل المعلومات.  
2-4 يجب أن تسمح اللوائح التنظيمية للجهة المنظمة للسوق بالعمل على مد  
الجهات الأجنبية المناظرة المنظمة لأسواقها بما تحتاجه لمزاولة اختصاصاتها  
وممارسة سلطاتها.

#### 5- المبادئ الخاصة بمصدري الأوراق المالية:

1-5 ضرورة توافر إفصاح كامل ودقيق وفي توقيت مناسب عن النتائج المالية  
والمخاطر والمعلومات الأخرى الجوهرية التي تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.  
وفي هذا السياق يجب أن يتم تزويد كافة المستثمرين بالمعلومات الضرورية وفي  
التوقيت المناسب للحاجة للمعلومات وعلى حد السواء حتى يتمكنوا من اتخاذ  
قراراتهم الاستثمارية بصورة صحيحة تمكنهم من مواجهة مخاطر الاستثمار في  
الأوراق المالية ويكون ذلك من خلال تزويدهم بالاتي<sup>(75)</sup>:

- الشروط المطبقة لعمليات بيع وشراء الأوراق المالية.
- النشرات ووسائل الإعلام الأخرى التي تصدر عن هيئة السوق.
- إعلانات طرح الأوراق المالية.

(75) See IOSCO Public Document No. 81, International Disclosure Standards for Cross-Border Offerings and Initial Listings by Foreign Issuers, IOSCO, September 1998; IOSCO Public Document No. 118, Adapting IOSCO International Disclosure Standards for Shelf Registration Systems, IOSCO Technical Committee, March 2001; IOSCO Resolution No. 42: Resolution on IOSCO Endorsement of Disclosure Standards to Facilitate Cross-Border Offerings and Listings by Multinational Issuers

(P.C.), September 1998; and IOSCO Resolution No. 44: Resolution on IASC Standards (P.C.), May 2000.

- معلومات عن الشركات المصدرة للأوراق المالية.
  - أسعار الأوراق المالية المدرجة بالسوق.
  - ضمان كفاية ودقة المعلومات.
- 5-2 يجب أن يعامل حاملي الأوراق المالية بأسلوب يتسم بالعدالة والمساواة.
- 6- المبادئ الخاصة بمراقبة الحسابات و وكالات التصنيف الائتماني ومقدمي خدمات المعلومات:
- 6-1 يجب أن تتمتع معايير المحاسبة بجودة عالية مقبولة دولياً<sup>(76)</sup> .
- بحيث تقدم معلومات عن الوضع المالي عن الوضع المالي ونتائج العمليات والتدفقات المالية والتغيرات الحادثة في ملكية الأوراق المالية بصورة شفافة تتمتع بالدقة والمصداقية ، كما ان البيانات يجب أن تتصف بالشمول والدقة والثقة والجودة.
- 6-2 يجب أن يتمتع مراجعي الحسابات بالاستقلالية التامة عن الجهة التي يقومون بمراجعة حساباتها، وأن يخضعوا لمستوى كاف من الرقابة.
- 6-3 ينبغي أن تخضع وكالات التصنيف الائتماني لمستوى كاف من الرقابة ، كما يجب التأكد من أن وكالات التصنيف الائتماني التي يتم استخدام ما يصدر عنها من تقارير وتصنيفات ائتمانية في السوق المنظمة يجب أن تخضع لمتطلبات الترخيص والرقابة المستمرة.

(76) See IOSCO Resolution No. 12: Resolution on Harmonization of Accounting and Auditing Standards (2) (P.C.), November 1988. See also, IOSCO Resolution No. 44, Resolution on IASC Standards(P.C.), May 2000.

## 7- المبادئ الخاصة باليات الاستثمار الجماعي:

يتيح الاستثمار الجماعي للمستثمرين فرص استثمارية متنوعة ، ويعتبر التنظيم السليم لبرامج الاستثمار الجماعي أمر في غاية الأهمية لتحقيق هدف حماية المستثمرين الوصول بهم للسوق العادل.

وحيث أن العمل بنظام الاستثمار الجماعي قد يثير احتمال نشوب صراع بين مصالح المستثمرين لهذا يجب أن تتوفر معايير واضحة لتشغيل نظام الاستثمار الجماعي لعل من أهمها ما يلي (77):

- الصدق والنزاهة في القائمين على الاستثمار الجماعي.
- توافر الكفاءة في القائمين على الاستثمار الجماعي في تنفيذ مهامهم.
- توافر القدرة المالية.
- 1-7 وضع معايير للنظام الرقابي تتسم بالملائمة والحكمة والتنظيم وسهولة الفهم والتطبيق لمن يرغب في العمل بنظام الاستثمار الجماعي، ولتطبيق تلك المعايير يجب إتباع الخطوات التالية(78):
- تسجيل الراغبين في العمل بنظام الاستثمار الجماعي.
- القيام بعمليات التفتيش لضمان الالتزام من قبل العاملين بنظام الاستثمار الجماعي.

(77)See generally IOSCO Public Document No 108, Conflicts of Interests of CIS Operators, IOSCO Technical Committee, May 2000 .

(78) See generally IOSCO Public Document No. 113, Delegation of Functions, IOSCO Technical Committee, December 2000.

- التحقيق في الانتهاكات حال حدوثها.
  - القيام بالإجراءات العلاجية في حال حدوث خرق أو تقصير.
- 2-7 ينبغي أن يتضمن الإطار الرقابي النص على الإفصاح عن كافة النواحي المتعلقة بصناديق الاستثمار أو أي نظام للاستثمار الجماعي ، ذلك لتقييم مدى ملائمة صندوق الاستثمار لمستثمر محدد ، وتحديد العوائد التي تتحقق للمستثمر نتيجة استثماره في الصندوق.
- 3-7 ينبغي أن يتضمن الإطار الرقابي وجود أسس صحيحة ومفصح عنها بشأن تقييم الأصول وتسعير الوثائق وتنظيم الاسترداد للوثائق المصدرة في الصندوق أو في نظم الاستثمار الجماعي.
- بحيث يتوافر للمستثمرين المساعدة في فهم طبيعة الاستثمار والعلاقة بين العائد والمخاطرة وأن يتم تزويدهم بكشف عن سياسات الاستثمار ، وأن توفر لهم معلومات كافية لتقييم مدى ملائمة هذه الاستثمارات لإمكانياتهم وأن تتوافر لهم المعلومات في الوقت المناسب وبوسيلة سهلة الفهم ، وتوضح لهم كافة الرسوم والمصاريف التي يمكن أن تفرض عليهم.
- 4-7 ينبغي أن يضمن النظام خضوع صناديق الاستثمار ومديري ومستشاري صناديق الاستثمار لمستوى كاف من الرقابة بغية حماية أصول العملاء من مخاطر الخسارة والإفلاس.

## 8- مبادئ خاصة بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية:

8-1 يجب أن تتضمن اللوائح التنظيمية حد أدنى من الشروط الواجب توافرها في الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية ومنها على سبيل المثال ما يلي<sup>(79)</sup>:

- كفاية رأس المال لشركات الوساطة المالية الراغبة في الدخول للسوق .
- تقديم تقارير دورية عن الشركات الراغبة في الدخول للسوق للهيئة المنظمة للسوق.
- مراجعة الوضع المالي للوسطاء من قبل مراجعين مستقلين وبصفة دورية.
- توفير المعلومات عن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية بصفة دورية للهيئة المنظمة للسوق.
- الإبلاغ عن أية تغيرات جوهرية تحدث بالشركة .
- يجب أن تكون المعلومات عن الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية متاحة مجاناً ويمكن الوصول إليها بسهولة، والحفاظ عليها في مستودع مركزي من قبل الجهة المنظمة للسوق.

8-2 وضع إجراءات للتعامل مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية المتعثرة للحد من أضرار وخسائر المستثمرين والحد من مخاطر التعثر.

أن من شأن وضع ضوابط محددة للتعامل مع الشركات التي تتعامل مع المستثمرين في مجال الأوراق المالية أن يقي هؤلاء المستثمرين من المخاطر التي

---

(79) See generally IOSCO Public Document No. 59, Disclosure of Risk - A Discussion Paper, IOSCO Technical Committee, September 1996 and IOSCO Public Document No. 114, Performance Presentation Standards for Collective Investment Schemes, IOSCO Emerging Markets Committee, December 2000.

قد تواجههم أثناء تداولهم للأوراق المالية المدرجة بالسوق المالي، فشعور إدارات هذه الشركات بوجود ضوابط وأسس للتعامل معها يجعلها تسعى إلى المحافظة على مواردها المالية لمواجهة الوفاء بالتزاماتها وعلى الصمود في وجه المخاطر التي قد تتعرض لها أثناء القيام بأعمالها، كما أنها سوف تلتزم بمعايير النزاهة والاجتهاد والتعامل العادل، ويجب على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية القيام بالقواعد التالية خلال التعامل مع عملائها:

- تحرير عقد مكتوب بين الشركة والعملاء لتوضيح مسؤولياتها تجاه العملاء ومسئوليات العملاء تجاهها.
- السعي للحصول على معلومات عن العملاء من ناحية ظروفهم المادية وأهدافهم الاستثمارية .
- ضرورة وضع سياسات توفر السلامة والأمن للمتعاملين معها ، وتوفر الثقة والدقة في جميع المعلومات.
- تقديم النصيحة للعملاء بناء على الفهم الصحيح لاحتياجات وظروف كلا منهم.
- الكشف الكافي لعملائها عن المعلومات وبطريقة مفهومة واضحة وفي الوقت المناسب لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.
- تدريب موظفيها التدريب العالي على تقديم المشورة للعملاء .
- حماية أصول العملاء من الاختلاس والتدليس والغش.
- معاملة كافة العملاء بطريقة عادلة ونزيهة.

## 9- مبادئ خاصة بالسوق الثانوي:

تعتبر عملية تداول الأوراق المالية سلسلة متكاملة من الإجراءات تبدأ من أمر الشراء أو البيع الذي يضعه المستثمر ثم تنفيذ السمسار لهذا الأمر في البورصة وتأكيد تنفيذ الصفقة للعميل، ثم وبعد إجراء المعاملات تكون المعلومات الخاصة بها متاحة للجمهور من خلال التداول، مما يتيح لكل من يرغب في السوق بمعرفة آخر سعر للتعامل على أي ورقة مالية وكمية الأوراق المالية التي تم تداولها منها. حيث تضفي سرعة نشر المعلومات شفافية على حركة التعاملات وتؤدي إلى رفع كفاءة السوق، كما أن هذه العمليات يجب أن تتم حسب القواعد واللوائح التي تحددها البورصة والجهة الرقابية والقانون. ومن المعروف أن نظم التداول بمثابة العصب الرئيسي للبورصات فمن خلالها يقدم أعضاء البورصة طلبات شراء وبيع الأوراق المالية وتتم مطابقة هذه الطلبات ثم عقد الصفقات، حيث يجب أن تستخدم أسواق المال وخاصة الناشئة نظماً إلكترونية للتداول تضم عدد كبير من الشبكات والحاسبات الإلكترونية وأجهزة لحماية البيانات وضمان الأمن وتجنب حدوث الأخطاء والتي يتم من خلالها تنفيذ عمليات التداول.

و من المبادئ التي وضعتها المنظمة في هذا الشأن:

9-1 يجب أن يخضع نظام التداول في سوق الأوراق المالية لسلطة وإشراف الجهة المنظمة للسوق. والمقصود بنظام التداول هنا ما يلي:

- المرافق والخدمات ذات الصلة بالمنظمة.
- الأوراق المالية المدرجة بالسوق المالي من أسهم وسندات والخيارات والمشتقات.
- النظم الإلكترونية (لوحات العرض).

- المصارف والمؤسسات التي تستوفي معايير الائتمان.
- المستثمرون في السوق.
- 2-9 ينبغي وجود رقابة مستمرة وإشراف على البورصة ونظم التداول بها ، لضمان سلامة المعاملات التي تتم من خلال المحافظة على قواعد العدالة والمساواة التي تحقق التوازن المناسب بين مطالب مختلف المتعاملين في السوق. ويتم تحقيق هذا المبدأ من خلال توفر العناصر التالية:
- تعزيز شفافية التداول.
- الحرص على كشف التلاعب وردعه والسيطرة على الممارسات التجارية غير العادلة.
- وضع الحلول والبدائل لمخاطر العجز عن السداد واضطرابات السوق.
- وضع وتطبيق أنظمة المقاصبة والتسوية للمعاملات التي تتم على الأوراق المالية مع ضرورة إخضاعها للرقابة التنظيمية بغرض تخفيض المخاطر النظامية.
- 3-9 تتوقف كفاءة الأسواق المالية وأنظمة التداول ومستوى التنظيم على خصائص السوق المفتوحة وبما فيه من هيكل السوق وتطور السوق والمستخدمين وأنواع المنتجات المتداولة بالسوق.
- 4-9 وضع الضوابط والأحكام والقواعد التي تضمن كشف عمليات التلاعب في الأسعار والممارسات غير العادلة. وذلك لضمان حضر التلاعب والممارسات التجارية غير العادلة وتنظيم التداول في السوق الثانوي.

9-5 يجب أن يخضع نظام التسوية والمقاصة والجهات الأساسية التي تتعامل معه إلى متطلبات رقابة وإشراف تضمن العدالة والفاعلية والكفاءة والحد من مخاطر التداعي والتعثر.

#### 10- المقاصة ونظم التسوية:

هي أنظمة توفر عملية تقديم وتبادل البيانات والوثائق لحساب التزامات المشاركين في السوق وتتيح لهم فرصة تسوية هذه الالتزامات وعملية تحويل الأموال أو الأوراق المالية، ويجب أن تكون القواعد والإجراءات التي تنظم عملية تبادل المعلومات ونظم التسوية متاحة لكل المسجلين بالسوق المالي كما أنه من الضروري لإنجاح عملية المقاصة والتسوية أن تكون خاضعة لإشراف مباشر من قبل الهيئة المنظمة للسوق.

ولعل من أهم الأساليب المستخدمة في مجال تنمية وتأمين المعاملات تطوير نظم التداول وما يتبعها من نظم للمقاصة والتسوية من جهة وما يرتبط بها من آليات تستهدف أساساً إنجاز الصفقات في أقصر وقت ممكن مع تلافي مخاطر التعاملات الورقية واستبدالها بنظم الكترونية تساهم بقدر كبير في إتمام تنفيذ الصفقات وبالتالي زيادة معدل دوران الأوراق المالية بيعاً وشراءً.

ونظراً للاهتمام الكبير من جانب القائمين على سوق الأوراق المالية بضرورة مواجهة المخاطر المتعلقة بنظام تسوية العمليات بذلت عدة مبادرات دولية لتطوير نظم تسوية المعاملات حيث أصدرت المنظمة الدولية (الأيسكو) بعض التوصيات في تقرير مجموعة الثلاثين (Group of thirty) فيما يخص المقاصة والتسوية للأوراق المالية منها ضرورة إيجاد نظام إيداع مركزي لحفظ الأوراق المالية يستهدف اكتساب الكفاءة وتقليل المخاطر، وتحقيق الكفاءة من خلال تقليل الأخطاء اليدوية

والسرعة في نقل ملكية الأوراق المالية المتداولة من خلال آليات آلية بتكاليف ضئيلة.

وأوصت الهيئة بضرورة إزالة التعامل المادي للأوراق المالية ونقل ملكيتها عن طريق القيد الدفترية وذلك بالإيداع المركزي للأوراق المالية، ذلك لتجنب مخاطر التلف أو الفقدان أو السرقة، بالإضافة إلى أن التعامل الآلي يؤدي إلى سرعة التسوية وتجنب المخاطر من ناحية أخرى.

ومن المعروف أن جانباً كبيراً من المخاطر في نظام المقاصة والتسوية يتصل مباشرة بطول الفترة الزمنية التي تستغرقها تسوية عمليات التداول حيث أنه كلما طال فترة تنفيذ تسوية العمليات كلما زادت المخاطر أن يصبح أحد الأطراف عاجزاً عن الدفع. الأمر الذي قد يزيد من احتمال تعرض أطراف أخرى للخسارة بسبب وقف العمليات.

1-10 ضرورة وضع لوائح ومعايير لنظم المقاصة والتسوية داخل المنظمة في إطار يسمح لها بمراقبة ومنع المشاكل المرتبطة بالمقاصة والتسوية وهذا يشمل وجود سلطة تشريعية لتعزيز الكفاءة والأمان من خلال وضع آليات للنظام ومعايير للتشغيل<sup>(80)</sup>.

وينبغي أن تخضع عمليات المقاصة والتسوية للتفتيش والمراجعة وبصفة دورية من قبل الجهة المنظمة، كما أنه ينبغي تقديم تقارير دورية عن عمليات المقاصة والتسوية.

(80)See IOSCO Public Document No. 105, The Management of Credit Risks by Securities Firms and Recommendations to Firms and Regulators, IOSCO Technical Committee, May 2000

10-2 التحقق من الصفقات في أنظمة المقاصة والتسوية في سجل المعاملات المتعلقة بها.

### 10-3 مخاطر أنظمة المقاصة والتسوية:

تنشئ مخاطر المقاصة نتيجة لعمليات البيع على المكشوف ويجب أن تكون هناك إجراءات لتحديد المخاطر وبشكل مستمر كما يجب أن تكون هناك معلومات متاحة على قدرة أعضاء المقاصة على تلبية الدعوات في الوقت المناسب.

10-4 سلامة ترتيبات تسوية الأوراق المالية أمر حاسم أيضا في تحقيق هدف حماية أصول المستثمرين من المطالبات من قبل الدائنين من الوسطاء وعدم الكفاءة ينعكس في ارتفاع التكاليف على مصدري الأوراق المالية وانخفاض العوائد على

المستثمرين، والتي بدورها سوف تعرقل تكوين سوق رأس المال. 10-5 ضمان وجود نظم تسوية آمنة وموثوق بها تخفف من احتمال أن الطرف المقابل في عملية التسوية لن يتمكن من تسوية التزاماتها عند استحقاقها أو في أي وقت لاحق لعملية التسوية كما تحد من حدوث أنواع أخرى مهمة من المخاطر مثل مخاطر فشل بنك التسوية، والمخاطر التشغيلية ومخاطر الحجز والمخاطر القانونية.

10-6 وجود نظم تسوية فعالة آمنة وموثوق بها تسهم في حسن أداء الأسواق المالية وتخفيض من التكاليف غير الضرورية لإتمام عمليات المقاصة والتسوية.

### معالجة مخاطر أنظمة المقاصة:

يتم معالجة المخاطر الناتجة عن المقاصة في الأوراق المالية بالخطوات التالية:

- وضع إجراءات لتحديد وضبط المخاطر بشكل مستمر.
- الاهتمام بالمخاطر.

- ضرورة وجود آلية لمواجهة الفشل في بعض التسويات.
- التقليل من فترة التسوية بما يضمن خطر أطراف التداول.
- وضع أنظمة للتسليم مقابل الدفع.

#### الإطار القانوني لتسوية الأوراق المالية<sup>(81)</sup>

وينبغي أن يكون لنظم تسوية الأوراق المالية أسس قانونية واضحة وشفافة في الاختصاصات ذات الصلة، وقد وضعت عدة توصيات في هذا الخصوص لعل من أهمها ما يلي:

(1) القواعد والقوانين والإجراءات التي تدعم عقد، ونقل، وتعهد وإقراض الأوراق المالية والمدفوعات ذات الصلة، و كيف يمكن لهذه القوانين والقواعد وإجراءات العمل حماية نظام التشغيل وحقوق المشاركين فيها وعمالئها. و إذا كان الإطار القانوني غير كاف أو تطبيقه غير مؤكد، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مخاطر الائتمان أو مخاطر السيولة للمشاركين في النظام وعمالئها أو إلى المخاطر النظامية للأسواق المالية ككل.

(2) الإطار القانوني للنظام ويشمل القوانين العامة، مثل قوانين الملكية والإعسار، وكذلك قوانين خاصة تتعلق بتشغيل النظام. قد تكون القوانين العامة التي تحكم حقوق الملكية والإعسار لا تنطبق عليها، أو قد تحتوي على أحكام

---

(81) See Recommendations for securities settlement systems November 2001 This publication is available on the BIS website (www.bis.org) and the IOSCO website (www.iosco.org).

- خاصة تتعلق بتسوية معاملات الأوراق المالية. هذا الإطار القانوني يحدد العلاقات، وحقوق ومصالح المشغلين والمشاركين.
- (3) يجب أن تكون القوانين والأنظمة والقواعد والإجراءات التي تنظم عمليات نظام المقاصة والتسوية واضحة ومفهومة ومتناسكة داخليا لا لئس فيها. ينبغي أن تكون في متناول الجمهور والمشاركين في النظام.
- (4) في حال كان نظام المقاصة والتسوية يعبر الحدود من خلال الروابط أو المشاركين عن بعد، ينبغي للقواعد التي تحكم النظام أن تشير بوضوح إلى القانون الذي سوف يطبق على كل جانب من جوانب عملية التسوية عبر الحدود ونظم مواجهة مسائل تنازع القوانين عندما يكون هناك اختلاف في القوانين الموضوعية وتحديد المعايير التي تحدد القانون الواجب التطبيق على النظام وينبغي على مشغلي النظام والمشاركين فيه أن يكونوا على بينة بمسائل تنازع القوانين.
- (5) وضوح الإطار القانوني ويشمل المبادئ التي تدعم الخيارات التعاقدية المناسبة من القانون في سياق كل من العمليات المحلية والعبارة للحدود.
- (6) أن الإطار القانوني يجب أن يدعم تطبيق وتنفيذ المعاملات، وحماية أصول العملاء وأن يجسد الأوراق المالية، وترتيبات المقاصة، وإقراض الأوراق المالية وينبغي أن تكون القواعد والعقود المتعلقة بتشغيل النظام قابلة للتنفيذ في حال إفسار أحد المشاركين في النظام.
- (7) تأكيد عدد الصفقات بين المشاركين في السوق مباشرة وينبغي أن تتم في أقرب وقت ممكن بعد تنفيذ الصفقات، و في موعد لا يتجاوز (T+1) من تاريخ العملية. ويفضل في (T+0).

8) تتمثل الخطوة الأولى في تسوية الأوراق المالية قي التأكد من أن المشتري والبايع قد اتفقا على شروط الصفقة، وتأكيد إتمام التسوية في أقرب وقت ممكن حتى يمكن اكتشاف أي أخطاء وتناقضات في وقت مبكر في عملية التسوية. حيث يساعد الكشف المبكر على تجنب الأخطاء في تسجيل الصفقات.

9) ينبغي أن تحدث التسوية النهائية في موعد لا يتجاوز (T+3). وينبغي تقييم المنافع والتكاليف من دورة تسوية الأقصر من (T + 3).

10) مما يحد من عدد الصفقات المعلقة والحد من التعارض الكلي في السوق. في عام 1989، أوصت G30 بأن التسوية النهائية للمعاملات النقدية يجب أن تحدث في (T+3) أي ثلاثة أيام عمل بعد تاريخ التداول. وكلما طالبت فترة التسوية من تاريخ تنفيذ العملية التجارية، كلما ازداد خطر أن أحد الطرفين قد يصبح معسرا، وكلما زاد عدد الصفقات غير المستقرة وبالتالي زيادة مخاطر عدم السداد.

11) يوصى أن تتم تسوية معاملات الأوراق المالية بحد أعلى (T+3) كمعيار أدنى. وينبغي على الأسواق التي لم تحقق حتى الآن التوصل إلى تسوية (T+3) ضرورة التعرف على العوائق التي تحول دون تحقيق (T+3) والسعي بنشاط لإزالة هذه العوائق. ومع أن (T+3) لم تعد تعتبر أفضل الممارسات. في العديد من الأسواق المالية حيث أصبحت (T+1) وحتى (T+0)، هي الفترة المناسبة للتسوية. ويعتمد هذا المعيار على عدة عوامل مثل حجم المعاملات، وتقلبات الأسعار والقوة المالية للمشاركين.

- 12) بغض النظر عن دورة التسوية، يجب مراقبة وتيرة ومدة فشل التسوية بشكل وثيق ومستمر .
- 13) يجب أن يكون هناك أساس قانوني سليم وشفاف لترتيبات الدعم و المقاصة المالية.
- 14) اعتماد مجموعة متنوعة من الوسائل للسيطرة على المخاطر وينبغي أن يكون هناك قواعد تحدد بوضوح كيف سيتم التعامل مع التخلف، وكيف سيتم تقاسم الخسائر في حال تعثر شركة الضمان للفشل في التغطية. وينبغي أن تكون قواعد وإجراءات التعامل مع التخلف شفافة لتمكين الأعضاء والمشاركين الآخرين في السوق لتقييم المخاطر .
- 15) ينبغي تشجيع إقراض الأوراق المالية كوسيلة من وسائل الإسراع في تسوية معاملات الأوراق المالية، وينبغي إزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة إقراض الأوراق المالية لهذا الغرض.
- 16) تحسين أداء أسواق الأوراق المالية من خلال السماح للبائعين الوصول بسهولة إلى الأوراق اللازمة لتسوية المعاملات إذا لم تدرج هذه الأوراق المالية في الجرد، من خلال تقديم وسيلة فعالة لتمويل محافظ الأوراق المالية.
- 17) يجب تشجيع إقراض الأوراق المالية السائلة في الأسواق، وضرورة أن يخضع استخدامها لأغراض محظورة لقيود مناسبة بموجب لائحة أو قانون.
- 18) إزالة المعوقات التي تعترض التنمية وأداء أسواق إقراض الأوراق المالية،. في العديد من الأسواق، وتجهيز معاملات إقراض الأوراق المالية التي تنطوي على إجراءات مكثفة. حيث في حالة عدم وجود إجراءات آلية قوية، سيؤدي ذلك إلى

حدوث أخطاء وزيادة المخاطر التشغيلية ، وأنه قد يكون من الصعب تحقيق تسوية في الوقت المناسب.

19) إزالة المعوقات الأخرى الناشئة عن السياسات الضريبية أو المحاسبية، و القيود القانونية المفروضة على الإقراض، و الغموض حول معالجة مثل هذه المعاملات في الإفلاس. ولعل من أهم العوائق أمام التنمية هو فرض الضرائب على معاملات إقراض الأوراق المالية. وحالات الإعسار، وذلك يمنع تطوير سوق إقراض الأوراق المالية. والذي يجب أن تكون البنية القانونية والتنظيمية فيه واضحة حتى يتسنى لجميع الأطراف المعنية فهم حقوقهم والتزاماتهم.

- تتصف تلك الإجراءات بالوضوح وسهولة الفهم.

ضرورة توفر صفة الشفافية لكل المتعاملين  
النتائج  
Human and Community Studies Journal

توصلت الدراسة الى النتائج التالية.

من خلال زيارة إدارة السوق المالي الليبي تبين.

1- ان ادارة السوق لازالت تعاني من عدم الالمام الكامل بالمعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأسواق المالية (الايسكو)

2- لا توجد اي معرفة لدى الشركات المدرجة بالسوق المالي الليبي بالمعايير الصادرة عن المنظمة الدولية لهيئات اسواق المال وبما يؤثر على تحقيق نجاح تداول الاوراق المالية بالسوق المالي الليبي.

### التوصيات

- على ادارة السوق المالي الاهتمام بمعرفة المعايير الصادرة عن المنظمة الدولية للأسواق المالية والعمل داخل السوق.

- على ادارة السوق العمل على توضيح المعايير المنظمة لعمل الاسواق والصادرة عن المنظمة الدولية للأسواق المالية للشركات المدرجة به وذلك لزيادة الشفافية في العمل من خلال عقد ورش عمل لتوضيح مستجدات العمل في هذا القطاع.

### المراجع

- [1] See IOSCO Public Document No. 80, Causes, Effects And Regulatory Implications Of Financial and Economic Turbulence in Emerging Markets - Interim Report, IOSCO Emerging Markets Committee, September 1998, and IOSCO Public Document No. 99, Causes, Effects and Regulatory Implications of Financial and Economic Turbulence in Emerging Markets, IOSCO Emerging Markets Committee, November 1999.
- [2] See IOSCO Public Document No. 98, Hedge Funds and Other Highly Leveraged Institutions, IOSCO Technical Committee, November 1999.
- [3] See the Organization for Economic Cooperation and Development's OECD Principles of Corporate Governance at [http://www.oecd.org/pdf/M00008000/M00008\\_299.pdf](http://www.oecd.org/pdf/M00008000/M00008_299.pdf).
- [4] See IOSCO Resolution No. 1: Resolution on the Regulation of Securities Markets (P.C.), April 1983.
- [5] See IOSCO Public Document No. 83, Securities Activity on the Internet, IOSCO Technical Committee, September 1998 (in particular, Key Recommendations 17 - 20 and text) and IOSCO Public Document No. 120, Securities Activity on the Internet II, IOSCO Technical Committee ,June 2001.
- [6] IOSCO Public Document No. 53, Legal and Regulatory Framework for Exchange Traded Derivatives, IOSCO Emerging

Markets Committee, June 1996 at pp. 6-9 and Principles of Effective Market Oversight, Council of Securities Regulators of the Americas, May 1995 at <http://www.cvm.gov.br/ingl/inter/cosra/inter.asp>.

- [7] See generally, IOSCO Public Document No. 110, Model for Effective Self-Regulation, IOSCO SRO Consultative Committee, May 2000. Principles of Effective Market Oversight, Council of Securities Regulators of the Americas, May 1995 at <http://www.cvm.gov.br/ingl/inter/cosra/inter.asp>; IOSCO Public Document No. 119, Issues Paper on Exchange Demutualization, IOSCO Technical Committee, June 2001.
- [8] See IOSCO Resolution No. 9: Resolution on Cooperation in Matters of Surveillance and Enforcement (P.C.) September 1987; IOSCO Resolution No. 39: Resolution on Enforcement Powers (P.C.), November 1997; and IOSCO Resolution No. 40: Resolution on Principles for Record Keeping, Collection of Information, Enforcement Powers and Mutual Cooperation to Improve the Enforcement of Securities and Futures Laws (P.C.), November 1997.
- [9] Exchanges can play an important surveillance role. See IOSCO Public Document No. 103, Investigating and Prosecuting Market Manipulation, IOSCO Technical Committee, May 2000..
- [10] See IOSCO Public Document No. 81, International Disclosure Standards for Cross-Border Offerings and Initial Listings by Foreign Issuers, IOSCO, September 1998; IOSCO Public Document No. 118, Adapting IOSCO International Disclosure Standards for Shelf Registration Systems, IOSCO Technical Committee, March 2001; IOSCO Resolution No. 42: Resolution on IOSCO Endorsement of Disclosure Standards to Facilitate Cross-Border Offerings and Listings by Multinational Issuers (P.C.), September 1998; and IOSCO Resolution No. 44: Resolution on IASC Standards (P.C.), May 2000.

- [11] See IOSCO Public Document No. 81, International Disclosure Standards for Cross-Border Offerings and Initial Listings by Foreign Issuers, IOSCO, September 1998; IOSCO Public Document No. 118, Adapting IOSCO International Disclosure Standards for Shelf Registration Systems, IOSCO Technical Committee, March 2001; IOSCO Resolution No. 42: Resolution on IOSCO Endorsement of Disclosure Standards to Facilitate Cross-Border Offerings and Listings by Multinational Issuers (P.C.), September 1998; and IOSCO Resolution No. 44: Resolution on IASC Standards (P.C.), May 2000.
- [12] See IOSCO Resolution No. 12: Resolution on Harmonization of Accounting and Auditing Standards (2) (P.C.), November 1988. See also, IOSCO Resolution No. 44, Resolution on IASC Standards (P.C.), May 2000. (1) See generally IOSCO Public Document No 108, Conflicts of Interests of CIS Operators, IOSCO Technical Committee, May 2000 .
- [13] See generally IOSCO Public Document No. 113, Delegation of Functions, IOSCO Technical Committee, December 2000.
- [14] See IOSCO Public Document No. 105, The Management of Credit Risks by Securities Firms and Recommendations to Firms and Regulators, IOSCO Technical Committee, May 2000
- [15] See Recommendations for securities settlement systems November 2001 This publication is available on the BIS website (www.bis.org) and the IOSCO website (www.iosco.org).

## نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على مصنع الأعلاف صرمان

أ. فوزي محمود الالافي الحسومي

أ. محمد الطاهر علي سعد

المعهد العالي للعلوم والتقنية  
الزاوية

المعهد العالي للمهن الشاملة  
صرمان

[Foze28@gmail.com](mailto:Foze28@gmail.com)

### ملخص الدراسة

تناولت الدراسة : نظم المعلومات المحاسبية و أثرها على اتخاذ القرار . هدفت الدراسة الي : التعرف علي استخدام نظم المعلومات والمشاكل التي تواجه استخدام نظم المعلومات في مصنع الأعلاف، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها أن مصنع الأعلاف لا يستخدم نظم المعلومات ولا توجد لديه الامكانيات البشرية والتقنية والمالية اللازمة لاستخدام نظم المعلومات.

### Abstract:

**The study** dealt with accounting information systems and their impact on decision making

**The study aimed** to identify the use of information systems and the problems facing the use of information systems in the feed factory. The study used the descriptive analytical method, and the questionnaire was used as a data collection tool. The study reached several results, the most important of which is

that the feed factory does not use information systems,  
Necessary for the use of information systems.

## المقدمة

تقوم نظم المعلومات المحاسبية باعتبارها نظاما للمعلومات بدور هام في المساهمة في عملية إدارة الوحدات الاقتصادية، حيث تساهم بدور فعال في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات داخل الوحدات الاقتصادية وخارجها. فكما هو معلوم، فإن المحاسبة تسعى لتوفير المعلومات الجيدة، التي تتسم بملاءمتها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ومن تلك الخصائص المهمة التي تتميز بها المعلومات المحاسبية، خاصية التنبؤ، والتي تعنى أنه عند دراسة وتحليل المعلومات المحاسبية لوحدة اقتصادية أفقياً، من خلال مقارنتها مع مثيلاتها في النشاط الاقتصادي، أو رأسياً بمقارنة نتائجها خلال فترات مالية متتالية، فإنه يمكن توقع التغيرات في ربحية تلك الوحدات الاقتصادية وهياكلها المالية، ومدى إمكانية وفاء تلك الوحدات بالتزاماتها وخططها المستقبلية. (العاني، 2005، ص 68). لذا ينبغي أن تمتاز نظم المعلومات المحاسبية المعتمد عليها بالدقة والملائمة، بحيث تكون تكلفة الحصول عليه، أقل من العائد المتوقع منها، وبالتالي يجب على الشركات أن تعمل على تطوير أنظمتها المحاسبية، كي تتمكن من تحقيق أهدافها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، كما أنها بحاجة أيضاً إلى إنتهاج سياسة حكيمة فيما يخص اتخاذ القرارات الاستثمارية فيجب أن تعمل على ضبط تكاليفها، بإستخدام الطرق العلمية، في مجال اتخاذ القرار، والتي تركز أساسا على نظم المعلومات المحاسبية (قاسم، 1998، ص 72).

## مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في نظم المعلومات المحاسبية، والخصائص التي تتميز بها، وبيان مدى توافر عناصر الجودة المنشودة في مخرجاتها لأجل معرفة أثرها على نظم أخذ القرار، لذا يتطلب من القيادات في المصانع تحديد كيفية التعامل مع تلك الجوانب بالإضافة إلى تحديد الآلية التي تمكنهم من قيادة المصنع بقرارات ذات فاعلية وذلك بتحديد أنواع المعلومات والكيفية التي من الممكن استخدامها لدعم عملية أخذ القرارات ، من هنا فإن المصانع تواجه صعوبات ومشاكل عدة في كيفية استخدامها لنظم المعلومات التي من شأنها التأثير على نظم أخذ القرار لإجراءات وفعاليات العمل اليومية حيث التواطؤ وانعدام انسيابية الأهداف التي تعتمد بإجرائها على الأعمال المؤتمتة تتعلق بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال عناصر القوائم المالية و من أهمها:

هل يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف بصرمان؟

هل يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار؟

هل يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي في مصنع العلف؟

ما هي المعوقات التي تواجه استخدام نظم المعلومات المحاسبية ؟

من هنا يمكن القول بأن مشكلة الإدارة الرئيسية في الوقت الحالي هي مشكلة نظم المعلومات وكيفية توفير البيانات، والمعلومات اللازمة للعملية الإدارية بجميع جوانبها. فنظم المعلومات وأخذ القرار يشكلان وجهان هامين من جوانب العملية الإدارية. ويعتمد كل منهما على الآخر ويتأثر به إذ إن عملية أخذ القرار اعتمدت بشكل كبير على نوع الدعم المقدم من خلال أنظمة المعلومات. من هنا نقول إن

المصنع موضع الدراسة تحتاج إلى المعلومات من حيث الكم والنوع والتي بدورها تسهم وتسهل عملية أخذ القرارات المناسبة.

### أهداف البحث

للولوج إلى المرتكزات الأساسية التي تعتمد على الفكر الإداري والمحاسبي تم صياغة مجموعة من الأهداف الرئيسية للدراسة على النحو التالي:

- 1 - التعرف على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف.
- 2- التعرف على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار .
- 3 - التعرف على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي مصنع العلف.
- 4 - التعرف على المشاكل التي تواجه استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المصنع .

### التساؤلات

- 1 هل يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف ؟
- 2 هل يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف في اتخاذ القرار؟
- 3 هل يتم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي في مصنع العلف؟

4 ماهي المعوقات التي تواجه استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف؟

### أهمية الدراسة

تهتم الدراسة بمعرفة مدى استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف ومعرفة بمدى الاهتمام بها والاستفادة منها في اتخاذ القرار.

### حدود البحث:-

الحدود الموضوعية : ركزت الدراسة على استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف.

الحدود المكانية : تقتصر الدراسة على مصنع العلف في مدينة صرمان.

الحدود الزمنية : - سنة 2017

منهج البحث :- استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والاستعانة بالاستبيان كأداة لجمع المعلومات

### أدوات البحث :-

1 - المقابلات الشخصية : مع العاملين في الإدارة العليا.

2 - الملاحظة : من خلال الاطلاع على المعاملات التي تتم في المصنع.

3 - الاستبيان : من خلال وضع مجموعة من الأسئلة وتوزيعها على العاملين للحصول على اكبر عدد من المعلومات للوصول الى أفضل النتائج.

ثانيا : الجانب النظري :-

نظم المعلومات المحاسبية :-

هناك العديد من التعريفات المختلفة لنظم المعلومات المحاسبية نورد منها ما يأتي :

تُعرف نظم المعلومات المحاسبية، على أنها "ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية، من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات، وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية . ( حسين ، 2004 ، ص 47 ) .

كما عرفها جمعة بأنها: "احد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية . ( حلمي ، 2003 ، ص 14 ) .

وان نظام المعلومات المحاسبي، هو نظام خاص لجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات، ذات القيمة المتعلقة بالأحداث الاقتصادية، في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الجهات المستفيدة من هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرار. ( قاسم ، 1998 ، ص 67 ) .

تتصف المعلومات المحاسبية بعدة خصائص ومنها : ( العسولي ، 2010 ، ص 30 )

1. القدرة على فهم محتوى المعلومات .

2. القدرة على الإستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.

3. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

خصائص النظام المحاسبي كنظام للمعلومات :- ( ياسين ، 2000 ، ص 115 )

1. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الأجزاء المادية والبشرية التي تتضافر معاً لتشكيل الإطار العام للنظام.

2. يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من الإجراءات والقواعد والمبادئ التي تربط بين أجزاء النظام ومكوناته وتحركها بشكل ديناميكي.

3. يسعى النظام المحاسبي لتحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والرئيسية والمتمثلة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها.

4. يتكون النظام المحاسبي من مجموعة من النظم الجزئية والتي ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات هرمية، أي أن كل نظام جزئي مرتبط بنظام جزئي آخر ضمن مستوى أعلى وبحيث تشكل هذه الأنظمة بمجموعها هيكل النظام المحاسبي.

#### أنواع النظم:

يختلف تكوين النظام من بيئة إلى أخرى ومن هدف لآخر حسب الحاجة المصمم لتحقيقها وهناك عدة أنواع من النظم :- ( ياسين، 2003 ، ص 18\_19).

1.النظام المفتوح: هو النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل بها ويتميز ببعض الخصائص منها :

- يتميز بعلاقات تبادلية بينه وبين بيئته.
- يعدل مدخلاته وعملياته على ضوء مخرجاته بواسطة التغذية الراجعة.

■ عناصر مترابطة ومتداخلة.

2. **النظام المغلق:** هو النظام المعزول عن البيئة التي يعمل بها فعلاقته مع البيئة محدودة جدا أو معدومة فهو لا يؤثر ولا يتأثر بالبيئة التي يعمل بها.

● **النظام اليدوي:** هو النظام الذي يتم فيه معالجة المدخلات وتشغيل النظام من أجل إنتاج المخرجات بشكل يدوي وبمعنى آخر هو النظام الذي بمقتضاه يتم تسجيل وتبويب وتحليل مدخلاته بهدف إنتاج تقارير وكشوفات وملخصات عن طريق العمل اليدوي.

● **النظام الآلي:** وهو النظام الذي يتم فيه إجراء عمليات التحويل الالكتروني أو آليا عن طريق الاعتماد علي مجموعة برامج ذات تكنولوجيا عالية صممت خصيصا لخدمة ذلك النظام إذ توفر هذه البرامج البيئة المناسبة للمستخدمين عن طريق أجهزة الحاسب الآلي المتطورة دون الحاجة إلى العمل اليدوي كما يوفر هذا النظام معلومات آنية لجميع الأطراف ذات العلاقة .

أهداف نظم المعلومات المحاسبية :-

تسعى نظم المعلومات المحاسبية لتحقيق الأهداف التالية : (ابو خضرة و عشي، 2008، ص15)

1. جمع وتخزين البيانات عن النشاطات و الأحداث وبالتالي تستطيع المنظمة مراقبة هذه الأحداث.

2. تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات من خلال معالجتها والتي تقيد في عملية اتخاذ القرار والتي تمكن الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومراقبة النشاطات.

3. توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.

## أنواع المعلومات المحاسبية :-

يتم تبويب أنواع المعلومات المحاسبية كما يلي:

1. **معلومات تاريخية** : هي معلومات تختص بتوفير سجل الأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة الأحداث الاقتصادية التي تمارسها الوحدات الاقتصادية لتحديد وقياس نتيجة النشاط من ربح وخسارة عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

2. **معلومات عن التخطيط والرقابة** : وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب ويتم ذلك من خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية حيث تبرز الموازنات التخطيطية الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد المسؤولية الأفراد ليتنسى مساءلتهم محاسبيا أما التكاليف المعيارية فتهمم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من مستويات النشاط.

أما الرقابة فإنها تهتم بالأداء الجاري والمستقبلي من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط الجاري بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات وتحليلها والبحث في أسبابها وتحديد المسؤولية عنها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها قبل فوات الأوان.

3. معلومات لحل المشكلات : تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار بينها وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية .

4. معلومات إنجازية : هي المعلومات التي يحتاجها الإداري في اتخاذ قرار وانجاز عمل أو مشروع كتعيين موظفة أو شراء معدات.

5. معلومات إنمائية : هي المعلومات التي يحتاجها الإداري لتطوير وتنمية القدرات وتوسيع المدارك في مجال العمل والحياة مثل المعلومات التي يتلقاها المتدربون من الدورات والبرامج التدريبية.

6. معلومات تعليمية : هي المعلومات التي تحتاجها الإدارة في المؤسسات التعليمية مثل الجامعات والمعاهد.

7. معلومات إنتاجية: هي المعلومات التي تفيد في إجراء البحوث التطبيقية وفي تطوير وسائل الإنتاج واستثمار الموارد الطبيعية و الإمكانيات المتاحة بشكل أفضل.

#### مكونات نظام المعلومات المحاسبية :

نظام المعلومات المحاسبي كأى نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله هذه العناصر نجملها يلي:

1. المستندات والأوراق الثبوتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.

2. قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية.

3. البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.
4. الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة .
5. الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.
6. الوسائل الالكترونية والاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

### العوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات الحاسوبية :

لكي تحقق نظم المعلومات المحاسبية أهدافها هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية النظم وتتمثل تلك العوامل بما يلي:

1. **العوامل الداخلية:** وتتمثل في كافة الإمكانيات والموارد المادية والبرمجية والبشرية المتوفرة في النظام بالإضافة إلي البيانات المتاحة والإجراءات المستخدمة في تشغيل النظام : (عبدالله وقطناني ، 2007 ، ص5).
2. **العوامل الخارجية:** هي عوامل تقع خارج نطاق المنظمة فهي تتمثل في احتياجات النشاطات التشغيلية من الموارد والمعلومات المتعلقة بالسوق والمنافسة والتطورات التكنولوجية إضافة إلى ذلك فإن أنظمة المعلومات تعمل على توفير احتياجات الجهات الحكومية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف الخارجية لما يحتاجون من معلومات ترتبط بالنشاطات التشغيلية (خطاب ، 2002، ص 65). وتتمثل العوامل الخارجية فيما يلي :

**1- العوامل القانونية والتشريعات المهنية :** تنطوي نظم المعلومات المحاسبية علي علاقة وثيقة بالأنظمة والتشريعات القانونية والمهنية، حيث تحدد القوانين والتشريعات شكل ومضمون البيانات والمعلومات المالية للمنشأة ومتطلبات الإفصاح عن البيانات المالية التي يجب علي إدارة المنشأة الالتزام بها ويقع على عاتق الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات التي تساعد على الإيفاء بمسؤولياتها بمنع واكتشاف حالات عدم الالتزام ، ويستلزم ذلك تصميم نظم المعلومات للمنشأة بما يحقق تلك المتطلبات ويلبي الاحتياجات المختلفة من البيانات المالية (Deloitte,2009:19).

وتمثل البيئة القانونية متغيرا مهما من المتغيرات التي تؤثر على تنظيم المعلومات المحاسبية حيث تهدف إلى التأكد من خلو عمليات النظام المحاسبي من الخطأ والتلاعب والتزوير وضمان سيرها بشكل مطابق للإجراءات والمتطلبات القانونية والتشريعات المهنية (الحسني وخرابشة، 2007ص5).

2.العوامل الاقتصادية: تتمثل في طبيعة الوضع الاقتصادي السائد وانعكاسه على أنشطة المنشأة ويمكن قياس تلك العوامل من خلال المؤشرات التالية : (عبدالله وقطناني،2007، ص6).

أ-مؤشرات الاستقرار والنمو الاقتصادي.

ب-درجة تباين الأسواق التي تتعامل معها المنشأة.

ت-درجة لمنافسة والقدرة على التنبؤ بتصرفات المنافسين وردود أفعالهم.

3. العوامل التنظيمية: يعرف التنظيم بأنه "الإطار الذي يتم بموجبه ترتيب جهود جماعة من الأفراد وتنسيقها في سبيل تحقيق أهداف محددة" ويتطلب هذا تحديد النشاطات المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف وتحديد الأفراد المسؤولين عن القيام بهذه

النشاطات وكذلك تحديد الإمكانيات والموارد التي يستخدمها هؤلاء الأفراد وتوضيح العلاقات الإدارية بينهم من حيث السلطة والمسؤولية (خطاب، 2002، ص68).

4. **العوامل السلوكية:** تتمثل في أنماط السلوك الثقافية والاجتماعية للبيئة المحيطة بالمنشأة والتي ينعكس أثرها على نظم المعلومات المحاسبية (عبد الله، 2007، ص7).

والاعتبارات السلوكية يجب مراعاتها أثناء فحص النظام لان هذه النظم تواجه مقاومة شديدة من المجموعات المختلفة في المنشأة ولمواجهة هذه المقاومة يجب مراعاة الآتي:

أ . مشاركة المستخدمين في تطوير نظم المعلومات وبشكل فعال.

ب . دعم الإدارة العليا الكامل لأنشطة وعمليات تطوير هذه النظم.

ت . توضيح سياسات المنشأة والتحديات التي تواجهها وحشد الجهود لدعم تطبيق نظم المعلومات اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

### مفهوم عملية اتخاذ القرارات:

يعتبر موضوع اتخاذ القرارات بشكل عام من أهم العناصر وأكثرها أثرا في حياة الأفراد وحياة المنظمات الإدارية، وحتى في حياة الدول وتعد القرارات الإدارية جوهر عمل القيادة الإدارية وهي نقطة الانطلاق بالنسبة لجميع النشاطات والتصرفات، التي تتم داخل المنشأة بل وفي علاقاتها وتفاعلها مع بيئتها الخارجية. كما أن توقف اتخاذ القرارات مهما كان نوعها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والتصرفات، وتزداد أهمية وخطورة القرارات كلما كبر حجم المنظمة الإدارية وتشعبت نواحي نشاطاتها، وكثر اتصالها بالجمهور (كنعان، 1998:7).

## عملية اتخاذ القرارات

تبدأ عملية اتخاذ القرارات عادة بإعداد خطة طويلة الأجل للطاقة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية وذلك خلال فترات زمنية مستقبلية، وبناء على هذه الخطة تتبع الإدارة الخطوات التالية:

أ . تحديد الاستراتيجيات البديلة : تقوم الإدارة بمجرد تحديد حاجتها من الطاقة الإنتاجية بتحديد الطرق البديلة للحصول على هذه الطاقة.ويمكن أن نجمل هذه الطرق البديلة الآتي:

1 . شراء مبنى جديد أو آلة جديدة.

2 . شراء مبنى مستعمل أو آلة مستعملة.

3 . تأجير مبنى بمعداته.

4 . التعاقد مع الغير للإنتاج باسم الوحدة الاقتصادية.

5 . أي تشكيلة من البدائل المذكورة أعلاه.

ب . تقدير التكلفة والمنفعة لكل بديل : يعتبر تقدير التكلفة والمنفعة للاستراتيجيات البديلة من الجوانب الضرورية والصعبة في نفس الوقت في عملية اتخاذ القرارات ذلك أن المنافع تتحقق عادة على مدى فترة زمنية طويلة، وعليه يجب أن نأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود ويؤدي ضرورة اخذ هذين العاملين في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الاستثمارية إلي جعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً.

ج. اختيار نموذج القرار: نماذج القرارات هي أنظمة للاختيار من بين فرص استثمارية بديلة باستخدام معيار محدد مقدماً. وتتعدد نماذج القرارات المستخدمة في الحياة العملية، إلا أن أكثرها شيوعاً ما يلي:

1. نموذج فترة الاسترداد.
2. نموذج القيمة الحالية.
3. نموذج العائد المركب على الاستثمار.
4. نموذج العائد المحاسبي على الاستثمار. ( جمعة ، 2011 ، ص 14 )

مراحل عملية اتخاذ القرار هي :

- تحديد المشكلة المراد حلها والمعايير المستخدمة في تقييمها.
- اكتشاف البدائل المتوفرة عن المشكلة.
- تقييم هذه البدائل في ضوء النتائج المتوقعة من كل واحد منها.
- اختيار أفضل البدائل الممكنة.
- اتخاذ و تنفيذ القرار.
- تقييم النتائج المترتبة على اتخاذ القرار الأول.

أهمية اتخاذ القرارات :-

يعد اتخاذ القرارات هو محور العملية الإدارية ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات

معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو إعداد البرامج أو تحديد الموارد الملائمة أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها ،وعندما تضع الإدارة التنظيم الملائم لمهامها المختلفة وأنشطتها المتعددة فإنها تتخذ قرارات بشأن الهيكل التنظيمي ونوعه وحجمه وأسس تقسيم الإدارات والأقسام ،والأفراد الذين تحتاج إليهم للقيام بالأعمال المختلفة ونطاق الإشراف المناسب وخطوط السلطة والمسؤولية والاتصال . عملية اتخاذ القرارات من العمليات المهمة والمعقدة لكونها تتعلق بالمستقبل الذي لا يمكن التنبؤ به بشكل دقيق ،وهناك توجه نحو اعتبار وظيفة المدير هي عملية اتخاذ القرارات ،حيث أن المدير يتخذ قرارا عندما يخطط وينظم وينسق ويراقب ويوجه . (الفضل وشعبان،2003:27).

### ثالثا : الجانب العملي :- مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

نبذة عن مصنع العلف بصرمان  
Human and Community Studies Journal  
HCSJ

تأسست الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف سنة 1973، هي شركة وطنية مساهمة تمارس نشاطها طبقا لنظامها الأساسي والقواعد المعمول بها في الشركات المملوكة للدولة ، حيث يقع مصنع الأعلاف بمدينة صرمان.

### تحليل البيانات :-

### مجتمع عينة الدراسة

يتكون من العاملين في مصنع الأعلاف بمدينة صرمان ، والبالغ عددهم ( 32 ) موظف ؛ بالتركيز علي العاملين الذين لديهم إشراف او مسؤوليات إدارية او تنفيذية بطريقة استخدام أسلوب الحصر الشامل بلغت الاستبانات المستردة والصالحة

للتحليل ( 26 ) استبانة ؛ بينما بلغت عدد الاستبانات المفقودة وغير الصالحة  
للتحليل ( 6 ) استبانة.

#### المحور الأول : استخدام نظم المعلومات في المصنع

البيان	نعم	النسبة	لا	النسبة
يتم استخدام نظم المعلومات في المصنع	10	%38	16	62%
يوفر المصنع مجموعة من الحواسيب والشبكات التي تعمل عليها المنظومة	11	%42	15	58%
يتحصل العاملین بالمصنع على دورات تدريبية على كيفية عمل المنظومة	5	%19	21	81%

نلاحظ من الجدول عدم استخدام نظم المعلومات في المصنع بنسبة بلغت 62% ،  
عدم توفر الأجهزة بنسبة بلغت 58 % ، عدم تحصل العاملين علي دورات تدريبية  
بنسبة بلغت 81 % ، بانه لا يتم استخدام نظم المعلومات في المصنع.

#### المحور الثاني : يساعد استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف في اتخاذ القرار

البيان	نعم	النسبة	لا	النسبة
يساعد نظم المعلومات الإدارة في توقع النتائج المستقبلية لأجل اتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة	20	%77	6	23%
يساعد نظم المعلومات الإدارة في عمل مقارنة أعمالها مع المصانع الأخرى	21	%81	5	19%
توفر نظم المعلومات أساسا لتخطيط الموارد المالية والبشرية في المنشأة	20	%77	6	23%

نلاحظ من الجدول استخدام نظم المعلومات في المصنع يساعد في عملية اتخاذ القرار بنسبة بلغت 77 % ، ومقارنة أعمال المصنع مع المصانع الأخرى بنسبة بلغت 81 % ، واستخدامها في تخطيط الموارد المالية والبشرية بنسبة بلغت 77.

المحور الثالث : تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي في مصنع العلف

البيان	نعم	النسبة	لا	النسبة
تمت المعاملات المحاسبية بين الأقسام والوحدات الكترونيا	3	%12	23	%88
يساهم تطبيق نظم المعلومات في تطوير عملية التخطيط مما يرفع كفاءة عمل النظام المحاسبي في المنشأة	5	%19	21	%81
يوفر نظم المعلومات المحاسبية معايير ومؤشرات رقابية تمكن الإدارة من اكتشاف الانحرافات وتحليل أسبابها ومعالجتها	6	%23	20	%77

نلاحظ من الجدول بعدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية بين الأقسام الكترونيا بنسبة بلغت 12% ، وعدم تطبيق الرقابة الالكترونية بنسبة بلغت 23 % ، هذا يدل علي عدم تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي بالمصنع.

المحور الرابع : المعوقات التي تواجه استخدام نظم المعلومات المحاسبية في مصنع العلف

البيان	نعم	النسبة	لا	النسبة
الأجهزة المستخدمة في نظم المعلومات لا تواكب التطور	21	%81	5	%19
لا يقدم المصنع دورات تدريبية العاملين على استخدام التقنيات الحديثة	26	%100	0	%0
استخدام التقنيات الحديثة يكلف مبالغ كبيرة لا يستطيع المصنع تحملها	19	%73	7	%27

نلاحظ من الجدول بان الأجهزة المستخدمة لا تواكب التطور بنسبة بلغت 81 % ، وعدم تقديم دورات تدريبية للعاملين بنسبة بلغت ، 100 % ، وعدم قدرة المصنع المالية علي استخدام التقنيات الحديثة بنسبة بلغت 73 %.

#### النتائج :-

بعد إجراء التحليلات الإحصائية لأداة الدراسة ، تم التوصل الي النتائج التالية :

- 1- لا يتم استخدام نظم المعلومات في المصنع.
- 2- لا يوفر المصنع الأجهزة والشبكات اللازمة لتطبيق نظم المعلومات بالمصنع.
- 3- المصنع لا يقدم دورات تدريبية للعاملين بالمصنع.
- 4- يوجد قصور في استخدام نظم المعلومات في المصنع .
- 5- العاملون في المصنع لا يوجد لديهم الخبرة علي استخدام التقنيات الحديثة.
- 6- الأجهزة المستخدمة في المصنع لا تواكب التطور.
- 7- لا يوجد لدي المصنع الإمكانيات المادية اللازمة لاستخدام نظم المعلومات.
- 8- لا يوجد لدي المصنع الإمكانيات البشرية اللازمة لاستخدام نظم المعلومات.
- 9- لا يوجد لدي المصنع المستلزمات اللازمة لتطبيق نظم المعلومات.

#### التوصيات :

للتحول الي تطبيق نظم المعلومات في المصنع يجب اتباع الاتي :-

- 1- توفير المتطلبات اللازمة للتحويل الي تطبيق نظم المعلومات في المصنع.

- 2- توفير الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق نظم المعلومات في المصنع.
- 3- توفير الإمكانيات البشرية اللازمة لتطبيق نظم المعلومات في المصنع.
- 4- تدريب العاملين بالمصنع علي استخدام التقنيات الحديثة.

#### المراجع :-

- 1- حارس كريم العاني، (2005)، "دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية" -دراسة تطبيقية في مملكة البحرين، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، الأردن.
- 2- عبد الرزاق محمد قاسم، (1998)، "نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الطبعة الاولى، دار الشروق للدعاية والإعلان والتسويق، عمان، الأردن.
- 3- أحمد حسين، (2004)، "نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم والتطبيقية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 5- أحمد حلمي جمعة وآخرون، (2003)، "نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن،.

5- Gelinas, J. Sutton, S. And Oram, A, (1990), Accounting Information Systems, Southwestern, Ohio.

- 6- عبدالله حسين العسولي، (2010)، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الاستثمار لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن .

- 7- ياسين سعد، (2000)، "تحليل وتصميم نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
- 8- إسماعيل إبراهيم جمعة ، د زينات محمد محرم ، د صبحي محمود خطيب ، "المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات" ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية. 2011 .
- 9- عبد الله، خالد أمين وقطناني، خالد (2007) البيئة المصرفية وأثرها على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية (دراسة تحليلية على المصارف التجارية الأردنية)، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، العدد الأول، المجلد 10.
- 10- خطاب، عبد الناصر عبد الله (2002) تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

## تقييم أداء العاملين دراسة تطبيقية بشركة ليبيا للتأمين فرع الزاوية

أعداد الباحث / أ. عصام كريم اللافي ضو

المعهد العالي للعلوم والتقنية صرمان

قسم المهن الادارية و المالية

Esam.Kriem@yahoo.com

+218 - 92 - 6302548

الملخص :

من خلال المعلومات الواردة في البحث تمكن الباحث من الوصول إلى عدة نتائج وهي ضعف عامل المناقشة بين الرئيس والمرؤوس حول نتائج التقييم يؤدي به الى عدم تحسين أداء العاملين . وكذلك ضعف نظام تقييم الأداء المطبقة داخل الشركة وعدم تطبيقه بالصورة السليمة . ولذلك يتم استخدام طريقة واحدة في التقييم بالرغم من تعدد طرق تقييم الأداء لا تؤدي إلى تقييم سليم وهذا لا يتفق مع الفرضية الثانية للبحث من حيث المستوى العلمي والخبرة الطويلة تؤثر على أداء العاملين والتدريب أثناء العمل يؤدي إلى تحسين أداء العاملين .

### Abstract:

The basic principles of this paper are the importance of evaluating the performance of employees in the realization of the needs and desires and aspirations of individuals as well as raise the

morale of individuals and thus raise the efficiency of the work of the organization, the problem of research in the need for the company to develop the annual performance plan set up so that the performance of the workers correctly and properly.

### 1.1 مقدمة :

نظرا للاهمية تقييم أداء العاملين في تحقيق حاجات و رغبات و طموحات الأفراد وكذلك رفع الروح المعنوية لدى الافراد وبالتالي رفع كفاءة العمل للمنظمة، تكمن مشكلة البحث في حاجة الشركة لتطوير خطة الأداء السنوي الموضوعة حتى يتم أداء العاملين بالصورة الصحيحة والسليمة.

### 2.1 فرضيات و أهداف البحث :

يحاول الباحث إظهار الأساليب الصحيحة والسليمة في عملية التقييم وكذلك معرفة المشاكل التي تواجه عملية التقييم والتعرف على الأساليب المتبعة والمستخدمه في التقييم داخل الشركة ومعرفة مدى تأثير برنامج تقييم أداء العاملين على انتاجية العمل و فرضيات البحث تتلخص في الاتي :

- 1- تتأثر عملية تقييم العاملين بالمستوى العلمي والخبرة العملية.
- 2 - استخدام طريقة واحدة في عملية التقييم تؤدي إلى عدم معرفة جوانب الضعف والقوة في طريقة أداء ومستوى الأفراد العاملين.

### 3.1 أهمية و حدود البحث :

تكمن أهمية البحث في إبراز دور عملية التقييم وكيفية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وكذلك المعايير التي تستخدم في عملية التقييم . وتقتصر حدود

البحث على منهجية البحث في دراسة برنامج تقييم أداء العاملين داخل شركة ليبيا للتأمين فرع الزاوية خلال الفترة من 2017/1/16 إلى الفترة 2017/3/31 .

#### 4.1 منهجية الدراسة :

تتمثل منهجية الدراسة للبحث في جوانب الاتية :

##### الجانب النظري :

يهدف الى تقديم إطار شامل عن تقييم الأداء ودوره في عملية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وذلك اعتماداً على مصادر المعلومات المنبثقة عن البحث المكتبي والكتب العلمية.

##### الجانب العلمي ( التطبيقي ) :

يتمثل في دراسة تطبيقية لموضوع تقييم الأداء داخل شركة ليبيا للتأمين / فرع الزاوية.

وقد اعتمد الباحث في جمع البيانات عن هذه الدراسة على أسلوب الملاحظة الشخصية والاستبيان لاستيفاء بعض البيانات والمعلومات . وتم استخدام الأسلوب الوصفي في تحليل البيانات والمعلومات لأنه يخدم الغرض من الدراسة.

#### 5.1 مفهوم وأهمية تقييم الأداء :

على الرغم من تعدد التعريفات التي تناولها كتاب الإدارة على تقييم الإدارة إلا أنها يعد سياسه من السياسات الضرورية في جميع المنظمات والتي لا غنى عنها لأية منظمة ، لذلك يعتبر تقييم الأداء من الأعمال الرئيسية لإدارات الأفراد أو شئون الموظفين لمعرفة مستوى أداء الأفراد ومحاولة تطوير وتنمية الأفراد في سبيل تحقيق الاهداف المرجوة للمنظمات ، وعليه يمكن تعريف الأداء بأنه (3):-

- 1- " تحديد نقاط الضعف والقوة والقصور في أداء العاملين للعمل على تلافيها بالتنسيق مع إدارة القوى البشرية بوضع الخطة التي يتقرر بموجبها تحديد نوع التدريب والمساعدة التي ستقدم له لمعالجة هذا الضعف ليكون أدائه للعمل بشكل أفضل . "
- 2- ويعرف التقييم " بأنه عملية إصدار حكم على أداء وسلوك العاملين في العمل وهو التقييم المنظم للفرد مع احترام أدائه في العمل وكوامه للتطوير وتقييم أداء العامل وهو العملية التي تحصل المنظمة بواسطتها على التغذية المرتدة لفاعلية موظفيها . "
- 3- يساعد على اتخاذ القرارات ( الأجور - الحوافز - المكافآت )
- 4- يعتبر مرشداً لتحديد هيكل العمالة في المنظمة
- 5- يساعد الإدارة في تحديد الاحتياجات التدريبية
- 6- يساعد المنظمة في الكشف عن القدرات والطاقة الكامنة لدى الأفراد من أجل استقلالها

### 6.1 الغرض أو الهدف من عملية التقييم :

من الأهداف التي تسعى المنظمات لتحقيقها من وراء استخدام برامج تقييم الأداء هي (5) :-

- 1- مساعدة الإدارة في التعرف على عدالة المشرفين عند الحكم على مرؤوسيههم
- 2- إعادة النظر في الوصف الوظيفي ومحاولة توزيع الأفراد من جديد على الأعمال
- 3- معرفة الأفراد الذين يكون أدائهم قوي والأفراد الذين يكون أدائهم ضعيف

4- وضع نظام للحوافز والمكافأة التي تحدد أو تكون مرتبطة بجهد وأداء الفرد في عمله

5- الانتباه لمؤشرات عدم الكفاءة في العمل

6- اكتشاف العاملين المؤهلين لشغل وظائف متساوية

7- استمرار الرقابة والأشراف

### 7.1 معايير و خطوات تقييم الأداء :

" يجب أن تكون هناك معايير لتقييم أداء الأفراد والمقصود بالمعايير المستويات التي يعتبر عندها الأداء مرضياً ويجب أن توضع هذه المعايير قبل عملية التقييم حتى تكون أساساً للمقارنة بالنسبة للأداء الفعلي ، ويجب أن توضع هذه المعايير على أساس دراسة وتفهم لمتطلبات كل عمل " . عند القيام بعملية تقييم الأداء يجب أن نتعرف على عدد من الخطوات التي يجب اتباعها لتحقيق الاهداف المطلوبة والتي منها رفع الروح المعنوية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتحسين الإنتاجية وأهم هذه الخطوات هي (4) :-

1- لكي يكون تقييم الأداء ممكناً وفق اسس موضوعية عادله فإنه على إدارة المنظمة أن تقوم بتحديد ما ينبغي أن يؤديه الفرد خلال أدائه لعمله .

2- مناقشة التحديد السابق لما يجب أن يؤدي وما يتضمنه من معايير معدلات الأداء للأفراد الذين سيقومون بالعمل من خلال المناقشة يتم إدخال بعض التعديلات إذا قضيت الحاجة الى ذلك بحيث يكون التحديد اقرب الى الواقع الحقيقي.

3- متابعة المدير أو المشرف المباشر للفرد المكلف بأداء العمل لتحديد مدى تمكنه من القيام بالعمل وما تضمنه من تحديد الواجبات والمسئوليات وهذه الخطوة

تساعد الإدارة على اكتشاف حالات عدم توفر المقدرة الكافية لأداء الأعمال لدى بعض الأفراد.

4- على ضوء مستوى الأداء الفعلي والتقييم الذي جرى له تجرى مناقشه مع الفرد ذاته بهدف اطلاعه على المستوى الحقيقي لأدائه وتوجيهه باتجاه تحسين معدلات أدائه وفي هذه الخطوة يجب أن تكون الإدارة حذرة لأجل عدم التأثير سلباً على الوضع النفسي للفرد واستثمار هذه المناقشة لما فيه خير ومصلحة المنظمة.

5- الخطوة الأخيرة في عملية تقييم الأداء تتضمن اتخاذ الإجراء المناسب الذي يكون مستنداً إلى المستوى الحقيقي للأداء الفعلي وألى المناقشة التي ورد ذكرها سابقاً ويجب أن يكون الإجراء عملياً وموضوعياً بعيداً عن أي مؤثرات جانبية وأن يكون هذا الإجراء قائماً على أساس تصحيح الأوضاع الغير مرغوب فيها.

### 8.1 الخاضعون لعملية تقييم الأداء و زمن تقييم الاداء :

اختلفت الآراء حول من يخضع للتقييم فهناك اتجاه ينادي بإخضاع جميع الموظفين في الخدمة المدنية للتقييم وهناك اتجاه آخر ينادي باستثناء شاغلي الوظائف القيادية العليا من التقييم (1).

واتفق على أنه تعد تقارير أداء وظيفي على جميع الموظفين من المرتبة الثالثة عشرة فما دون ذلك على كل سنة من سنوات خدمتهم أما بالنسبة لشاغلي المرتبتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة فتعد التقارير عنهم بما يراه المسئول ملائماً . تختلف مدة التقييم باختلاف طبيعة وأغراض التقييم نفسه وكذلك طبيعة عمل المنظمة ولكنها لا بد أن تكون محددة سلفاً بمدة معينة كأن تكون سنة أو ستة أشهر أو فصلية وسبب ذلك لكي تعطى مجالات أو فرصة للعاملين أن يحسنوا أعمالهم أو

يحسنوا جوانب الضعف للقرارات السابقة وكذلك يكونوا على علم مسبق بما سيترتب عليه من إجراءات في نهاية الفترة (2).

### 9.1 الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لعملية التقييم (2) :

#### 9.2 مشاكل ذاتية :

- 1- مشاكل تتعلف بالمقوم
- 2- الاحكام مسبقة
- 3- التركيز على الجزئية
- 4- الحكم المبدئ

#### 9.2 مشاكل موضوعية :

- 1- عدم وضوح أهداف المنظمة
- 2- عدم الدقة في المعايير
- 3- عدم وضوح العلاقات بين المستويات الإدارية
- 4- عدم دقة درجات القياس

### 10.1 الشروط الواجب توفرها لنجاح برنامج تقييم أداء الأفراد :

يجب أن تكون هناك شروط اساسية لكي يتم تقييم الأفراد بالصورة الصحيحة والسليمة ولكي يقللوا من الانحرافات التي تحدث بين ما هو متوقع فعلاً وما هو محقق في عملية الأداء وهذه الشروط هي:

- 1- يجب أن تكون الإدارة العليا في أي منظمة مقتنعة ببرامج التقييم
- 2- تدريب المسؤولين عن طريق الأداء وكيفية وضع التقارير
- 3- يجب أن تكون هناك اسس ومعايير محددة ومعروفة من قبل الجميع

لتقدير حكمهم على كفاءة الأفراد.

4- أن تكون هناك تعليمات واضحة توزع على الرؤساء المباشرين والمشرفين لتقدير حكمهم على كفاءات الأفراد الذين يعملون معهم حتى يكون الأسلوب موحداً من قبل الجميع.

5- أن يعطي البرنامج حق التظلم من قبل المستخدمين

### 11.1 طرق قياس ( تقييم ) الأداء :

هناك العديد من الطرق لتقييم اداء العاملين وعلى الجهة المقيمة أن تختار الطريقة التي تراها مناسبة لطبيعة الأعمال التي ينفذها الأفراد مع حجم طبيعة ونوعية نشاطها وتنقسم إلى :

### 11.2 : الطرق التقليدية وتشمل الاتي :

- 1- طريقة التدرج البياني.
- 2- طريقة التدريب.
- 3- طريقة المقارنة الثنائية.
- 4- طريقة التوزيع الإجباري.
- 5- طريقة القوائم.
- 6- طريقة التقييم بحرية التعبير.

### 11.3 : الطرق الحديثة منها الاتي :

- 1- طريقة التقييم على اساس النتائج.
- 2- طريقة الوقائع ( الأداءات ) ذات الاهمية القصوى.
- 3- طريقة البحث الميداني.
- 4- طريقة التقدير الجماعي.
- 5- أسلوب ( طريقة ) الإدارة بالأهداف.

### 12.1 نبذة مختصرة عن شركة ليبيا للتأمين :

تأسست شركة ليبيا للتأمين في عام 1964 ف برأسمال ليبي ساهم في تلييب هذا القطاع جاءت بعدها كل المساهمات الأخرى بتأسيس باقي الشركات الليبية بمده تتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات فقد تأسست هذه الشركة في ( 1964/5/30 ف وسجلت بالسجل التجاري في 1965/6/3 ف تحت رقم التسجيل ) ( 2768 ) وباشرت اعمالها فعلياً 1965/1/1 ف وقد بدأت برأس مال وصرح به وقدره ( 100000 ) دينار ليبي بمساهمة الشركة الوطنية العراقية للتأمين بنسبة 40% خفضت إلى 20% في عام 1966 ف ثم انتهت في عام 1967 ف لتصبح المساهمة 100% ليبية دفع نصف عند التأسيس وأكمل الباقي في 1967/1/1 ف

### مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

### 12.2 أهداف شركة ليبيا للتأمين :

تهدف الشركة من خلال أعمالها اليومية إلى :-

- 1- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع
- 2- تقديم وتطوير الخدمات التأمينية التي توفر الحماية والضمان لصالح المؤسسات والشركات والأفراد
- 3- المساهمة في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع
- 4- تدريب وتطوير المنتجين بالشركة لزيادة قدراتهم وإمكانياتهم وحسن أدائهم
- 5- تحقيق عائد مناسب بقيمة استثمارية الشركة وتمويل الميزانية العامة للدولة
- 6- السعي الدائم لإدخال أنواع جديدة في التأمين إلى السوق الليبي

### 12.3 عملية جمع البيانات داخل شركة ليبيا للتأمين :

السؤال الأول : كيف تتم عملية تقييم أداء العاملين داخل الشركة ؟

يتم تقييم أداء العاملين داخل الشركة عن طريق نموذج معد داخل الشركة يسمى بتقرير الكفاءة عن موظف ( التقارير السنوية ) .

السؤال الثاني : هل هناك علاقة بين الخبرة وأداء العاملين ؟

فيما يخص السؤال الثاني المتعلق بهل هناك علاقة بين مدة الخبرة وأداء العاملين فكانت الإجابة 100% بنعم ومن خلال ذلك يمكن القول بأن جميع الموظفين يقولون أنه توجد علاقة بين الخبرة وأداء العاملين كما موضح في الجدول (1).

جدول رقم 1.

الاجابات	نعم	لا
العدد	20	0
النسبة	100%	0

Human and Community Studies Journal

السؤال الثالث : هل يتأثر أداء العاملين بالمستوى التعليمي؟

فيما يخص السؤال الثالث المتعلق بهل يتأثر أداء العاملين بالمستوى التعليمي فأجاب 95% بنعم و5% بلا ومن خلال ذلك يمكن القول بأن أغلب الموظفين يروا أن هناك علاقة بين أداء العاملين والمستوى التعليمي كما موضح في الجدول (2).

جدول رقم 2.

الاجابات	نعم	لا
العدد	19	1
النسبة	95%	5%

السؤال الرابع : هل يتأثر أداء العاملين بالعلاقات الشخصية ؟  
فيما يخص السؤال الرابع المتعلق بهل يتأثر أداء العاملين بالعلاقات الشخصية  
فأجاب 100% بنعم وهذا دليل على أن جميع الموظفين يروا أن هناك علاقة بين  
أداء العاملين والعلاقات الشخصية كما موضح في الجدول (3).

جدول رقم 3.

الاجابات	نعم	لا
العدد	20	0
النسبة	100%	0

السؤال الخامس : هل يؤدي التدريب أثناء العمل زيادة أداء العاملين ؟  
فيما يخص السؤال الخامس المتعلق بهل يؤدي التدريب أثناء العمل إلى زيادة أداء  
العاملين فأجاب 80% بنعم و 20% بلا ومن هذا يمكن القول بأن أغلب الموظفين  
بأن التدريب له أهمية في زيادة أدائهم . كما موضح في الجدول (4).

جدول رقم 4.

الاجابات	نعم	لا
العدد	16	4
النسبة	80%	20%

السؤال السادس : هل تؤدي العقوبات التأديبية تؤدي إلى تحسين أداء العاملين؟  
فيما يخص السؤال السادس المتعلق بهل تؤدي العقوبات التأديبية تؤدي إلى تحسين  
أداء العاملين فأجاب 50% بنعم و 50% بلا ومن هذا يمكن القول بأن العقوبات

التأديبية تؤدي إلى تحسين أداء العاملين والأخرى ترى أن العقوبات التأديبية لا تؤدي إلى تحسين أداء العاملين . كما موضح في الجدول (5).

جدول رقم 5.

الاجابات	نعم	لا
العدد	10	10
النسبة	%50	%50

السؤال السابع : هل تستخدم سجلات خاصة لمتابعة أداء العاملين ؟  
فيما يخص السؤال السابع المتعلق بهل تستخدم سجلات خاصة لمتابعة أداء العاملين فأجاب 70% بنعم و30% بلا ومن خلال ذلك يمكن القول بأنه تستخدم سجلات خاصة لمتابعة أداء العاملين مثل سجلات الحضور والانصراف . كما موضح في الجدول (6).

جدول رقم 6.

الاجابات	نعم	لا
العدد	14	6
النسبة	%70	%30

السؤال الثامن : هل تتم المناقشة بينك وبين رئيسك حول التقييم ؟  
فيما يخص السؤال الثامن المتعلق بهل تتم المناقشة بينك وبين رئيسك حول التقييم فأجاب 35% بنعم و65% بلا ومن خلال هذه النسبة نلاحظ انعدام عامل المناقشة

والذي يعتبر من أهم عوامل نجاح برنامج تقييم الأداء . كما موضح في الجدول  
(7).

جدول رقم 7.

لا	نعم	الاجابات
13	7	العدد
%65	%35	النسبة

السؤال التاسع : هل يتدخل الرئيس الأعلى في عملية التقييم ؟  
فيما يخص السؤال التاسع المتعلق بهل يتدخل الرئيس الأعلى في عملية التقييم  
فأجاب 15% بنعم و85% بلا ومن خلال هذه النسبة اتضح أن الرئيس الأعلى لا  
يتدخل في عملية التقييم والتي هي احدى تخصصاته . كما موضح في الجدول  
(8).

جدول رقم 8.

لا	نعم	الاجابات
17	3	العدد
%85	%15	النسبة

السؤال العاشر : هل تؤثر عملية التقييم في علاقة الرئيس بالمرؤوس إذا كانت  
النتيجة سلبية ؟

فيما يخص السؤال العاشر المتعلق بهل تؤثر عملية التقييم في علاقة الرئيس  
بالمرؤوس إذا كانت النتيجة سلبية فأجاب 75% بنعم و25% بلا ومن خلال هذه

النسبة اتضح أن عملية التقييم تؤثر في علاقة الرئيس بالمرؤوس إذا كانت النتيجة سلبية لأنه عندما تكون النتيجة سلبية يكون هناك تحيز أو نوع من السلبية . كما موضح في الجدول (9).

جدول رقم 9.

لا	نعم	الاجابات
5	15	لعدد
%25	%75	النسبة

### 13.1 النتائج و توصيات :

من خلال المعلومات الواردة في البحث تمكن الباحث من الوصول إلى النتائج الآتية :-

- 1- ضعف عامل المناقشة بين الرئيس والمرؤوس حول نتائج التقييم يؤدي به الى عدم تحسين أداء العاملين .
  - 2- ضعف نظام تقييم الأداء المطبقة داخل الشركة وعدم تطبيقه بالصورة السليمة.
  - 3- استخدام طريقة واحدة في التقييم بالرغم من تعدد طرق تقييم الأداء لا تؤدي إلى تقييم سليم وهذا لا يتفق مع الفرضية الثانية للبحث.
  - 4- المستوى العلمي والخبرة الطويلة تؤثر على أداء العاملين.
  - 5- التدريب أثناء العمل يؤدي إلى تحسين أداء العاملين.
- بعد أن تم عرض النتائج السابق ذكرها يوصي الباحث بتوصيات الآتية :

- 1- أن تتم المناقشة بين الرئيس والمرؤوس حول عملية التقييم لأنها تعتبر أهم عوامل نجاح التقييم.
- 2- يجب أن يتدخل الرئيس الأعلى في عملية التقييم لأنها من إحدى مهامه واختصاصاته.
- 3- أن تتم عملية التقييم بصورة علنية حتى يعمل الموظفون على استثمار جوانب القوة ويتفادى جوانب الضعف.
- 4- استخدام عدة طرق في عملية التقييم.
- 5- الاهتمام بالتدريب أثناء العمل ورفع كفاءة العاملين.
- 6- إتاحة فرص العمل أمام المتخصصين في مجال التأمين .

#### 14.1 الخاتمة وتوصيات :

حاول البحث في هذه الورقة البحثية أن يقدم فكرة او مختصر عن نظام تقييم أداء العاملين بشركة ليبيا للتأمين فرع الزاوية وفي ختام هذه الورقة البحثية توصل البحث الى عدة نتائج و توصيات و اقتراحات والتي تراها الشركة مناسبة لمزاولة أعمالها.

#### 15.1 المصادر أو المراجع :

- 1- محمد قاسم القريوتي، إدارة الافراد في تطبيق الاساليب العلمية في إدارة شؤون العاملين في القطاعين العام و الخاص، عمان الاردن، 1990 ف، ص 82.
- 2- على السلمي، إدارة الاداء المتميز، القاهرة، دار غريب للنشر و التوزيع، 2002 ف.
- 3- سلطان بن محمد بن علي سلطان، أساسيات الادارة المبادئ و التطبيقات الحديثة، جامعة الملك سعود القيصر، دار المريخ الرياض، ص 184 .

5- مؤيد عبيد سعيد السامرائي و آخرون، ادارة الافراد مدخل تطبيقي، بغداد، 1990ف.

5- عبد الرحمن عمر عبد الباقي، ادارة الافراد و العلاقات الإنسانية، مكتبة عين شمس القاهرة.